

جامعة ابن خلدون بتيارت



كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير



مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: إدارة مالية

أثر السياسة النقدية على المعروض النقدي - دراسة
قياسية لحالة الجزائر- في الفترة (1990-2018)

الأستاذ المشرف:

د. بولعباس المختار

إعداد الطلبة:

● غاني حسام.

● قايد غربي محمد أمين.

لجنة المناقشة:

رئيسا	أستاذ محاضر درجة - أ -	بنصوشة تامر
مشرفا ومقرارا	أستاذ محاضر درجة - أ -	بولعباس مختار
مناقشا	أستاذ محاضرة درجة - ب -	بلعيد شكيب
مناقشا	أستاذ محاضر درجة - ب -	عمران بن عيسى

السنة الجامعية: 2020/2019

شكر و تقدير

احمد الله الذي وفقنا إلى إتمام هذه المذكرة، و نحمده و نشكره تعالى على نعمه التي وهبنا إياها، و أن أبلغنا هذه المرتبة.

و نحن نخطو خطواتنا الأخيرة في الحياة الجامعية من وقفة نعود إلى أعوام قضيناها في الجامعة مع أساتذتنا الكرام الذين قدموا لنا الكثير باذلين بذلك جهودا كبيرة في بناء جيل الغد

فبعد أن وفقنا الله و منحنا القدرة لإتمام هذا الجهد المتواضع، الذي نتمنى أن يكون قد حقق الهدف منه

نتقدم بجزيل الشكر و التقدير إلى من ساهم في انجاز هذه المذكرة و نخص بالذكر الأستاذ "بولعباس مختار" الذي تفضل بالإشراف على هذه المذكرة المتواضعة و لم يبخل علينا بتعليماته و توجيهاته .

كما نتقدم بأسمى عبارات الشكر إلى كل أساتذة قسم علوم التسيير.

و نسأل الله أن يكون هذا العلم خالصا لوجهه تعالى، و يجعله من العلم النافع

و صلى الله على سيدنا محمد، معلمنا و هادينا و على اله و صحبه و سلم تسليما كثيرا.

إهداء

باسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، و الذي بفضله وصلنا لمقلمنا هذا ، و لله الحمد و الشكر
في توفيقنا لانجاز هذا العمل المتواضع الذي نرجو أن يكون في المستوى .

أهدي هذا العمل إلى الوالدين الكريمين و العزيزين أطال الله في عمرهما .

إلى كل أفراد أسرتي مع تمنياتي لهم بالتوفيق والنجاح،

و إلى دفعة 2019-2020 -إدارة مالية -

الفهرس

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية

أ	مقدمة عامة.....
2	تمهيد.....
3	المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية وتطورها عبر مدارس الفكر.....
3	المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية.....
5	المطلب الثاني: أنواع (اتجاهات) السياسة النقدية.....
7	المطلب الثالث: تطور السياسة النقدية عبر مدارس الفكر الاقتصادي.....
16	المبحث الثاني: أدوات السياسة النقدية.....
16	المطلب الأول: الأدوات الكمية (الغير المباشرة).....
20	المطلب الثاني: الأدوات الكيفية (المباشرة).....
24	المطلب الثالث: أدوات أخرى.....
27	المبحث الثالث: أهداف السياسة النقدية وشروطها وقنواتها.....
27	المطلب الأول: أهداف السياسة النقدية.....
34	المطلب الثاني: شروط نجاح السياسة النقدية والهيئات المكونة لها.....
35	المطلب الثالث: قنوات انتقال السياسة النقدية.....
40	خاتمة الفصل:.....

الفصل الثاني : الإطار النظري للعرض النقدي

42	تمهيد:.....
43	المبحث الأول: ماهية عرض النقود.....
43	المطلب الأول: مفهوم العرض النقدي.....
44	المطلب الثاني: مكونات وهيكل المعروض النقدي.....
50	المطلب الثالث: عناصر المقابلة للكتلة النقدية.....

55	المبحث الثاني: جهات إصدار المعروض النقدي.
55	المطلب الأول: عرض النقود من طرف البنك المركزي.
58	المطلب الثاني: عرض النقود من طرف الخزينة العمومية.
59	المطلب الثالث: عرض النقود من طرف البنوك التجارية.
63	المبحث الثالث: عرض النقود في إطار السياسة النقدية.
63	المطلب الأول: آلية تأثير عرض النقود من خلال السياسة النقدية.
66	المطلب الثاني: قياس وخلق النقود.
71	المطلب الثالث: محددات عرض النقود.
74	خلاصة الفصل:
الفصل الثالث دراسة أثر السياسة النقدية على عرض النقود في الجزائر خلال الفترة 1990-2018	
76	تمهيد:
77	المبحث الأول: تطور السياسة النقدية و المعروض النقدي في الجزائر (1990-2019).
77	المطلب الأول: تطورات السياسة النقدية في الجزائر.
83	المطلب الثاني: تطور مكونات الكتلة النقدية في الجزائر خلال فترة 1990-2018.
88	المطلب الثالث تطور مقابلات الكتلة النقدية 1990-2018.
90	المبحث الثاني: السلاسل الزمنية.
90	المطلب الأول: السلاسل الزمنية و الاستقرارية.
94	المطلب الثاني: التكامل المشترك.
95	المطلب الثالث: تقدير نماذج تصحيح الخطأ.
1980)	المبحث الثالث: دراسة قياسية لأثر السياسة النقدية على المعروض النقدي في الجزائر فترة (
97	– 2018)
97	المطلب الأول: تحديد متغيرات الدراسة و دراسة الاستقرارية.
99	المطلب الثاني: تقدير النموذج.

100	المطلب الثالث: تقييم النموذج (M2)
109	خاتمة الفصل
110	الخاتمة العامة
115	قائمة المراجع
125	الملاحق
133	ملخص

قائمة الأشكال

<u>الصفحة</u>	<u>عنوان الشكل</u>	<u>رقم الشكل</u>
10	عرض النقود عند كينز	الشكل رقم (01-01)
12	التمثيل البياني للطلب على النقود عند كينز	الشكل رقم (02-01)
33	المربع السحري	الشكل رقم (03-01)
47	مكونات المعروض النقدي	الشكل رقم (01-02)
51	العلاقة بين الكتلة النقدية المتداولة و المقابل ذهب و عملات أجنبية	الشكل رقم (02-02)
53	العلاقة بين الكتلة النقدية و المقابل	الشكل رقم (03-02)
85	تطور مقابلات الكتلة النقدية (1990- 2018)	الشكل رقم (01-03)
107	المجموع التراكمي للبواقي المعاودة cusum	الشكل رقم (02-03)
108	المجموع التراكمي للبواقي المعاودة cusum of square	الشكل رقم (03-03)

قائمة الجداول

قائمة الجداول

<u>الصفحة</u>	<u>عنوان الجدول</u>	<u>رقم الجدول</u>
50	الميزانية الموحدة لنظام المصرفي.	الجدول رقم (01-02)
84	مكونات الكتلة النقدية	الجدول رقم (01-03)
99	نتائج ديكي فولر	الجدول رقم (02-03)
100	تحديد فترات الابطاء	الجدول رقم (03-03)
101	اختبار الحدود bounds test	الجدول رقم (04-03)
102	نتائج نموذج تقدير تصحيح الخطأ ECM	الجدول رقم (05-03)
102	نتائج نموذج تقدير تصحيح الخطأ ECM (طويل الأجل)	الجدول رقم (06-03)
104	نتائج قوة الارتباط بين المتغيرات	الجدول رقم (07-03)
105	نتائج اختبار LM test	الجدول رقم (08-03)
105	نتائج اختبار GBP test	الجدول رقم (09-03)
106	نتائج اختبار Jarque-Bera	الجدول رقم (10-03)
106	نتائج اختبار Ramsey test	الجدول رقم (11-03)

المقدمة

مقدمة عامة

تحتل السياسة النقدية مكانة هامة بين السياسات الاقتصادية الأخرى نظرا لدورها الجوهرى في معالجة الاختلالات الاقتصادية ، كالححد من مشكلة التضخم ، البطالة و الكساد و العمل على تجنب النكسات ، و تتدخل السياسة النقدية بإجراءاتها و أدواتها المختلفة لتكييف عرض النقود مع مستوى النشاط الاقتصادي، وكما تعمل على التأثير في حجم المعروض النقدي و ذلك من أجل تحقيق التوازن و الاستقرار الاقتصادي من خلال التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية.

و للسياسة النقدية صلة وطيدة بالنقد والجهاز المصرفي، والذي يوجد على رأسه البنك المركزي الممثل للسلطة النقدية، و تعتبر أهم مؤسسة في الجهاز البنكي، نظرا للخصائص التي يتميز بها و الوظائف التي يمارسها و أهمها وظيفة الإصدار النقدي، و يقوم البنك المركزي بالتخطيط لرسم السياسة النقدية بغرض ضبط العرض النقدي و الرقابة على التمويل لتثبيت التدفق النقدي ومن ثم يقوم باستخدامها بكيفية سليمة تتماشى مع وضعية الاقتصاد ومكانته و ملائمته للظروف التي تعايشها البلاد.

و بما أن الكتلة النقدية تلعب دورا هاما في معظم الاقتصاديات، فإن تحديدها ينبجم عن تفاعل مشترك لمختلف الجهات الاقتصادية، فالسلطة النقدية تقرر حجم القاعدة النقدية، و يعمل البنك المركزي على فعالية و نجاعة تنظيم و إدارة معرض النقود والعمل على مقاومة الضغوط السياسية التي يتعرض لها و إتباع سياسة مستقلة في إدارة شؤون النقد و التمويل، بينما تقرر البنوك التجارية القروض و الأصول الأخرى التي ستحصل عليها، و تقبل التعامل مع البنك المركزي والثقة في إجراءاته أما الجمهور فيقرر كيف يوزع ما لديه من الثروة بين العملة و الودائع المختلفة

أما بالنسبة للجزائر قبل سنة 1990 لم يكن للسياسة النقدية وزنها الحقيقي، فقد ظلت مهمشة طيلة مرحلة التخطيط المركزي المعتمد آنذاك، وبعد إصدار قانون النقد و القرض حدثت نقطة تحول كبيرة في إعادة الاعتبار للسياسة النقدية كمتغير فعال في الاقتصاد الوطني، و إشراكها لتحقيق الأهداف كاستقرار الأسعار وتحقيق النمو الاقتصادي و التحكم في التضخم .

ومن بعد صدور هذا القانون سنة 1990 (90-10) والذي شكل منعطفا حاسما في مسار الإصلاحات الاقتصادية وشهد على اعتماد السياسة النقدية لتنظيم تداول النقود، وكرس على الاهتمام في تحقيق الأهداف والعمل على تفعيل كل الأدوات واستخداماتها بكفاءة عالية ، و نتيجة ذلك أعيد للبنك المركزي ووظائفه ومهامه التقليدية كإصدار العملة ومراقبة الكتلة النقدية تجنبنا للوقوع في التضخم والإفراط في الطلب على النقود.

1-الإشكالية الرئيسية:

لذلك فإن دراسة موضوع السياسة النقدية وأثرها على عرض النقود تعد من أكثر المواضيع اهتماما وبناءا على ما سبق ارتأينا إلى طرح الإشكالية التالية :

ما مدى تأثير السياسة النقدية على عرض النقود في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2018)؟

و في ظل هذه الإشكالية الرئيسية و لإثراء الموضوع أكثر نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

1- ماهية السياسة النقدية ؟

2- هل تأثر السلطة النقدية على المعروض النقدي ؟ وكيف ذلك؟

3- كيف كان تطور الكتلة النقدية و مقابلاتها في الاقتصاد الجزائري ؟

2-الفرضيات:

كإجابة على التساؤلات الفرعية السابقة الذكر يتبادر لنا مجموعة من الفرضيات يمكن صياغتها على النحو التالي:

- تتمثل السياسة النقدية في الإجراءات التي تتخذها الدولة من أجل تحقيق الأهداف المسطرة.

- تساهم السلطة النقدية في ضبط المعروض النقدي. ويكون ذلك بالاعتماد على مختلف أدوات السياسة النقدية .

- تميزت سياسة عرض النقود في الجزائر بالنمو المستمر في معدلات عرض النقود مع نمو و تطور في مقابلات الكتلة النقدية.

3- أسباب اختيار الموضوع:

لقد تم اختيارنا لهذا الموضوع انطلاقا من الاعتبارات التالية:

- إبراز دور السياسة النقدية في ضبط المعروض النقدي في الجزائر منذ سنة 1990 في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي و دورها في معالجة المشاكل الاقتصادية.

- اختيار الفترة من 1990 إلى 2018 فترة دراسة، لأن الجزائر قامت بتغييرات عديدة في معالم السياسة النقدية من ناحية الأهداف، الاستقلالية، المرونة و تعزيز الرقابة.

- الرغبة في هذا الموضوع لكونه يعتمد على دراسة قياسية يتم من خلالها تحويل متغيرات نوعية إلى متغيرات كمية ذات صيغة إحصائية رياضية لإعطاء نتائج حسنة.

4- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذا الموضوع في ربط المتغيرات (سعر الفائدة، التضخم، سعر الصرف، الناتج المحلي الخام و المعروض النقدي) لتأثير السياسة النقدية على المعروض النقدي و ترجمتها لعلاقة قياسية ومعرفة مدى التأثير بينهما.

5- أهداف الدراسة:

يسعى هذا البحث إلى تحقيق أهداف أهمها:

- 1- معرفة الدور الذي تلعبه السياسة النقدية في ضبط المعروض النقدي في الجزائر
- 2- تحليل و تتبع المعروض النقدي و مقابلاته في الجزائر.
- 3- إبراز أهمية الأدوات و الأساليب القياسية في البحث العلمي و دور النماذج القياسية في تحليل و تفسير المتغيرات الاقتصادية

6- أدوات الدراسة:

تم الاعتماد في إعداد هذه الدراسة على العديد من أدوات البحث، من كتب و مجلات و مقالات و رسائل جامعية بالإضافة إلى ملتقيات و تقارير، و بعض المواقع من الانترنت مع الاستعانة ببرنامج 10Eviews

7- حدود الدراسة:

-الإطار المكاني: لقد تناولنا دراسة الاقتصاد الوطني المحلي (حالة الجزائر)

-الإطار الزمني: تم تحديد فترة دراسة على مدى 29 سنة من سنة 1990 إلى سنة 2018 و المتزامنة مع

فترة الإصلاحات في الجزائر

8- منهج البحث:

للإجابة على تساؤلات الإشكالية البحث و الإمام بكل جوانبه تم اعتماد المنهج الوصفي في استعراض ماهية السياسة النقدية و العرض النقدي، كما اعتمدنا على المنهج التحليلي عند القيام بتحليل معطيات الجانب التطبيقي من البحث المتعلق بتطورات السياسة النقدية و العرض النقدي، و طبقنا كذلك المنهج التاريخي في دراسة حالة الجزائر فيما يتعلق بتتبع سيرورة تطور الاقتصاد الجزائري و مسار السياسة النقدية في ظل الإصلاحات المصرفية و الاقتصادية، بالإضافة إلى المنهج القياسي من أجل قياس أثر المتغيرات الاقتصادية (المعروض النقدي، سعر الفائدة، سعر إعادة الخصم، احتياطي الصرف).

9- صعوبات البحث:

من أهم الصعوبات التي تم مواجهتها:

عدم تجانس البيانات و الإحصائيات و تضاربها على مختلف مصادرها .

10- تقسيمات البحث:

من اجل تحقيق هدف الدراسة و الإجابة على الإشكالية المطروحة تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاث فصول:
فكان الفصل الأول يشمل الإطار النظري للسياسة النقدية و ذلك من خلال ثلاثة مباحث، فالأول خصص لماهية السياسة النقدية و تطورها عبر مراحل الفكر الاقتصادي، و في المبحث الثاني لأدوات السياسة النقدية، و المبحث الثالث فشمل كل من أهداف و قنوات انتقال السياسة النقدية.

أما الفصل الثاني فخصص للإطار النظري للعرض النقدي و ضبطه بالسلطة النقدية و قد تناول في المبحث الأول مفهوم العرض النقدي ومكونات الكتلة النقدية ومقابلاتها، و في المبحث الثاني جهات إصدار المعروض النقدي، أما في المبحث الثالث آلية تأثير سياسة النقد على العرض النقدي ومحدداته وقياسه .

و الفصل الثالث شمل دراسة أثر السياسة النقدية على عرض النقود في الجزائر خلال الفترة 1990 إلى 2018 و قسم هذا الأخير إلى ثلاثة مباحث، و قد تناول المبحث الأول تطورات السياسة النقدية و العرض النقدي في الجزائر، و في المبحث الثاني خصصناه لدراسة السلاسل الزمنية ، أما الثالث فجاء فيه الجانب التطبيقي لهذه الدراسة و بناء نموذج قياسي لقياس أثر السياسة النقدية على العرض النقدي.

الفصل الأول:

الإطار النظري للسياسة

النقدية

تمهيد

السياسة النقدية أحد الركائز الأساسية التي تقوم عليها السياسة الاقتصادية، فهي تلعب دور مهما في إرساء مقومات النمو الاقتصادي، و وسيلة فعالة لمعالجة المشاكل و الظواهر الاقتصادية.

فتعتبر السياسة النقدية آلية فعالة لحماية اقتصاد الوطني إذ تقوم بالحفاظ على الاستقرار المستوى العام للأسعار و العمل على تفعيل النشاط الاقتصادي من خلال مختلف الوسائل و الأدوات المتاحة .

و نظرا لأهميتها تناولتها مختلف مدارس الفكر الاقتصادي وعملت على تطويرها و معالجتها من كل الجوانب من أجل تحقيق معظم الأهداف المسطرة

و لغرض معالجة السياسة النقدية و عرض أهم النقاط، ارتأينا إلى تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث على

النحو التالي :

المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية و تطورها عبر مدارس الفكر الاقتصادي.

المبحث الثاني: أدوات السياسة النقدية.

المبحث الثالث: أهداف السياسة النقدية و شروطها و قنواتها.

المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية وتطورها عبر مدارس الفكر.

تعتبر السياسة النقدية من أهم السياسات الاقتصادية التي تعتمد عليها الدولة في تحقيق أهدافها المختلفة، حيث تقوم بالحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار والعمل على تفعيل النشاط الاقتصادي، ويتم ذلك من خلال إستراتيجيات و أدوات متعددة بمختلف أساليبها و اتجاهاتها.

المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية

يتضمن هذا المطلب فرعين سوف نتعرض لتعريف السياسة عموما في الفرع الأول ومن ثم مختلف تعاريف السياسة النقدية خاصة في الفرع الثاني.

الفرع الأول: تعريف السياسة عموما

تستعمل كلمة السياسة في اللغة مصدرا لساس يسوس، و يدور معناها حول تدبير الشيء و التصرف فيه للإصلاح و التحسين¹.

أما اصطلاحا يقصد بها منذ استعمالها الإغريق تدبير أمور الدولة أي بمعنى آخر علم إدارة الدول أو طريقة الحكم، و يرى البعض أن هذه السياسة لا تنطبق على كثير من الجماعات التي لا تتوفر لا دولة و لا سلطة عامة². وقد تطور مفهومها إلى أن أصبحت اسما للأحكام و السلوكات التي تدبر بها شؤون الأمة في حكومتها، تشعر بها و قضائها وفي جميع سلطاتها التنفيذية و الإدارية وفي علاقاتها الخارجية التي تربطها بغيرها من الأمم³، وعليه يمكن القول بأن السياسة عبارة عن قواعد و مبادئ إدارة مختلف جوانب المجتمع سواء الاقتصادي أو المالي، الجانب النقدي أو الجانب التجاري و غيرها، ومن أهم السياسات الاقتصادية، التجارية المالية و السياسة النقدية⁴.

الفرع الثاني: تعريف السياسة النقدية

1: مسعود دراوسي، السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي (حالة الجزائر 1990-2004) أطروحة دكتوراه منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير الجزائر 2005 ص231

2: عطية عبد الواحد، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية، الاجتماعية، التوزيع العادل للمدخل في التنمية و ضبط التضخم، مصر، دار النهضة العربية 1993 ص16

3: عبد الرحمان تاج، السياسة الشرعية و الفقه الإسلامي، كطبعة دار التأليف 1983 ص7

4: مسعود دراوسي، مرجع سابق ص 232.

لقد اختلفت تعاريف السياسة النقدية و تعددت حسباً لنظريات و رؤية كل اقتصادي لها، ومن أبرز هذه

التعاريف ما يلي:

التعريف الأول:

السياسة النقدية تشمل جميع القرارات و الإجراءات النقدية بصرف النظر عما إذا كانت أهدافها نقدية أو غير نقدية، و كذلك جميع الإجراءات غير النقدية التي تهدف إلى التأثير في النظام النقدي.¹

التعريف الثاني:

تعتبر السياسة النقدية عن مجموعة النصوص و القوانين و الإجراءات التي تتخذها السلطة النقدية للتأثير على المعروض النقدي بالتوسع أو الانكماش بغية تحقيق أهداف اقتصادية.²

التعريف الثالث :

هي مجموعة التدابير و الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية لإدارة النقود و تنظيم عملية إصدارها، بما يكفل سرعة و سهولة تداول وحدة النقد، و تنظيم السيولة العامة للاقتصاد الوطني لتحقيق أهداف معينة.³

التعريف الرابع:

السياسة النقدية هي أهداف البنك المركزي في ممارسة سلطته للتحكم في النقود، أسعار الفائدة و شروط الائتمان و تمثل الأدوات الرئيسية للسياسة النقدية في عمليات السوق المفتوحة و متطلبات الاحتياطي القانوني و سعر الخصم.⁴

جميع هذه التعاريف تدخل ضمن المعنى الضيق للسياسة النقدية و منه يمكن الخروج بتعريف شامل

التعريف الشامل:

1 زكريا الدوري ، البنوك المركزية و السياسات النقدية ، دار البازوري العلمية للنشر و التوزيع الأردن 2006 ص185
2 عبد المجيد قدي ، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية . دراسة تحليلية تقييمية . ديوان المطبوعات الجامعية 2003 ص53
3 حسين بن هاني ، إقتصاديات النقود و البنوك ، دار الكندي للنشر و التوزيع عمان، 2002 ص 142
4 محمد بلواني ، السياسة النقدية في الجزائر ، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية و الاقتصادية العدد 02 ص463

السياسة النقدية هي أحد ركائز السياسة الاقتصادية و تتمثل في مختلف الإجراءات التي تتخذها السلطة النقدية لتنظيم أو التحكم في كمية المعروض النقدي ، أو حجم الائتمان سواء بالزيادة أو النقصان ، وذلك بما يتلاءم و الظروف الاقتصادية للبلد للوصول إلى الأهداف المسطرة.

و عليه فإن السياسة النقدية لا تقف عند حدود الرقابة على حجم العملة المصدرة و عرض و استخدام الائتمان المصرفي، بل تمتد لتشمل السياسة الإقتراضية للقطاع الحكومي ، لما لهذه الأخيرة من انعكاسات واضحة على المعروض النقدي ¹.

المطلب الثاني: أنواع (اتجاهات) السياسة النقدية

يقسم العلماء و الدارسين الاقتصاديين للسياسة النقدية إلى ثلاث أنواع، و تكون هذه السياسات حسب الوضع الاقتصادي السائد في البلد

الفرع الأول : السياسة النقدية التوسعية :

هي السياسة التي تهدف إلى زيادة الطلب الكلي من خلال زيادة القدرة الشرائية لأفراد المجتمع، حيث تسعى الحكومة ومن خلال البنك المركزي إلى زيادة حجم النقود المتداولة في أيدي الأفراد ². وهي أيضا تلك السياسة التي تنتهجها الدولة عندما تواجه معدل بطالة مرتفع خلال التباطؤ أو الركود الاقتصادي و ذلك لزيادة النمو الاقتصادي و التوسع في النشاط الاقتصادي، و كجزء من تعريف السياسة النقدية غالبا ما تُخفض أسعار الفائدة من خلال تدابير تجعل ادخار المال غير ملائم و يعزز الإنفاق ويقود إلى زيادة المعروض النقدي في السوق على أمل تعزيز الاستثمار و الإنفاق الاستهلاكي ³.

و يقال أن السياسة النقدية التوسعية عندما تهدف إلى زيادة عرض النقود، و يستخدم هذا النوع من السياسات في معالجة الركود الاقتصادي بالإضافة إلى تدعيم البناء الاقتصادي، و ذلك باستعمال مختلف أدوات السياسة النقدية، والتي تعمل على توفير السيولة النقدية، مما أدى إلى تنامي تدريجي في الطلب الكلي على السلع والخدمات و تطبيق الفجوة الانكماشية ⁴.

1: زكريا الدوري مرجع سابق ص 186

2: سنوسي خديجة ، دور السياسة النقدية في ضبط المعروض النقدي . حالة الجزائر 2000.2013 مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في علوم تسيير جامعة أم البواقي 'منشورة' 2015 ص 5

3: إيمان جباري ، مفال مال و أعمال ، شركات و مؤسسات ، تحديث 23/10/2013 عن موقع STAR .COM، اطلع عليه 2020/03/09.

4: محمد طاقة ، أساسيات علم الاقتصاد (الجزئي و الكلي) ، الطبعة الأولى، إثراء للنشر و التوزيع ، الأردن 2008 ص 361

أو بصيغة أخرى هي السياسة التي تعمل على تسريع نمو الكتلة النقدية بتشجيع الائتمان و تخفيض سعر الفائدة فيرتفع بحجم الاستثمار مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج و التقليل من حدة البطالة.¹

الفرع الثاني: السياسة النقدية الانكماشية .

السياسة الانكماشية هي مقياس نقدي يشير إما إلى تخفيض الإنفاق الحكومي، و خاصة الإنفاق بالاستدانة، أو إلى خفض البنك المركزي إلى معدل التوسع النقدي، وهي أداة من أدوات الاقتصاد الكلي المصممة لمكافحة التضخم المتزايد أو التشوهات الاقتصادية الأخرى التي أحدثتها المصارف المركزية أو التدخلات الحكومية.²

و تستخدم هذه السياسة لمعالجة التضخم و القضاء على الفجوة التضخمية الناجمة عن زيادة الطلب الكلي من جهة و عدم وجود العرض الكلي المقابل له، أي أن هناك نقود كثيرة في التداول تطارد سلع قليلة، وبالتالي تكون السياسة الانكماشية هي الحل لمثل هذه المشكلات، و يأتي ذلك من خلال سعي البنك المركزي لتقليل حجم النقود المتداولة في أيدي الافراد.³

و من أجل تحقيق أهداف هذه السياسة تتجه السلطات النقدية إلى الحد من خلق النقود و تخفيض المعروض النقدي. و بالتالي يتم الحد من إنفاق الأفراد والمؤسسات على شراء السلع و الخدمات، مما يؤدي إلى تخفيض الطلب الكلي إلى أن يصل المستوى العرض الكلي.⁴

و إن هذه السياسة قد تضر بالاقتصاد الوطني إذا لم تكن مدروسة بما فيه كفاية، ذلك لان هذه السياسة قد تضر و تزيد من أعباء دين المشاريع و الشركات، والتي قد تجد نفسها غير قادرة على المنافسة في الأسواق الخارجية نتيجة لارتفاع تكاليف الإنتاج ومن أجل تنفيذ هذه السياسة يتخذ البنك المركزي واحدا أو أكثر من الإجراءات التالية:⁵

- زيادة سعر إعادة الخصم

- زيادة نسبة الاحتياطي القانوني

1: بشرى جبار، السياسة النقدية و دورها في تحقيق الاستقرار النقدي و الاقتصادي (حالة الجزائر) مذكرة ماستر تخصص مالية تأمينات و تسيير مخاطر قسم تسيير كلية العلوم

الاقتصادية و علوم التجارية وعلوم التسيير (منشورة)، جامعة العربي بن مهيدي أم بواقي 2013ص6

2: يعقوب طروم، مقال السياسة النقدية الانكماشية، منتدى every arabs student تاريخ الاطلاع 2019/09/28.

3: محمد طاقة، نفس المرجع ص362

4: علي محمد، السياسة النقدية و استخدامها في الفجوات التضخمية و الانكماشية 2014/06/16 موقع http://b2b.com تطلع عليه يوم 2020/03/21

5: بشرى جباري، مرجع سابق ص6

. بيع أذونات الخزينة في السوق النقدية

الفرع الثالث: السياسة النقدية المرنة (ذات اتجاه مختلط)

يتفق أكثر علماء المالية العامة، على أن هذه السياسة تناسب البلدان النامية التي تعتمد على الزراعة الموسمية، أو على تصدير المواد الأولية إلى الخارج ، في هذه الحالة يتبع البنك المركزي سياسة مرنة بحيث يزيد من حجم وسائل الدفع (النقود) في مرحلة بدأ الزراعة و تمويل زراعة المحاصيل ، و يقلل من حجم النقود في مرحلة بيع المحاصيل في محاولة منه لحصر آثار التضخم¹.

المطلب الثالث: تطور السياسة النقدية عبر مدارس الفكر الاقتصادي.

الفرع الأول: السياسة النقدية في التحليل الكلاسيكي

إن التحليل الكلاسيكي قائم على أساس الفصل ما بين العوامل الحقيقية و العوامل النقدية ، أو التقسيم ما بين القطاع الحقيقي والقطاع النقدي ، في الأول تحدد العوامل الحقيقية كالدخل و الاستخدام و الإنتاج بمعزل عن العوامل النقدية ، أما الثاني فتحدد فيه كمية النقود ، وهذا ما تذهب إليه نظرية كمية النقود التي تشير إلى أن تغيير كمية عرض النقود تؤدي إلى تغييرات مناسبة طرديا في المستوى العام للأسعار ومن ثم تغييرات متناسبة عكسيا في قيمة النقود² .

وقد أكد آرثر فيشر* في نظريته للطلب على النقود لغرض المبادلات على وظيفة النقود كوسيلة للمبادلة و تقوم نظريته على مطابقة حسابية أساسها أن أي مبادلة تجارية بين البائع والمشتري تتطلب استبدال النقود بالسلع أو الخدمات أو الأوراق المالية³ ، و لتوضيح هذا الموقف النظري اعتمد الكلاسيك على ما يسمى بمعادلة التبادل لفيشر و التي أعيدت صياغتها في معادلة كامبردج

معادلة التبادل:

$$MV=PT \quad \text{كمية النقود المعروضة } M \text{ حيث أن:}$$

1: حسين بن هاني, مرجع سابق، ص 153- 154

2: بلوافي محمد ، اثر السياسة النقدية و المالية على النمو الاقتصادي حالة الجزائر 1970.2014 أطروحة الدكتوراه منشورة جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان 2013.2012 ص13.12

*آرثر فيشر اقتصادي أمريكي ، أشتهر بنظرية الكمية للنقود و كانت له اسهامات في مجال الاحصاء ن ونال دكتوراه في الاقتصاد 1891

3: مجيد الضياء ، الإصلاح النقدي دار الفكر الجزائر 1993 ص 11

P : المستوى العام للأسعار. V : سرعة تداول الأوراق T : حجم المبادلات

و لربط كمية النقود بمستوى الإنتاج فقد استبدلت (T) بالمتغير (Y) والذي يمثل مستوى الدخل الحقيقي فأصبحت المعادلة كالتالي¹: $MV=PY$.

و من هذه المعادلة نجد أن هناك علاقة طردية بين كمية النقود المعروضة و المستوى العام للسعار بحيث يتغيران في نفس الاتجاه .

ولقد أعيدت صياغة هذه النظرية من لدى الاقتصادي الفريد مارشال* و تستند أيضا إلى نظرية كمية طلق عليها بمعادلة كامبريدج أو نظرية الأرصدة النقدية².

معادلة كامبريدج : $M=KPY$

إذ تختلف هذه المعادلة عن سابقتها فقط لمفهوم (K) والذي يساوي $1/V$ و يمكن توضيح ذلك كالتالي:

معادلة فيشر: $MV=PY \iff v = \frac{Py}{M}$ (1)

معادلة كامبريدج: $M=KPY \iff v = \frac{M}{Py}$ (2)

من العبارة 1 و 2 نجد أن $k = 1/V$ و $V = 1/k$ و يمثل (V) في معادلة فيشر الرغبة في أنفاق النقود، في حين أن (K) يمثل الوحدة النقدية التي يحتفظ بها الفرد خلال سنة أو ما يطلق عليها بنسبة التفضيل النقدي³.

و يرى مارشال من خلال هذه المعادلة أن النقود تطلب لغرض المعاملات و لغرض التحوط ، و عليه حسب معادلة كامبريدج نجد أن هنالك علاقة طردية بين M و P بشرط ثابت كل من الدخل (Y) و التفصيل النقدي⁴ K.

1: فناد أسماء ، دور السياسة النقدية في ضبط العرض النقدي . حالة الجزائر . مذكرة شهادة ماستر منشورة تخصص اقتصاد نقدي و مالي كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية ، جامعة تلمسان 2015ص25

*الفريد مارشال(1842.1924) رئيس قسم الاقتصاد السياسي في جامعة كامبريدج 1885 و مؤسس كامبريدج الاقتصادية، وأهم أعماله في كتابه مبادئ الاقتصاديات 1890

2: الشيخ أحمد ولد الشيباني، فعالية السياسة النقدية و المالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في ظل برامج الاصلاح الاقتصادي . دراسة حالة موريتانيا . مذكرة ماجستير منشورة في العلوم الاقتصادية و علوم التسيير كلية علوم اقتصادية و تجارية و تسيير جامعة فرحات عباس سطيف 2013ص49

3: عباس كاظم الدعيمي، السياسات النقدية و المالية و أداة سوق الأوراق المالية ، دار الصفاء عمان 2010ص28

4: محمد عزت غزلان ، اقتصاديات النقود والمصارف ، الطبعة الأولى ، دار النهضة العربية بيروت 2002ص195

و من هذا يتضح أن السياسة النقدية لدى الكلاسيك هي سياسة محايدة ، يتمثل دورها في خلق النقود بقصد تنفيذ المعاملات، أي حجم المعاملات هو الذي يحدد كمية النقود الواجب توفرها و كمية النقود الواجب توفرها و كمية النقود في هذه الفترة تؤثر فقط على المستوى العام للأسعار.¹

الفرع الثاني: السياسة النقدية في التحليل الكينزي

إن الأزمة العالمية التي شهدتها البلدان الرأسمالية، و التي عرضت بأزمة الكساد الكبرى عام 1929 جعلت التحليل الكلاسيكي و الأفكار ارتكزت عليها المدرسة عاجزة عن إيجاد الحلول الملائمة لتلك المشاكل² . لذا قدم كينز تفسيراً للمستوى العام للأسعار في ظل أفكار ابتعدت عن التحليل المستند إلى النظرية الكمية للنقود، كما قدم تفسيراً لدور النقود في النشاط الاقتصادي من خلال أثرها على متغيرات الاقتصاد الكلي كالدخل و الإنتاج و التوظيف و الاسعار³ . و عليه كانت المعالم المميزة للتحليل الكينزي كما يلي⁴:

- 1- اعتراف كينز على فرض النظرية التقليدية القائل بالتشغيل الكامل .
- 2- لم يفصل كينز في تحليله بين الاقتصاد العيني و الاقتصاد النقدي .
- 3- يرى كينز أن سعر الفائدة ظاهرة نقدية تتحدد بعرض النقود و الطلب عليها .
- 4- الطلب على النقود يكون بثلاث دوافع المعاملات الاحتياط و المضاربة .
- 5- طالب كينز بتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.

أولاً : عرض النقود عند كينز

يتم تحديد العرض النقدي من طرف السلطات النقدية، و تخضع كمية هذا العرض إلى عوامل متشابكة مثل تأثير الكمية النقدية على مستوى الأسعار، حجم العمالة و مقدار العوامل الإنتاجية المعطلة و احتمال تعاقب التضخم و الانكماش⁵.

1: عباس كاظم الدعيمي ، نفس المرجع ص29

2: محمد حسين الوادي : النقود والمصارف ، الطبعة الأولى ، دار المسيرة للنشر و التوزيع عمان الأردن 2010ص51

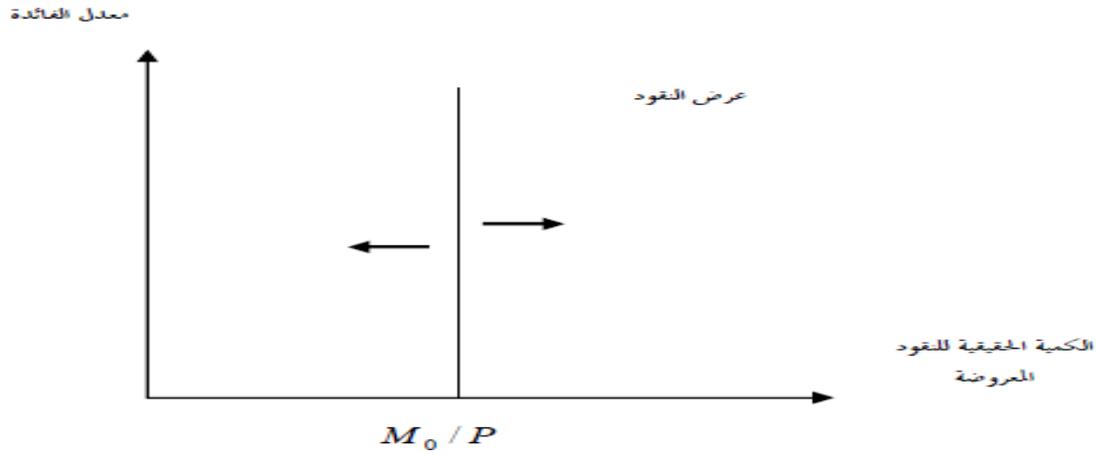
3: هيل العجمي جميل الجنابي، النقود والمصارف والنظرية النقدية ، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر و التوزيع عمان 2009ص219

4: سنوسي خديجة ، مرجع سابق ص10

5: لولو موسى بخاري ، سياسة صرف الأجنبي و علاقتها بالسياسة النقدية (دراسة تحليلية للآثار الاقتصادية لسياسة صرف أجنبي) مكتبة حسن العصرية بيروت

2010ص4746

الشكل رقم (01-01): عرض النقود عند كينز



المصدر: بناني فتيحة، السياسة النقدية و النمو الاقتصادي .. دراسة نظرية. مذكرة نيل ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاديات

مالية و بنوك جامعة أحمد بوقرة بومرداس 2009ص81

حيث أنه كل زيادة في عرض الأرصدة النقدية الحقيقية يترجم بانتقال موازي نحو اليمين لمنحنى عرض النقود ، وبالمقابل كل انخفاض في هذا العرض يؤدي إلى انتقال المنحنى نحو اليسار .في كلتا الحالتين لا يتأثر بتغيرات سعر الفائدة¹.

ثانيا : الطلب على النقود

يقسم كينز الطلب على النقود إلى قسمين

الأول يرتبط بتحقيق دافع المعاملات و هذا الجزء من الطلب يخضع إلى الحجم الكلي للمعاملات النقدية و متوسط الفترة الزمنية ما بين المدفوعات أما القسم الثاني فيتكون من الطلب على النقد باعتباره شكلا من أشكال الاحتفاظ بالثروة². وفي هذا الإطار يذكر ثلاث دوافع للاحتفاظ بالنقد وهي :

1. دوافع المعاملات

الطلب على النقود للمعاملات مرهون بوجود فاصل زمني بين استلام المداخيل المختلفة التي سيتم استخدامها في تسوية المدفوعات من جهة والنفقات من جهة أخرى، و كلما زاد الفاصل زاد الحجم من الدخل الذي يجب الاحتفاظ به لهذا الغرض³.

1: بناني فتيحة، السياسة النقدية و النمو الاقتصادي .. دراسة نظرية. مذكرة منشورة لنيل ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاديات مالية و بنوك جامعة أحمد بوقرة بومرداس 2009ص81

2: جون مينارد كينز، النظرية العامة، ترجمة نهاد رضا، منشورات دار مكتبة الحياة، ص230، 229

3: صخري عمر، التحليل الاقتصادي الكلي، طبعة ثانية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية 1991ص224

كما يكون حسب دافع المشروع الذي يهدف إلى سد الفاصل بين الوقت إجراء النفقات المهنية وقت استلام حصيلة البيع فالعامل الأساسي الذي يستند عليه هذا الدافع هو الدخل (Y) وعليه فالطلب على النقود بدافع المعاملات (Dt) دالة الدخل كما هو معبر عليه بالصيغة التالية¹ : $D_t = F(y)$

2. دافع الاحتياط :

وهي الرغبة في بالاحتفاظ بالقيمة النقدية المقابلة لنسبة من الموارد الإجمالية لمواجهة أخطار التحولات الغير المتوقعة و الحوادث الطارئة ، ويتوقف هذا الدافع أيضا على مستوى الدخل و بالتالي فالطلب على النقود بدافع الاحتياط (Dp) دالة متغير الدخل y و الصيغة التالية تعبر عن ذلك² : $D_p = F(y)$

3. دافع المضاربة :

لقد اعتبر كينز أن سعر الفائدة عامل أساسي في التأثير على الطلب للنقود بدافع المضاربة، و هي الرغبة في الاستفادة من توقعات الأفراد الجيدة لما يجنبه المستقبل أحسن من السوق، و ذلك للحصول على مكاسب رأسمالية كشراء أصول مالية و مادية³. وهذا ما يميز تحليل "كينز" في النظرية النقدية، إذ يشكل هذا النوع من الطلب دالة في معدل الفائدة و متناقصة فيه بمعنى يزداد الاحتفاظ بالرصيد النقدي لغرض المضاربة عند انخفاض معدل الفائدة السوقية. فالطلب على النقود من هذا النوع يتوقف على اعتبارات الكسب و الخسارة المستقبلية على السندات، فكلما انخفض معدل الفائدة تزايدت القيمة المستقبلية للسند⁴.

ويتوقف الطلب على النقود على مستوى الدخل و سعر الفائدة، حيث أن الطلب على النقود بدافع المعاملات و الاحتياط يكون بدلالة الدخل $D_t = F(y)$ و الطلب على النقود بدافع المضاربة يكون بدلالة سعر الفائدة $D_p = F(r)$ و بالتالي تكون دالة الطلب على النقود (Dg) كما يلي⁵ : $D_g = D_a + D_s$ أي

$$D_g = F(y, r)$$

1: بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية ، ديوان المطبوعات الجامعية 2004 ص52

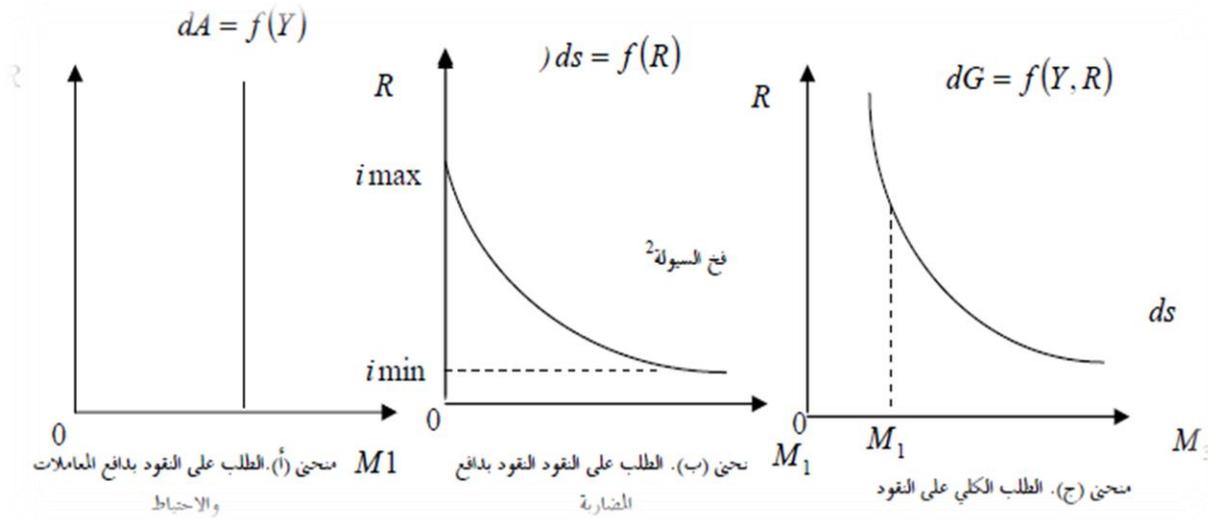
2: ضياء مجيد الموسوي ، الاقتصاد النقدي ، المؤسسات النقدية ، البنوك المركزية ، البنوك التجارية، مصر ، مؤسسة شباب الجامعة 2000 ص105

3: متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود و البنوك الطبعة الاولى ، دار الفكر للنشر و التوزيع ، 2006 ص105

4: بن عبد الفتاح دحمان ، السياسة النقدية و مدى فعاليتها في إدارة الطلب الكلي ، دراسة حالة الجزائر ، أطروحة دكتور منشورة كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر 2004، ص76

5: بناني فتيحة ، مرجع سابق ص38

الشكل (01-02): التمثيل البياني للطلب على النقود عند كينز



المصدر: بلغروز بن علي، مرجع سابق ص 56.

المنحنى (t) يبين أن الطلب على النقود بدافع المعاملات و الاحتياط M يتعلق بالدخل (y)، ومستقل عن سعر الفائدة .

المنحنى (ب) يمثل الطلب على النقود بدافع المضاربة و الذي يتعلق بمعدل الفائدة و هناك حالتين خاصيتين عندما يكون معدل الفائدة مرتفع (i max) مما يجعل توقع الأعوان الاقتصاديين انخفاضه و بالتالي ارتفاع أسعار السندات ، وفي هذه الحالة يصبح الطلب على النقود المضاربة صفر . عندما يكون معدل الفائدة منخفض جدا (i min) بحيث أن الأعوان تتوقع ارتفاعه و بالتالي انخفاض سعر السندات ، حيث ، يؤدي معدل الفائدة الأدنى إلى أفضلية مطلقة للسيولة ، وتسمى هذه المرحلة بفتح السيولة.

المنحنى (ج) يمثل الطلب الكلي على النقود، المسافة التي بين و هي كمية النقود المطلوبة لغرض المبادلات و الاحتياط، بعد الكمية M_1 يبدأ الطلب على النقود بدافع المضاربة، ويشكل دالة متناقصة بالنسبة لمعدل الفائدة

الفرع الثالث: السياسة النقدية و التحليل النقدي.

فتح السيولة هي ذلك الجزء من منحنى الطلب على السيولة الذي تكون فيه مرونة الطلب على النقود لا نهائية حيث أن سعر الفائدة بعد هذه النقطة لا يتأثر بأي زيادة لغرض النقود

جاء الفكر النقدي لمدرسة شيكاغو بقيادة ميلتون فريدمان* بوجهة النظر القائلة بأن عرض النقود المحدد الرئيسي لمستويات الناتج و العمالة في الأجل القصير ، و مستوى الاسعار في الأجل الطويل¹ و يلخص فريدمان و أنصاره إلى أن يوسع السياسة النقدية أن تصنع في حد ذاتها من أن تكون مصدرا رئيسيا للاضطرابات الاقتصادية وبالإضافة إلى ذلك فان بوسع السياسة النقدية أيضا أن تعمل على توفير الاستقرار للنظام الاقتصادي و ذلك بتوفير الثقة للمنتجين و المستهلكين بان المستوى العام للأسعار يتحرك بطريقة معروفة في المستقبل و قد يكون من الأفضل أن تعمل على استقرار هذا المستوى².

أولا : الطلب على النقود

لقد أكد فريدمان على أن نظرية كمية النقود هي نظرية الطلب على النقود و بذلك فإنه يرى أن تحليل لسلوكية طالبي الثروة على النقود هو مطابقة لتحليل الطلب على السلع و الخدمات الاستهلاكية، لأن النقود هي إحدى صور الأصول المختلفة للثروة التي يحتفظ بها الأفراد³.

و حسب فريدمان فإن النقود إحدى وسائل الاحتفاظ بالثروة التي يمكن أن تتجسد في صور أخرى مثل السندات و الأسهم العادية والسلع العينية والرأس مال البشري، وبناء على هذا التحليل فإن دالة الطلب على النقود تعتمد على المقدار الإجمالي للثروة المحتفظ بها على أشكال مختلفة، و يعتمد المقدار الحقيقي للثروة و بشكل محدد على سعر الفائدة و المعدل المتوقع للتضخم⁴.

نظرا لصعوبة تقدير الثروة ارتأى الاقتصاديون إلى استخدام مؤشر بديل هو الدخل، لذلك استخدم النقديون⁵ الدخل الدائم ، وهو تعبير عن قيمة الدخل ، المتوقع الحصول عليه من وراء الثروة في الأجل الطويل⁵.

و تتكون الثروة من مجموع الأصول التي يمكنها أن تحقق دخلا أو عائدا و هي تشمل كافة العناصر البشرية و الغير البشرية ، فالنقود جزء من الثروة وهي أصل من أصولها تعطي عائدا يتمثل في الراحة ، السهولة والأمان و

* ميلتون فريدمان بروفيسور من جامعة شيكاغو تحصل على شهادة الدكتوراه من جامعة كولومبيا ولقد نال جائزة نوبل للاقتصاد عام 1976 تكريما له على ثلاث بحوث قام بمهنة تدريس في عدة جامعات من مؤلفاته : نظرية الاستهلاك ، نظرية كمية النقود المثلى ، دراسات في نظرية كمية النقود

1 لؤلؤ موسى بخاري مرجع سابق ص50

2 ضياء مجيد الموسوي الاقتصاد النقدي مرجع السابق ص141

3 طاهر فاضل البياتي ، النقود والبنوك و الاقتصاديات المعاصرة ، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان الأردن 2013 ص138، 139

4 محمد بلواي ، مرجع سابق ص480

5 تحليل النقديون ليس متناقضا في أوجه عدة مع التحليل الكينزي، و انطلق من نظرية الكمية للنقد

5: مريم ماطي ، استقلالية البنوك المركزية ، وأثرها على فعالية السياسة النقدية (حالة بنك الجزائر) مذكرة ماجستير منشورة ، تخصص إحصاء و اقتصاد تطبيقي ، كلية العلوم

الاقتصادية و التجارية و علوم التيسير جامعة العربي بن مهيدي أم بواقي 2008 ص55

تمثل عنصر من عناصر الإنتاج ، والأصول المالية والنقدية المتمثلة في الأسهم و السندات بالإضافة إلى أصول طبيعية (سلع مادية إنتاجية) والتي يتوقف عائدها على المستوى العام للأسعار¹.

و يمكن التعبير على الطلب على النقود حسب تحليل فريدمان بالدالة التالية²:

$$Md = F(p; r_p; r_e; \frac{Dp}{Dt} * \frac{1}{P}; \frac{Yp}{P}; w; m)$$

P: المستوى العام للأسعار

Rb: عائد السندات (سعر فائدة السوق)

Re: عائد الأسهم (أرباح سنوية)

$\frac{Dp}{dt} * \frac{1}{p}$: معدل التضخم المتوقع

Yp/p: الدخل الدائم

W: الثروة البشرية

M: أذواق المستهلكين.

ثانيا : عرض النقود

عرض النقود هو متغير خارجي بين أيدي السلطات النقدية ، وهو مستقل عن الطلب على النقود مما يجعل السياسة النقدية الفعالة ، فالبنك المركزي باستعمال وسائله يستطيع التحكم كليا في العرض النقدي و السيولة البنكية³ ، كما أنه قد تم الإشارة إلى أن الزيادة في عرض النقود ستؤدي إلى زيادة مهمة في الطلب الكلي، ففي المدى القصير ستنسب زيادة المعروض النقدي زيادة في الناتج و الاسعار معا ، في حين أن الزيادة في عرض النقد ستؤدي و بشكل رئيسي إلى زيادة المستوى العام للأسعار خلال الأمد الطويل .ومن ثم فإن الزيادة السريعة في المعروض النقدي خلال المدة الطويلة تسبب ارتفاعا في معدل التضخم و ليس ارتفاع معدل النمو في الناتج⁴.

1: سنوسي خديجة مرجع سابق ص13

2: بزواية محمد ، " الطلب على النقود في الجزائر " دراسة قياسية " أطروحة الدكتوراة منشورة في علوم الاقتصاد ، جامعة ابو بكر بلقايد . تلمسان 2010 ص 20

3: مريم ماطي مرجع سابق ص5

4: محمد بلوايي مرجع سابق ص481

وأخيرا يمكن القول أن مهما اختلفت المفاهيم الأساسية للسياسة النقدية عبر مختلف المدارس ، ورغم اختلاف مبادئ كل منها إلا أنهم يجمعون على أنه لا بد من وجود سياسة رشيدة ، يمكن من خلالها تسيير الاقتصاد الوطني والتحكم في اختلالاته . والوصول إلى الاستقرار .

المبحث الثاني: أدوات السياسة النقدية.

تتنوع أدوات السياسة النقدية التي يستخدمها البنك المركزي في التأثير على عرض النقود أو التحكم في المعروض النقدي و يمكن تصنيف هذه الأدوات إلى كمية ونوعية وأدوات أخرى تستخدم في دول دون أخرى و تختلف من فترة إلى أخرى داخل الدولة نفسها.

المطلب الأول: الأدوات الكمية (الغير المباشرة)

تتمثل في مجموعة الإجراءات التي تهدف بشكل غير مباشر إلى التأثير على مستوى الائتمان في إطار اقتصاد ما، بهدف التأثير على تكلفة الحصول على الأموال و التأثير على مستوى السيولة البنكية، من أجل إحداث تغيير في كمية النقود المتداولة¹. من أهم هذه الأدوات المعدل الاحتياطي القانوني، معدل إعادة الخصم و السوق المفتوحة.

الفرع الأول: المعدل الاحتياطي القانوني

تعريف 1:

يعرف بأنها إلزام البنك المركزي للبنوك التجارية بالاحتفاظ بجزء أو نسبة معينة من أصولها لديه في حساب غير منتج للفوائد بهدف التأثير على السيولة لدى البنوك التجارية بالتوسع أو الانكماش الائتماني.²

تعريف 2:

و هي إلزام أو إجبار البنوك التجارية على الاحتفاظ بنسبة معينة من التزاماتها الحاضرة على شكل رصيد دائم لدى البنك المركزي دون إن يتقاضى على ذلك أي سعر فائدة³

أثر معدل الاحتياطي القانوني :

يتمثل الهدف المباشر للاحتفاظ بهذه النسبة من احتياطي لدى البنك المركزي هو ضمان سلامة الأموال المودعين، حيث نستخدم هذه الأموال لإقراض البنوك التي تتعرض لأزمات مالية أو نقص في السيولة، بهدف المحافظة على مراكزها المالية و اطمئنان المودعين على أموالهم ، و الهدف الأخر هو التأثير على العرض النقدي لدى البنوك التجارية .⁴

1 خبابة عبد الله، الاقتصاد المصري في البنوك الالكترونية، البنوك التجارية، السياسة النقدية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر 2008 ص202

2 أحمد صبحي العبادي، إدارة العمليات المصرفية والرقابة عليها، الطبعة الأولى دار الفكر للنشر و التوزيع، عمان 2016 ص169

3 عبد المجيد قدي، مرجع سابق ص 84

4 أكرم حداد، مشهور هذلول، النقود والمصارف، مدخل تحليلي و نظري، الطبعة الأولى دار وائل للنشر، عمان 2006 ص 188

فإن رأى البنك المركزي أن حالة الاقتصاد تستدعي التقليل من الائتمان الممنوح يقوم برفع نسبة الاحتياطي الإلزامي فتقل النقود القانونية التي يمكن التصرف فيها من قبل البنوك التجارية و بالتالي تقل قدرتها على منح القروض ، إما إن رأى أن حالة الاقتصاد تستدعي زيادة حجم الائتمان فيقوم بتخفيض الاحتياطي الإلزامي فتزداد كمية النقود التي يمكن التصرف فيها و بالتالي يزداد منح الائتمان .¹

فاعلية المعدل الاحتياطي القانوني

تعتبر هذه الأداة ذات تأثير سريع المفعول على الاحتياطي البنوك التجارية مقارنة مع الأدوات الأخرى، حيث يشمل كل البنوك التجارية سواء الصغيرة أو الكبيرة إذ يخضع الكل للنسب المحددة من طرف البنك المركزي بغض النظر عن حجم ودائعها.²

ترتبط فاعلية المعدل الاحتياطي القانوني بمدى فاعلية ومرونة الجهاز النقدي و استجابة الجهاز الإنتاجي لتلك المتغيرات المعتمدة من طرف السلطة النقدية فهي أداة فعالة جدا و أقل كلفة في عرض النقود مقارنة بأدوات أخرى³ و بكون تأثيرها لا يرتبط على كمية النقود المتداولة بقرار من البنوك التجارية كما أنها لا تحتاج إلى أسواق مالية متطورة أو إلى رغبة الجمهور ببيع و شراء السندات، لذلك فهي تساعد أكثر الدول المتخلفة و النامية.⁴

الفرع الثاني : معدل إعادة الخصم

تعريف 1:

يعرف بأنها الفائدة التي يتقاضاه البنك المركزي مقابل إعادة خصم الأوراق التجارية التي تقدمها البنوك التجارية لخصمها و الاقتراض منه باعتباره الملاذ الأخير للاقتراض و سمي أيضا بسعر البنك.⁵

تعريف 2 :

1 طيب خيلج ، أدوات الكمية السياسية النقدية ، محاضرات مقدمة لطلبة سنة الثالثة ليسانس ، تخصص مالية 2014، 2015 ص5
 2 عبد الله ياسين ، دور سياسة سعر الصرف في الرفع من فاعلية السياسة النقدية ، دراسة حالة الجزائر ، مذكرة تخرج منشورة لنيل شهادة الماجستير في الإقتصاد ، تخصص مالية سنة 2013\2014 ص27 جامعة وهران
 3 عبد المنعم سيد علي ، نوار سعد الدين العيسي ، النقود والمصارف و الأسواق المالية، دار حامد للنشر و التوزيع الأردن 2004 ص87
 4 - إكن لونيس ، السياسة النقدية و دورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال (20092000)، مذكرة منشورة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علوم الإقتصاد ، جامعة الجزائر 03 2010. 2011 ص56
 5 - عبد المجيد قدي ، مرجع سابق ذكره ص87

هو سعر الفائدة الذي يتقاضاه المصرف المركزي على إعادة خصم الأوراق التجارية و الأذونات الحكومية للمصارف التجارية ، و يمثل أيضا سعر الفائدة على القروض و السلف التي يقدمها للمصارف التجارية.¹

أثر معدل إعادة الخصم

يهدف البنك المركزي من خلال هذه السياسة إلى تأثير على كلفة حصول البنوك التجارية على الموارد النقدية التي يقدمها أولا ، و على كلفة الائتمان الذي تمنحه البنوك التجارية لعملائها كهدف ثاني² إذا أراد البنك المركزي التقليل من كمية النقود المعروضة، فإنه يقوم برفع سعر إعادة الخصم و بالتالي زيادة تكاليف البنوك التجارية ، مما يدفعها إلى عدم خصم ما لديها من أوراق تجارية و بالتالي تقليل من منح القروض مما يقلل عرض النقد، أما إذا أراد البنك المركزي زيادة كمية النقود المعروضة ، فإنه يقوم بتخفيض سعر إعادة الخصم، مما يشجع البنوك التجارية على إعادة خصم ما لديها من أوراق تجارية فيزيد الاقتراض و زيادة حجم النقود.³

فاعلية معدل إعادة الخصم

تعد سياسة إعادة الخصم أداة غير فعالة في حالة الكساد ومنه في حالة التضخم حيث يؤدي الكساد إلى زعزعت ثقة رجال الأعمال في الاستثمار أي الربح ، لذا غدت هذه الأداة مؤشر أمام البنوك اتجاه السلطة النقدية فيما يتعلق بسياسة الائتمان ،⁴ يتوقف نجاح سياسة سعر الخصم في التأثير على حجم الائتمان على عوامل كثيرة أهمها⁵:

-مدى اتساع سوق النقد خاصة سوق الخصم

-مدى أهمية سعر الفائدة بالنسبة للمقترضين و التي ترتبط بأوجه الأنشطة الاقتصادية، فمثلا في عمليات المضاربة نجد رجال الأعمال يقترضون ولو بسعر مرتفع مما يضعف أهمية سعر الفائدة و بالتالي يضعف أثر سعر الخصم في تقليل الائتمان

-مدى اعتماد البنوك التجارية على البنك المركزي في الحصول على موارد نقدية إضافية .

الفرع الثالث: عمليات السوق المفتوحة

1 - هيفاء غدير، أدوات السياسة النقدية و آلية عملها من الموقع almeja.com/reading.PHP?Idn عليه 2020/03/14 ، 14:30.

2 - أكرم حداد ، مشهور هلدول ، مرجع سابق ص185

3 - طارق الحاج ، مالية عامة ، دار الصفاء للنشر و التوزيع ، الاردن 1999ص219

4 - بالعوزين علي ، محاضرات في النظريات و السياسة النقدية ، مرجع سابق ذكره 123

5- خباة عبد الله ، مرجع السابق ذكره ص216

تعريف 1:

تعني عمليات السوق المفتوحة، إمكانية لجوء البنك المركزي إلى الأسواق المالية أو النقدية بائعا أو مشتريا لأوراق المالية و الذهب والعملات الأجنبية ، و كذا السندات العمومية و أذونات الخزينة و رغبة منه في ضخ السيولة أو امتصاصها و هذا ما يعمل في ذات الوقت على انخفاض معدلات الفائدة أو ارتفاعها.¹

تعريف 2:

يقصد بعمليات السوق المفتوحة تدخل البنك المركزي في السوق المالية لبيع و شراء الأوراق المالية بصفة عامة و السندات الحكومية بصفة خاصة بهدف التأثير في عرض النقود حسب متطلبات الظروف الاقتصادية.²

أثر عمليات السوق المفتوحة

تحدث هذه السياسة اثر مباشر على كمية الاحتياطات النقدية الموجودة لدى البنوك التجارية وسعر الفائدة من خلال ما يلي³ :

في حالة الركود يقوم البنك المركزي بشراء كمية من الأوراق المالية وبدفع مقابلها نقدا للبنوك التجارية فترتفع الاحتياطات النقدية لها وبالتالي تستطيع أن تقوم بعمليات الإقراض مما يؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة مما يرفع من حجم الاستثمار والدخل والعمالة، أما في حالة التضخم فإن البنك المركزي يعمل على الحد من الائتمان وامتصاص العرض النقدي الفائض و ذلك بإتباع سياسة انكماشية وبدخل هذا الأخير إلى السوق بائعا لأوراق المالية للبنوك التجارية التي تدفع ثمنها نقدا فتقل الاحتياطات النقدية لها وتقل قدرتها على منح الائتمان مما يقلل حجم الاستثمار و الدخل والعمالة .

فاعلية عمليات السوق المفتوحة :

تعتبر سياسة السوق المفتوحة الأداة المفضلة لدى البلدان الصناعية التي بها أسواق مالية متطورة للغاية و التي تعمل على نطاق واسع، وبالتالي تنشيط عمليات طرح و شراء الأوراق المالية ومن ثمة الحالة الاقتصادية للدولة.⁴ يعتمد نجاح عمليات السوق المفتوحة على مدى تطور سوق الأوراق المالية و حجمه ومدى احتفاظ البنوك

1- عبد المجيد قدي ، مرجع سابق ص 90

2 -هيفاء غدير غدير ، مقال ، أدوات السياسة النقدية و آلية عملها ، مرجع سابق ذكره ، اطلع على الموقع 03/2020 / 14،15:58

3- صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية (المفهوم -الأهداف و الأدوات) دار الفجر للنشر و التوزيع ،القاهرة مصر 2005ص151

4- وليام ألكسندر و آخرون ، إستخدام أدوات غير مباشرة في السياسة النقدية ،مجلة التمويل و التنمية ، العدد 01/مارس/1996ص15

التجارية بمستويات مستقرة نسبياً من السيولة، وهذا ما يجعل هذه الأداة أكثر فاعلية في الدول المتقدمة وضعيفة الأثر في الدول النامية التي لا تتوفر على أسواق مالية واسعة هذا كلما بأن هناك دول نامية تتميز بأسواق مالية ناشئة واسعة وعميقة مما يعطيها حظوظاً في نجاح هذه الأداة.¹

وهناك ثلاث شروط أساسية لضمان فاعلية عمليات السوق المفتوحة وهي² :

1-مدى توفر السندات النوعية (كما ونوعاً).

2-مدى توفر سوق مالية ونقدية نشطة لتداول هذه الأوراق.

3-مدى استجابة البنوك التجارية لرغبات البنك المركزي .

من خلال ما سبق يمكن أن الأدوات الكمية هي التي من خلالها يتمكن البنك المركزي من تأثير في حجم عرض النقود سواء كان بتوسع أو انكماش.

المطلب الثاني: الأدوات الكيفية (المباشرة)

يستخدم البنك المركزي إلى جانب الأدوات الكمية، أدوات كيفية تهدف إلى التأثير على الكيفية التي يستخدم بها الائتمان وذلك عن طريق توجيه الائتمان إلى المجالات المرغوبة و حجبه عن مجالات أخرى، و التي تتمثل في سياسة تأطير الائتمان، السياسة الائتمانية للقروض، و هامش القروض المضمونة بالسندات.³

الفرع الأول: سياسة تأطير الائتمان

تعريف 1:

يقصد بسياسة تأطير القروض، السياسة التي يتبعها البنك المركزي من أجل التحكم في النشاط الائتماني، عن طريق الرقابة المباشرة على حجم القروض التي تقدمها البنوك التجارية، فسياسة تأطير القروض تعتمد على فرض حدود لحجم القروض تقدمها البنوك، في إطار ما يعرف بسقوف الائتمانية.⁴

تعريف 2:

1- عبد المجيد قدي ، مرجع سابق ص91

2- أكرم حداد، مشهور هذلول مرجع سابق ص189

3- مطاي عبد القادر، فاعلية السياسة النقدية في مواجهة التضخم - دراسة تجارب دولية -مجلة الاقتصاد والمالية، العدد رقم 03 السداسي الثاني 2016 ص 11

4- حمزة شوادر، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية، عماد الدين للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2014ص107

هي إجراء تنظيمي تستعمله السلطات النقدية عندما يكون الاقتصاد يشكو من درجة عالية من التضخم بتحديد سقف لتطور القروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية بكيفية إدارية مباشر، كما أن لا تتجاوز نسبة القروض الموزعة نسبة معينة خلال فترة زمنية محددة، ومبدؤه التأثير على المصدر الأساسي لإنشاء النقود، أي منح القروض من طرف المؤسسات المالية.¹

أثر تأطير الائتمان :

يقوم البنك المركزي بهذه السياسة بهدف منح الائتمان حسب القطاعات ذات الأولوية، ففي وقت التضخم مثلا يقدر الائتمان بالقطاعات التي هي السبب في ذلك والعكس على القطاعات الأخرى ، كما يمكن أن تتعلق بمعيار أجل القروض، أما في حالات التضخم الجامح تكن سياسة تأطير القروض الإجبارية، فيقوم البنك المركزي بتحديد الحد الأقصى للقروض الممنوحة، تحديد معدل نمو القروض²

يعتمد آلية عمل سياسة تسقيف القروض على الرقابة المباشرة للبنك المركزي على عملية الإقراض التي تقدمها البنوك التجارية حيث تعتمد البنوك التجارية في هذا الشأن على وضع معدلات لنمو النشاط الائتماني للبنوك التجارية سواء كانت معدلات نمو سنوية أو نصف سنوية ويفترض على البنوك الالتزام بها.³

فاعلية التأطير :

يمكن إدراج فاعلية سياسة تسقيف القروض في التأثير على العروض النقدية من خلال النقاط التالية:⁴

- ترتبط فاعلية سياسة تسقيف القروض بعلاقة عكسية مع درجة تطور السوق المالية، ذلك أن تأثيرها يخفض في وجود سوق مالية نشيطة توفر التمويل المناسب للمؤسسات الاقتصادية،
- تعتبر سياسة تسقيف القروض أداة للرقابة على القروض للاقتصاد أو تلك التي تقدمها البنوك التجارية لا تمتلك تأثير على القروض المقدمة للخبزينة العامة، و هو ما يجعل حجم معتبر عن المعروض النقدي غائب عن دائرة هذه السياسة.

1- سليمان ناصر، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية، مذكرة دكتوراه منشورة جامعة الجزائر سنة 2004-2005 ص179

2- سيخان مرم ، ، دور البنوك المركزية في تفعيل التمويل الإسلامي في البنوك التقليدية، مقال معد للمناقشة جامعة البليدة ص13

3- حمزة شوار، مرجع سابق ذكر ص107-108

4- إيمان أسعد، فاعلية أدوات السياسة النقدية في ضبط المعروض النقدي، دراسة حالة الجزائر، 2009-2013 مذكرة منشورة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم

التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي 2016-2017 ص18

الفرع الثاني: السياسة الانتقائية للقروض

ينتهج البنك المركزي السياسة الانتقائية للقروض تجعل من قراراته تتعلق فقط ببعض القطاعات التي يعتبرها أكثر مردودية للاقتصاد الوطني فيقوم بتوجيه القروض إليها، حيث تكون قراراته كفيلة بإعطاء كل التسهيلات في منح القروض في هذه القطاعات.¹

أثر السياسة الانتقائية للقروض .

تهدف إلى تسهيل الحصول على أنواع مختلفة من القروض أو مراقبة توزيعها أحيانا أخرى، وعادة ما تكون هذه القروض في شكل سقوف محفوظة لأهداف معلنة، والهدف من الإجراءات هو التأثير على اتجاه القروض نحو المجالات المراد النهوض بها أو تحفيزها أو لتسهيل نقل الموارد المالية من قطاع إلى آخر.² أخذ هذه السياسة عدة أشكال منها³:

- إقرار معدل خصم

- إمكانية إعادة خصم الأوراق التي تتوفر فيها الشروط الضرورية

- إعادة خصم الأوراق فوق منسوب السقف

- تغيير مدة استحقاق القروض ومعدل فوائدها

فاعلية السياسة الانتقائية للقروض :

يمكن توضيح فاعلية السياسة الانتقائية للقروض من خلال ما يلي⁴

- يمكن اعتبارها أداة فعالة ومهمة لتوجه الائتمان البنكي إلى السلطات والقطاعات الاقتصادية التي تهدف الدولة إلى تطورها وتميبتها، وكذلك الشرائح الاجتماعية التي تريد مساعدتها .

وهي آلية تمكن من توسيع الكتلة النقدية بشكل متوازن الذي يسمح بتنمية شاملة لمختلف القطاعات و السلطات، تتعلق فاعلية هذه السياسة بمدى التزام المقترضين من المؤسسات أو الأفراد باستخدام القروض في الهدف الذي حدد لوجه الفرض، وهو ما يجعل تحقيق الأهداف المتوخاة من هذه السياسة في يد المقترضين .

1-عبد الله ياسين -مرجع سابق ذكره ص28

2-مطاي عبد القادر مرجع سابق ذكره ص11

3-جباري بشرى، مرجع سابق ذكره ص19

4-حمزة شوادر مرجع سابق ذكره ص111.

الفرع الثالث: هامش القروض المضمونة بالسندات

تعريف 1:

يمثل الهامش الفرق بين القيم السوقية للسندات وقيمة القرض. بعبارة أخرى إن قيمة القرض التي تمنح بضمان السندات تعادل الفرق بين القيمة السوقية للسندات وهامش الضمان.¹

تعريف 2: المقصود بالهامش الفرق بين القيمة الاسمية للسندات المقدمة كضمان للقرض و قيمة هذا القرض.²

أثر هامش القروض المضمونة بالسندات :

إن تحديد هامش القروض المضمونة بالسندات يعد من أهم الأدوات النوعية لأنه يمكن السلطات النقدية من التحكم في التمويل المصرفي عن طريق تنظيم منح هذا التمويل بضمان السندات وفق تحديد الهامش المطلوب ، فيقوم البنك المركزي برفع نسبة الهامش الإقراض في حالات التضخم من أجل تقليل حجم التمويل الممنوح بضمان السندات في بعض القطاعات الحساسة من غير أن يؤثر في القطاعات الأخرى ويكون العكس في حالة الانكماش.³

فاعلية أداة هامش القروض المضمونة بالسندات :

تعد من أهم الأدوات الفعالة النوعية في التأثير على الائتمان الممنوح للمضاربين في السندات, أي شيء آخر إذا لم تكن هناك جهات أخرى غير البنوك التجارية تمد هذا القطاع بالائتمان اللازم أو هناك طريقة أخرى للمضاربين بحصول من خلالها على القروض لكن في الواقع توجد هناك مؤسسات كثيرة يمكنها أن تمنح الائتمان دون الخضوع إلى رقابة البنك المركزي كمؤسسات الاستثمار كما هناك طرق أخرى تمكن المضاربين من الحصول على القروض التي يرغبون فيها مثل: مجاوزة الرصيد* وبالتالي المضاربين بالحصول على قروض دون أن يضطروا إلى تقديم أصولهم من السندات كضمان لهذه القروض⁴ و مما سبق فإن الأدوات النوعية تمثل الوسائل التي يستخدمها البنك المركزي للتأثر في التدفقات النقدية صوب النشاطات أو القطاعات الاقتصادية معينة.

1- زكريا الدوري - يسرا السمراني المرجع السابق ص183.

2- الطيب خليلح، الأدوات النوعية للسياسة النقدية، محاضرات مقدمة للطلبة السنة الثالثة ليسانس، تخصص مالية 2014-2015 ص03.

3- محمود عبد صالح النقود والسياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي تجربة السودان نموذج المنجل للنشر والتوزيع 2016 ص59

*- مجاوزة الرصيد : هو سماح البنوك التجارية لعملائها المعروضين بإمضاء صكوك بمبالغ تتجاوز أرصدهم عندها، وهذا الفارق يعتبر قرضا إلى العميل

4- الطيب خليلح، أدوات النوعية للسياسة النقدية ، مرجع سابق ص21-

المطلب الثالث: أدوات أخرى

في حالة عدم تحقيق البنك المركزي لأهداف السياسة النقدية من خلال الأدوات الكمية والنوعية، أو زيادة فعاليتها. قد يلجأ الأدوات الأخرى تعتبر حديثة ، والتي قد تمزج بين مميزات الأدوات النوعية و الكمية.

الفرع الأول: أسلوب الإقناع الأدبي

تعريف 1:

هي وسيلة تستخدمها البنوك المركزية بطلبها بطرق ودية وغير رسمية من البنوك التجارية تنفيذ سياسة معينة في مجال منح الائتمان.¹

تعريف 2:

يأثر هذا الأسلوب عن طريق التصريحات يدلى بها إلى البنك المركزي ، و توجيهات نصائح عامة موجهة للبنوك، إضافة إلى الاجتماعات التي يعقدها مع ممثلي البنوك لتبادل الرأي في قانون النقد والائتمان.²

تأثير أسلوب الإقناع الأدبي

يستخدم البنك المركزي مكانته في إقناع المصارف في تمويل قطاع معين أو خفض تمويل القطاع بما يتماشى مع سياسات الاقتصادية الأخرى³

إن تأثير البنك المركزي على البنوك التجارية وفق هذه السياسة عبر مجموعة من الأساليب يمكن إيجازها في مايلي⁴ :

- التحذير بعدم قبول خصم الأوراق التجارية .
- الطلب من البنوك عدم إقراض مشروعات معينة.
- الطلب من البنوك الامتناع عن قبول ضمانات معينة.

فعالية سياسة الإقناع الأدبي

يمكن للمصرف المركزي أن يعتمد هذا الأسلوب مع المصارف التجارية يقصد جذبها إلى صيغة المساهمة في

1-عبد المجيد قدي،مرجع سابق ص 82

2-331299-2 /Articles /www.alyawm.com\اطلع عليه يوم13:5417/03/2020

3-علي جابر عبد الحسن المعالي و آخرون اثر السياسة النقدية في حجم الائتمان المصرفي ، مجلة المتي للعلوم الادارية و الاقتصادية ،مجلد 8 ، العدد01/2018 ص164-

4-حمزة شوادر مرجع سابق ص 116 .

تنفيذ السياسة النقدية التي يراها، المصارف التجارية هي الوسيطة بين أصحاب المال و أصحاب المشاريع و تستطيع أن توجه الأموال إلى النشاط الذي يرقيه، و عليه ينفي الأسلوب الأمثل لجرها إلى صفة عمله الإقناع الأدبي¹

تلتزم البنوك المركزية الإقناع الأدبي نظرا للعلاقات الوطيدة التي تربطها بالبنك المركزي فهو بنك البنوك و الملجأ الأخير الذي تتجه إليه البنوك للاقتراض²

ترتبط نجاح سياسة الإقناع الأدبي بقوة المركز الأدبي للبنك المركزي و المكانة التي تحظى بها بين البنوك التجارية و سلامة التحليل الذي يقدمه في واقع الاقتصادي و مدى سلامة الإجراءات المتخذة لمواجهة الوضع فإذا تجاوبت البنوك التجارية مع هذه الإجراءات كانت هذه أداة فعالة.³

فرع الثاني: سياسة التعليمات المباشرة

من خلال هذه السياسة يصدر البنك المركزي الأوامر والتعليمات المباشرة للبنوك التجارية و التي تصبح ملزمة بتنفيذها و إلا تتعرض للعقوبات من قبل البنك المركزي.⁴

تعريف :

يقوم البنك المركزي بإصدار تعليمات مباشرة موجهة إلى البنوك التجارية و المؤسسات المالية لتوجهها إلى السياسات المرغوب من خلال حجم الائتمان وطبيعته⁵

اثر التعليمات المباشرة

تعتمد هذه السياسة على مجموعة من التعليمات و الأوامر الصادرة من البنك المركزي و الهدف منها فرض الرقابة على سيولة البنوك التجارية و يمكن إيجاز هذه التعليمات في النقاط التالية:⁶

- تحديد نسبة رأس المال إلى الودائع والقروض .

- تحديد نسبة السيولة التي يجب على البنوك الاحتفاظ بها .

1- محمد عبد الله شاهين ، كفاءة الأدوات السياسية النقدية في الاقتصاد الإسلامي ، مقال منشور في الموسوعة الجزائرية للدراسة الإستراتيجية و السياسية 2018 -ص 3

2- ملاي حيدر رشيدة ، السياسة النقدية في الجزائر واقع و آفاق ، ملتقى علمي ، جامعة تلمسان ص 8

3- حمزة شوادير مرجع سابق ص 117

4- مجيد ضيف الله القطايري ، دور السياسة النقدية في الاستقرار و التنمية الاقتصادية دار عندااء للنشر و التوزيع عمان ، 2010 ص 34:35

5- محاضرات في اقتصاد النقدي و أسواق رأس المال ، مطبوعة مقدمة لطلب لسنة الثالثة مالية و محاسبة جامعة باتنة ص 103 2016

6- حمزة شوادير ، مرجع سابق ص 117 . 119

- الهوامش الدنيا الواجب تغطيتها من العميل في حالات خطاب الضمان و الاعتماد المستدين.
- تحديد النشاطات غير القابلة للتمويل والإقراض .

فاعلية التعليمات المباشرة :

يمكن القول أن لسياسة التعليمات المباشرة دور فعال في التحكم في التوسع الائتماني الذي تقوم به البنوك التجارية ، وذلك من خلال اعتمادها على صيغة الأوامر في تحديد معايير الإقراض و النسب الواجب تطبيقها، و هو الأمر الذي يؤدي إلى التحكم في قدرة البنوك على خلق النقود و في توجيه الائتمان إلى قطاعات محددة.¹

الفرع الثالث : سياسة التفتيش المباشر

و تدعى أيضا بالأسلوب الميداني، حيث يقوم البنك المركزي عن طريق موظفيه بالإجراء الفحص الدوري و الميداني لسجلات البنك و كشوفاته و مراقبة عملياته.²

تعريف :

تتمثل في الرقابة المباشرة من قبل البنك المركزي لأنشطة البنوك التجارية وأوضاعها بصورة تمكنه من توجيهها و متابعتها و التأثير في سير عملياتهم الائتمانية بما يتناسب والأوضاع الاقتصادية المطلوب الوصول إليها.³

اثر سياسة التفتيش المباشر

إن قيام البنك المركزي بعمليات التفتيش على عمليات البنوك التجارية بشكل دوري (شهرية أو سنوية أو نصف سنوي) يهدف إلى معرفة مدى تطبيق هذه البنوك للتعليمات و الأوامر الموجهة إليها من طرف البنك المركزي ، لتقارير عن أنشطة البنوك وسيولتها و حجم الودائع و القروض لديها.⁴

فاعلية سياسة التفتيش المباشر

تلعب هذه السياسة دور مهم في تشديد الرقابة على البنوك التجارية كما أنها تعطي وصفا دقيقا لوضعية الجهاز المصرفي من خلال اطلاع البنك المركزي على الجداول المالية و المحاسبية ، غير أن هذه قد تكون متأخرة و هو ما يجعل تأثيرها مستقبليا و ليس أنيا كما أنها ترتبط مدى صحته و دقة المعلومات التي تقدمها البنوك التجارية.⁵

1-إيمان اسعد ، مرجع سابق ص 32

2-سليمان ناصر ، علاقة البنوك الاسلامية بالبنوك المركزية في ظل المتغيرات الحديثة مكتبة الريام للطباعة و النشر ، الجزائر 2006 ص 128

3-صالح صالح ، المنهج التموي البديل في الاقتصاد الإسلامي ، الطبعة الأولى دار الفجر للنشر و التوزيع 200مصر ص 480

4-صالح مفتاح، مرجع سابق ص 170

5-حمزة شوادير، مرجع سابق ص 119.

المبحث الثالث: أهداف السياسة النقدية وشروطها وقنواتها

ترمي السياسة النقدية إلى تحقيق عدة أهداف تلمس جوانب مختلفة ، والتي تختلف من دولة إلى أخرى وفقا لوضعها الاقتصادي كما يتطلب من الحكومة التعاون مع السلطات النقدية أن تضع أولويات تحقيق هذه الأهداف من خلال التأثير على عرض النقود سواء بالزيادة أو بالنقصان بغية تحديد أهداف معينة .

المطلب الأول: أهداف السياسة النقدية .

تسطر الحكومات المعاصرة عدة أهداف تسعى من خلالها على تحقيق الإستراتيجية المتوخاة من التطبيق الجيد لسياسة نقدية محكمة وذلك من خلال التأثير على العرض النقدي ، وتنقسم هذه الأهداف إلى أهداف أولية، وسطية و نهائية .

الفرع الأول: الأهداف الأولية للسياسة النقدية

تعتبر الأهداف الأولية كحلقة بداية في إستراتيجية السياسة النقدية ، وهي متغيرات يحاول البنك المركزي أن يتحكم فيها للتأثير على الأهداف الوسطية، فمثلا عندما يقرر تغيير معدل نمو النقود الإجمالية فإنه يجب تبني متغير احتياطات البنوك والظروف السوق النقد المتفككة مع إجمالي النقود في الأجل الطويل ،ولهذا فالأهداف الأولية ما هي إلا صلة تربط بين أدوات السياسة النقدية و الأهداف الوسيطة¹ ، وتتضمن الأهداف الأولية مجموعتين من المتغيرات ، المجموعة الأولى تتكون من مجتمعات الاحتياطات النقدية، أما الثانية تتعلق بظروف سوق النقد.

أولا: مجتمعات الاحتياطات النقدية

تتضمن هذه المجتمعات القاعدة النقدية واحتياطات الودائع الخاصة ، حيث تتكون القاعدة النقدية من النقود المتداولة لدى الجمهور ، وتحتوي على الأوراق النقدية والنقود المساعدة ونقود الودائع ، أما الاحتياطات المصرفية فتشمل ودائع البنوك لدى البنك المركزي وتضم الاحتياطات الإلجبارية والاحتياطات الإضافية والنقود الحاضرة في خزائن البنوك أما الاحتياطات المتوفرة للودائع الخاصة تشمل الاحتياطات الإجمالية مطروحا منها الاحتياطات الإلجبارية على ودائع الحكومة والودائع في البنوك الأخرى².

1: أبو علي محمد سلطان ،اقتصاديات النقود والبنوك ،مصر ،كلية التجارة ، جامعة الزقايق 1991ص48.

2: صالح مفتاح، مرجع سابق ص125.

وقد اختلفت البنوك المركزية حول ما هو المتغير أو المجمع الأكثر فعالية وسهولة فبقي الجدل قائما بين معارضين ومؤيدين إلا أن هذه الفعالية تتعلق بالتجربة و ليس بالتنظير فقط ، وكذا بمدى تحكم السلطات النقدية في المجاميع المذكورة.¹

ثانيا :ظروف سوق النقد .

وتتكون هذه المجموعة من الاحتياطات الحرة، معدل الأرصدة البنكية و أسعار الفائدة الأخرى التي يمارس عليها البنك المركزي رقابة قوية. و نعني بظروف سوق النقد عموما قدرة المقترضين و مواقفكم السريعة أو البطيئة في معدل نمو الائتمان و مدى ارتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة و شروط الإقراض الأخرى² .

والاحتياطات الحرة تمثل الاحتياطات الفائضة للبنوك لدى البنك المركزي مطروحا منها الاحتياطات التي اقترضتها هذه البنوك، و تسمى صافي الافتراض، حيث تكون الاحتياطات الحرة موجبة عندما الاحتياطات الفائضة أكبر من المقرضة وتكون سالبة في حالة العكس، كما استعملت ظروف سوق النقد كأرقام قياسية مثل معدلات الفائدة على أذونات الخزينة والأوراق التجارية، ومعدل الفائدة التي تفرضه البنوك على أفضل العملاء³.

الفرع الثاني : الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية .

يقصد بالأهداف الوسيطة بأنها المتغيرات النقدية من طرف السلطة النقدية التي من خلال ضبطها يمكن الوصول إلى الأهداف النهائية كالمستوى المناسب للإنتاج والدخل⁴ .

ومن الشروط الواجب توفرها في الأهداف الوسيطة أن يكون الهدف عاكسا للهدف النهائي المتوخى ويكون للبنك المركزي القدرة على ضبطه و أن يكون سهلا وواضحا للاستيعاب من قبل الجمهور⁵، و لهذه الأهداف فائدتين ، فالأولى تتمثل في كونها متغيرات نقدية يمكن للبنوك المركزية أن تؤثر عليها،فيماكان السياسة النقدية أن تؤثر فعلا على المجمعات النقدية وعلى سعر الصرف وعلى معدلات الفائدة في حين أنها لا يمكن أن تؤثر مباشرة مستوى الأسعار والإنتاج والأجور أما الفائدة الثانية تتمثل في كونها إعلانا لإستراتيجية السياسة النقدية⁶.

1: صالح مفتاح ،نفس المرجع ص126.

2: أحمد أبو الفتوح علي الناقه ، نظرية النقود والأسواق المالية ، الطبعة الأولى،مكتبة الإشعاع الفنية ،مصر،2001ص134.

3: فتيحة بناني، مرجع سابق،ص103.

4: وسام ملاك، النقود والسياسات النقدية الداخلية -قضايا نقدية ومالية ،دار المنهل اللبناني ،طبعة 01 ،2000ص193.

5: ديش فاطمة الزهرة ،دور السياسة المالية والنقدية في الحد من الأزمات الاقتصادية ،دراسة حالة أزمة الديون السيادية في منطقة الأورو، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2018ص36.

6: خلو موسى بخاري، مرجع سابق، ص64

وتمثل الأهداف الوسطية في مستوى معدلات الفائدة ،سعر الصرف والمجمعات النقدية .

أولا : معدل الفائدة كهدف وسيط.

يتعلق تحديد معدلات الفائدة بنمو الكتلة النقدية ،كما يعتبر من أهم محددات سلوك العائلات والمستثمرين فيما يخص الادخار والاستثمار ،لذا يجب على السلطات النقدية الاهتمام بتقلبات معدلات الفائدة ،والمشكل المطروح هو كيفية تحديد المستوى الأمثل لها ،خاصة وأنه يتأثر بمعدلات الفائدة في الخارج في ظل اقتصاد السوق ، إلى جانب العرض والطلب وكذا ارتباطه بالسياسة النقدية للدولة، هذه الأخيرة يجب عليها أن تعمل على تغيير معدلات الفائدة ضمن هوامش غير واسعة نسبيا، نحقق التوازن في الأسواق وتتفادى وقوع ضغوط تضخمية أو كساد¹.

كما اعتمد العديد من البنوك المركزية وصانعو السياسة النقدية تقنية استهداف التضخم للسيطرة على الارتفاع في المستوى العام للأسعار ،وباستخدام معدلات الفائدة والإجراءات المحتملة لكي تتضمن توجه البنك لرفع وخفض هذه معدلات الفائدة لتصبح أكثر شفافية في استهداف التضخم وهذا الأخير يؤدي إلى زيادة في الاستقرار الاقتصادي².

ويجب على السلطات النقدية أن تراقب مستويات أسعار الفائدة أن تبقى تغيرات هذه الأسعار ضمن هوامش غير واسعة نسبيا وحول مستويات وسطية تقابل التوازن في الأسواق ،هذا التوازن يقود إلى الإعلان عن هرمية معينة في أسعار الفائدة ، فالأسعار في الأجل الطويل أعلى مبدئيا من المعدلات في الأجل القصير ،وهذه الهرمية في الأسعار هي ضرورية لتكون واستقرار الادخار ،ولكي تنتقي الاستثمارات تبعا لإنتاجيتها³.

وفي الأخير يجب تحقيق الاستقرار في أسعار الفائدة ،نظرا لما يسببه التقلب من آثار سلبية على الاقتصاد القومي ،فداخليا تؤثر على مستوى الاستثمار ،وخارجيا تؤثر على رؤوس الأموال⁴ .

ثانيا: سعر صرف النقد .

1: صالح مفتاح، مرجع سابق، ص127.

2: محمود محمد داغر، مجلة الكوت، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، العدد 01 ص05 .

3: صيود سهام ،تأثير السياسات النقدية على سيولة البنوك التجارية ،مذكرة منشورة مكملة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي- أم البواقي - 2013ص12.

4: جباري بشرى، مرجع سابق ص9.

يعتبر سعر صرف النقد مؤشراً نموذجياً لمعرفة الأوضاع الاقتصادية لبلد ما وذلك بالحفاظ على استقراره عند مستوى قريب من مستوى تكافؤ القدرات الشرائية، كما أن التدخل المقصود والهادف إلى رفع سعر صرف النقد تجاه العملات الأخرى قد يكون عاملاً لتخفيض التضخم، فرفع سعر الصرف يؤدي إلى تخفيض الأسعار عند الاستيراد، ويرفع من القدرة الشرائية للعملة وهذا ما يتطابق مع الهدف النهائي للسياسة النقدية¹.

كما أنه يستخدم سعر الصرف على تحسين وضعية ميزان المدفوعات وإن استقرار هذا المعدل يشكل ضماناً لاستقرار البلاد اتجاه الخارج ولهذا تعمل بعض الدول على ربط عملاتها بعملات قوية قابلة للتحويل². وبهذا يعمل انخفاض سعر الصرف على تحسين وضعية ميزان المدفوعات لكنه في المقابل يشجع الضغوط التضخمية، أما في حالة ارتفاع سعر الصرف فهذا يفرض ضغطاً انكماشياً، مما يؤدي إلى خروج بعض المؤسسات غير القادرة على التأقلم و بالتالي انخفاض في مستويات النمو³.

ثالثاً: المجمعات النقدية .

هي عبارة عن مؤشرات إحصائية لكمية النقود المتداولة وتعكس قدرة الأعوان الاقتصاديين الماليين المقيمين على الإنفاق، وهي تضم وسائل الدفع لدى هؤلاء الأعوان، يرتبط عدد هذه المجمعات بطبيعة الاقتصاد و درجة تطور الصناعة المصرفية والمنتجات المالية، كما تعطي هذه المجمعات معلومات للسلطات النقدية عن وتيرة نمو مختلف السيولات⁴. و تتكون المجمعات النقدية عموماً M1، M2، M3، و L .

M1 = النقود المتداولة خارج البنوك + الودائع الجارية تحت الطلب.

M2 = M1 + الودائع الادخارية + الودائع الزمنية (قصيرة الأجل) + حسابات ودائع سوق النقد + أسهم

صناديق سوق النقود التعاونية .

M3 = M2 + الودائع الزمنية طويلة الأجل + اتفاقيات إعادة الشراء + اليورو دولار.

L = M3 + أدونات الخزينة قصيرة الأجل + الأوراق التجارية + السندات + القبولات البنكية.

ويعتبر M3 هو المجموع الموسع والذي أصبح يجذب اهتمام البنوك المركزية في معظم الدول المتقدمة والدول النامية⁵.

1: لخلو موسى البخاري، مرجع سابق ص65.

2: عبد المجيد قدي، مرجع سابق ص74.

3: صالح مفتاح، مرجع سابق، ص123.

4: قناد أسماء، مرجع سابق، ص36.

5: غالب عوض الرفاعي، عبد الحفيظ بلعربي، اقتصاديات البنوك والنقود، دار وائل للنشر، الأردن، 2001، ص79.

الفرع الثالث: الأهداف النهائية للسلسلة النقدية .

تهدف السياسة النقدية بصفة عامة إلى التأثير على المتغيرات الاقتصادية والمتمثلة أساساً في استقرار المستوى العام للأسعار، العمالة الكاملة، تحقيق معدلات نمو عالية، توازن ميزان المدفوعات وسيتم عرضها في التالي:

أولاً: تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار.

يعد من أهم أهداف السياسة النقدية، حيث تسعى كل دولة إلى تفادي التضخم واحتواء تحركات الأسعار إلى أدنى مستوى لها ومن ثم تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي، والتأثير على الوضع المعاشي للسكان، لأن التضخم يؤثر سلباً على الفقراء بانخفاض دخولهم بينما تزداد ثروات الأغنياء من خلال ارتفاع الأسعار ويمكن أن يحصل خلل اجتماعي إذا ما استمر التضخم طويلاً¹.

وبحسب أن أي تغيرات كبيرة في مستويات الأسعار من العوامل التي تؤثر سلباً على قيمة النقود، وبالتالي أثاره ضارة على مستوى الدخل والثروات، وتخصيص الموارد الاقتصادية بين الفروع الإنتاجية، وبالتالي التأثير على الأداء الاقتصادي².

ثانياً: العمالة الكاملة .

يقصد العمالة الكاملة توفر فرصة العمل لكل شخص قادر على العمل وباحث عنه³، حيث تقوم السلطات النقدية بتثبيت النشاط الاقتصادي عند أعلى مستوى ممكن من التوظيف للموارد الطبيعية والبشرية وذلك من خلال اتخاذ جميع الإجراءات الكفيلة لتجنب الاقتصاد مشاكل البطالة وذلك عن طريق زيادة حجم الطلب الكلي إلى المستوى اللازم لتشغيل الموارد الاقتصادية المعطلة كافة⁴.

ثالثاً: تحقيق معدلات نمو عالية.

يعتبر النمو الاقتصادي الهدف الرئيسي للسياسة النقدية، ويرتبط بالأهداف الأخرى خاصة بتحقيق التوظيف الكامل، فالنمو الاقتصادي هو وحده القادر على امتصاص الزيادة أو الفائض في عنصر العمل بالإضافة إلى استقرار الأسعار و توازن ميزان المدفوعات⁵.

1: علي كنعان، النقود والصرافة والسياسة النقدية ، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، 2002، ص455.

2: زكريا الدوري، مرجع سابق ص08.

3: صبود سهام، مرجع سابق ص13

4: عوض فاضل إسماعيل الدليمي، النقود والبنوك، دار الحكمة للطباعة والنشر، الموصل 1990، ص586.

5: عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية 2007 ص171.

تعمل السياسة النقدية من خلال رقابتها على حجم الائتمان وكلفته على دفع النمو الاقتصادي الذي يعني زيادة مستمرة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للبلد¹، والنمو الاقتصادي كهدف للسياسة النقدية ليس هو نفسه التنمية فهذه الأخيرة تعني القضاء على الفقر وعلاج أسبابه وتحسين نوعية الحياة ودعم القدرة على النمو، أما النمو فيعني معدل تغير الناتج الكلي².

فالسياسة النقدية التوسعية تستطيع الإبقاء على سعر الفائدة منخفض مما يشجع على زيادة الطلب على الائتمان، والاستثمار والنمو الاقتصادي، و هي تهدف إلى زيادة الطلب الكلي من خلال الزيادة في القدرة الشرائية للأفراد و المجتمع³.

رابعاً: توازن ميزان المدفوعات.

ميزان المدفوعات هو بيان يوضح فيه قيمة جميع السلع والخدمات، الهبات والمساعدات، وجميع قروض رؤوس الأموال والذهب والاحتياطيات الدولية التي تأتي من الخارج إلى داخل الدولة، أو التي تخرج من داخل الدولة إلى الخارج⁴.

وتهدف السياسة النقدية إلى تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات ومعالجة الخلل الذي قد يطرأ عليه من فائض أو عجز وذلك عن طريق تخفيض معدلات الفائدة في الدول التي ميزان مدفوعاتها في حالة فائض، ورفعها في حالة عجز⁵.

ولمعالجة العجز في ميزان المدفوعات يقوم البنك المركزي بتكليف سعر إعادة الخصم بالتالي تقليل حجم الائتمان و الطلب المحلي على السلع والخدمات، الأمر الذي يخفض من حدة ارتفاع المستوى العام للأسعار داخل الدولة و بالتالي يؤدي إلى تشجيع الصادرات وتقليل الإقبال على شراء السلع الأجنبية ودخول رؤوس أموال أجنبية نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة ، وتحقيق التوازن الخارجي يكون عبر المحافظة على أرصدة نقدية أجنبية كافية لمواجهة التقلبات في ميزان المدفوعات من جهة وسد متطلبات التنمية الاقتصادية من جهة أخرى⁶.

1: هيل عجمي، جميل الجناني، مرجع سابق ص260.

2: عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق ص171.

3: محمد طاقة، مرجع سابق ص361.

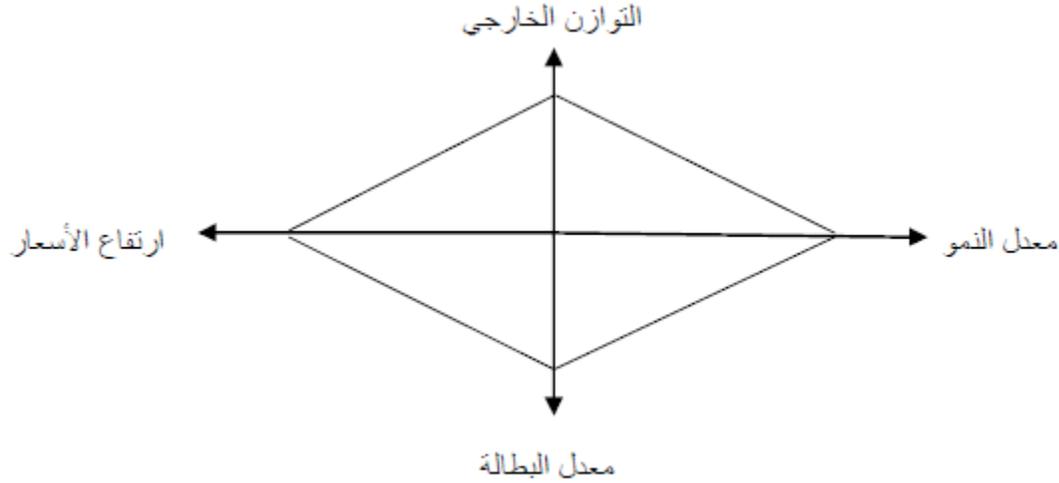
4: سامي خليل، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الثالثة، مكتبة النهضة العربية، الكويت، 1986 ص731.

5: مسعود درواسي، مرجع سابق ص258.

6: عبد المنعم السيد علي، مرجع سابق، ص377.

ومن خلال ما سبق يمكن تلخيص الأهداف النهائية للسياسة النقدية في الشكل البياني التالي والذي يعرف بالمربع السحري .

الشكل رقم (01-03): أهداف السياسة النقدية



المصدر: قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية- مرجع سابق ص 34 .

ومن خلال الشكل نلاحظ أنه كلما اقتربنا من المركز كلما كانت الوضعية أحسن، غير أن المشكلة تتعلق بتصادم أهداف السياسة النقدية حيث أن الاقتراب من أحد الأهداف قد يرافقه ابتعاد عن الآخر.

المطلب الثاني: شروط نجاح السياسة النقدية والهيئات المكونة لها.

الفرع الأول: شروط نجاح السياسة النقدية.

إن نجاح السياسة النقدية في أي دولة يتوقف على مجموعة من العوامل والشروط أهمها¹ :

-تحديد أهداف السياسة النقدية بدقة وهذا لتعارض الكثير من الأهداف المسطرة .

-ضرورة تنمية الوعي الادخاري لدى مختلف الأعوان الاقتصاديين .

-توافر أسواق مالية و نقدية منظمة و متطورة.

-محرية ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي (الموازي).

-استقلالية البنك المركزي عن الحكومة .

-إعادة تأهيل البنوك التجارية من خلال التفتح على الشراكة بمختلف أساليبها .

-تكثيف البيئة المصرفية ،بمضاعفة عدد المصارف الخاصة والعمومية المحلية والأجنبية لتشجيع اقتصاد السوق

القائم على المنافسة والتنافسية .

-إعادة الاعتبار لدور البنوك بإعادة النظر في العلاقة التي تربط هذه المؤسسات بالدولة وذلك في حدود ما

للدولة من حقوق وما عليها من واجبات كباقي المساهمين (احترام الدولة لقواعد السوق كأساس لهذه العلاقة).

-تحسين وتنويع الخدمات المقدمة للمدخرين واعتبار سياسة أكثر ديناميكية فيما يتعلق بجمع الموارد، مع

تكوين وسائل الدفع وتعميم استعمالها.

1: صيود سهام ،مرجع سابق ،ص45.

الفرع الثاني: الهيئات المكونة للسياسة النقدية.

وهي المؤسسات المشرفة على الحياة النقدية و المصرفية في البلاد وتتكون من:

1- البنك المركزي :

البنك المركزي هو مؤسسة مصرفية ،هدفها يتمثل في الرقابة على كمية النقود واستعمالها بصورة تسهل تنفيذ السياسة النقدية التي يقوم هو بوضعها أو تفرض عليه من طرف الدولة ، فالبنك المركزي هو المؤسسة المختصة بالصرافة المركزية ،ويقف على قمة النظام المصرفي فهو لا يهدف إلى تحقيق الربح ،بل يهدف من خلال إرادته للسياسة النقدية إلى تحقيق الاستقرار النقدي والمصرفي¹ .

2-الخزينة العمومية :

تقوم الخزينة العمومية بإصدار النقود المساعدة (المعدنية) وهي نقود قانونية لا تشكل جزءا كبيرا من المعروض النقدي ،فالغاية من إصدارها هو تسهيل المبادلات صغيرة الحجم والقيمة وتحديد حجم الحسابات المالية بصورة أكثر دقة² ، كما تقوم بالتدخل مباشرة في خلق النقود لأنها تكسب المبادرة في رفع الودائع من العائلات ومن مؤسسات القطاع الخاص والمؤسسات العمومية التابعة للدولة ،وتلعب دورا كبيرا في الإشراف على الجهاز البنكي.

3-وزارة المالية :

و التي تسير بطريقة مباشرة الحياة المصرفية عن طريق الخزينة وعن طريق تأثيرها على البنك المركزي من خلال هيئات المنظمة والتي تتكفل بها الدولة بطريقة أو بأخرى بتعيين الائتمان.

المطلب الثالث: قنوات انتقال السياسة النقدية.

تنتقل آثار السياسة النقدية إلى الاقتصاد عن طريق قنوات معينة من أجل التأثير في الاقتصاد وتوجيه مساره، لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية ، حيث تعتبر هذه القنوات الصلة الأساسية بين تغيرات السياسة النقدية و أهدافها النهائية³ .

1: عبد المنعم سيد علي، نزار سعد الدين عيسى ،مرجع سابق ص128.

2: أحمد زهير شامية وآخرون ،النقود والمصارف ،الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات ،القاهرة 2013ص28.

3: لبسط عبد الله ،قنوات انتقال أثر السياسة النقدية للاقتصاد من المنظور الإسلامي ،مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية ،دراسات اقتصادية ،العدد37 أبريل 2019جامعة الجلفة

ص،113.

تعتبر قناة إبلاغ عن طريق الذي من خلاله تبلغ أثر أدوات السياسة النقدية إلى الهدف النهائي تبعا لاختيار الهدف الوسيط و تنحصر هذه القنوات في أربعة¹ :

الفرع الأول: قناة معدل الفائدة.

هي قناة تقليدية لانتقال آثار السياسة النقدية إلى هدف النمو² ، حيث تؤدي السياسة النقدية الانكماشية M حسب المفهوم الكينيزي إلى³ :

ارتفاع سعر الفائدة الاسمي وهو ما يعني رفع سعر الفائدة الحقيقي Mr ومن ثم ارتفاع تكلفة رأس المال وهذا له أثر النفقات والاستثمار التي تخفض (I) ومن ثم انخفاض الإنتاج (Y) .

$$M \downarrow \Rightarrow Ir \uparrow \Rightarrow I \downarrow \Rightarrow y \downarrow$$

وفي الحالة العكسية عند ارتفاع السياسة النقدية التوسعية تؤدي إلى انخفاض معدلات الفائدة الحقيقية ومن ثم انخفاض رأس المال وهو ما يعمل على رفع نفقات الاستثمار ويزيد من الطلب الكلي والإنتاج.

يمكن استنتاج مما سبق ذكره أن أسعار الفائدة الحقيقية هي الناقلة الفعلية لأثر السياسة النقدية وليس أسعار الفائدة الاسمية حيث هي التي تؤثر على قرارات المستثمرين وحتى المستهلكين وبالتالي على حجم الناتج الكلي .

الفرع الثاني: قناة سعر الصرف.

لقد أصبح لسعر الصرف دورا هاما في نقل أثر السياسة النقدية وذلك بتأثيره على باقي الصادرات وعلى حجم التدفقات الاستثمار الخارجي⁴ .

تأخذ قناة سعر من صرف مكانة كبيرة ضمن السياسة النقدية لعدد كبير من الدول، خاصة التي تبحث عن استقرار أو ارتفاع عملتها مما يساعد على التحكم الجيد في التضخم، وتعمل هذه القناة إلى جانب أسعار الفائدة⁵.

في حالة إتباع السياسة النقدية التوسعية عن طريق زيادة العرض النقدي (M) يؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة الحقيقية (Ir) في الاقتصاد وبالتالي زيادة الودائع الأجنبية على حساب الودائع بالعملة المحلية أي انخفاض سعر

1: عبد المجيد قدي، مرجع سابق 55،54.

2: علي الذهب، آلية انتقال أثر السياسة النقدية على النشاط الاقتصادي، مجلة البحوث والدراسات العدد 24 صيف 2017 جامعة الوادي ص278.

3: صادق علي توفيق وآخرون، مرجع سابق ص60.

4: لخلو موسى البخاري، مرجع سابق ص69.

5: إكن لونس، مرجع سابق ص62.

الصرف E وهذا يجعل السلع المحلية أرخص من السلع الأجنبية وبالتالي زيادة الصادرات NX و بالتالي زيادة الناتج الكلي¹.

$$M \uparrow \Rightarrow Ir \downarrow \Rightarrow E \downarrow \Rightarrow NX \uparrow \Rightarrow Y \uparrow$$

وفي حالة إتباع سياسة انكماشية ينخفض عرض النقود وترتفع أسعار الفائدة الحقيقية في الاقتصاد الوطني منها في الخارج و هو ما يعمل على استقطاب رأس المال الأجنبي و رفع الطلب على العملة المحلية و هذا ما يزيد قيمة العملة الوطنية و يؤثر الصادرات فتخفض معدل الناتج المحلي²

تعود أهمية سعر الصرف إلى تأثير تغييره الذي يصل إلى الاقتصاد المحلي من خلال تأثيره على حجم التجارة الخارجية، ومن خلال تأثيره على الاستثمار الخارجي وتدفق رأس المال بين الاقتصاد المحلي والخارجي .

قناة أسعار السندات .

تعتبر هذه القناة عن وجهة نظر أنصار المدرسة النقدية في تحليل أثر السياسة النقدية على الاقتصاد وذلك تتجه أنهم يعتبرون أن تأثير السياسة النقدية على الاقتصاد ينتقل عبر قناتين رئيسيتين وهما قناة توبين للاستثمار وقناة أثر الثروة على الاستهلاك³.

قناة توبين للاستثمار :

تعتبر مؤشرا هاما للتنبؤ بربحية الاستثمار، وتعرف بأنها نسبة القيمة السوقية للشركة على التكلفة إحلال و استبدال رأس المال الذي تملكه الشركة ، وهي أداة تستخدم كمؤشر على أداء الشركات حيث⁴:

$$Q=M/R$$

M: قيمة السوقية للأصل المالي.

R: تكلفة إحلال رأس المال.

1: لبسط عبد الله، مرجع سابق، ص114.

2: صادق علي توفيق وآخرون، مرجع سابق ص60.

3: قدي عبد المجيد، مرجع سابق ص77

4: شهاب الدين حمد النعمي، التنبؤ بأداء وربحية الشركات باستخدام معادلة (tobine sq)مجلة دراسات محاسبية و مالية، العدد 20مجلد71 جامعة بغداد 2012ص24 .

يمكننا توضيح تأثير السياسة النقدية على أسعار السندات من خلال¹ :

زيادة في كمية النقود التي تعني أن الأعوان الاقتصاديين يحوزون على سيولة كبيرة مقارنة بالمنسوب المطلوب مما يستجيب حفظها عن طريق الإلتقان في السوق المالية، الأمر الذي يزيد من طلب كل السندات فترتفع أسعارها، حيث نربط هذا الأثر مع أثر ارتفاع أسعار السندات $(p \uparrow)$ ، فيؤدي على ارتفاع المعامل $(q \uparrow)$ و ترتفع الأسعار $(I \uparrow)$ وبالتالي الناتج المحلي الإجمالي (y) .

أما في الحالة العكسية فإن انخفاض عرض النقود يقلل من الإنفاق لأن السيولة قليلة، وهو ما يؤدي إلى سعي المتعاملين إلى بيع الأوراق المالية (السندات) للحصول على السيولة ولذلك أثر على انخفاض قيمة المعامل Q فيقل الاستثمار ومن ثمة الناتج الوطني (Y) .

أثر الثروة على الاستهلاك :

طبقا لقناة أثار الثروة على الاستهلاك فإن السياسة النقدية التوسعية تؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة الحقيقية مما يؤدي إلى زيادة أسعار الأسهم (P_o) ويترتب عن ذلك حدوث زيادة في قيمة الثروة المالية (w) مما يؤدي إلى زيادة موارد المستهلكين على مراحل حياتهم المتاحة للاستهلاك، الأمر الذي رفع الإنفاق الاستهلاكي (c) من ثم يحدث ارتفاع في الناتج الكلي² (y) .

$$M \uparrow \Rightarrow p_o \uparrow \Rightarrow w \uparrow \Rightarrow c \uparrow \Rightarrow y \uparrow$$

من خلال ما سبق يمكن استنتاج أن قناة أسعار السندات تؤدي دورا رئيسيا في نقل أثر السياسة النقدية عن طريق التأثير على الاستثمار و استهلاك قطاع العائلات .

قناة الائتمان:

يتم نقل أثر السياسة النقدية عبر قناة الائتمان عبر اثنين هما: قناة الاقتراض المصرفي وقناة الموازنة العامة.

1: أكن لونس، مرجع سابق ص 64-65.

2: علي الذهب، مرجع سابق ص 279.

قناة الاقتراض المصرفي:

تعتمد هذه القناة على تدفقات القروض داخل النظام المصرفي مع التركيز على نتائج شروط منح الائتمان للأعوان الاقتصاديين دون العجز المالي .

وتوقف هذه القناة يؤدي السياسة النقدية التوسعية على زيادة عرض القروض البنكية نتيجة الزيادة في حجم الاحتياطات والودائع لديها، وبالتالي يزيد حجم الإنفاق الاستثماري والاستهلاكي، و هو ما ينعكس على زيادة الأسعار والنتائج الإجمالية وتحدث الآثار العكسية في حالة السياسة النقدية التقليدية.¹

قناة الموازنة العامة:

تقوم هذه القناة على توضيح العلاقة بين الصدمات النقدية و قرارات الاستثمار التي تتخذها الشركات من خلال تأثير هذه الصدمات على (علاوة التمويل) الوضع المالي للشركات ومضمون هذه القناة يعتمد على علاوة التمويل الخارجي الذي تتحمله الشركة، و الذي يعتمد أساسا على المركز المالي للشركة وكلما ارتفع صافي أصول الشركة انخفضت علاوة التمويل² .

تؤدي السياسة النقدية التوسعية عن طريق رفع عرض النقد إلى ارتفاع أسعار الأسهم وبالتالي تعزيز المركز المالي للشركة، مما يساهم في زيادة القروض الممنوحة لهذه الشركة ، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع الإنفاق الاستثماري وبالتالي زيادة الناتج الكلي³ :

$$M \uparrow \Rightarrow Ir \downarrow \Rightarrow Ps \uparrow \Rightarrow L \uparrow \Rightarrow I \uparrow \rightarrow y \uparrow$$

1: بقيق ليلي أسهمان، دور قناة العرض المصرفي في نقل آثار السياسة النقدية في اقتصاديات الاستدانة، حالة الجزائر، مجلة الاقتصاد والمالية المجلة 2 العدد1، 2016 ص5 .

2: لبسط عبد الله، مرجع سابق ص116.

3: علي ذهب، مرجع سابق ص282.

خاتمة الفصل:

لقد تطرقنا في هذا الفصل إلى السياسة النقدية والتي تعددت تعاريفها إلى أن التعريف الشامل لها هو أنها مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تتخذها السلطة النقدية للتأثير على حجم المعروض النقدي ويمكن القول إنها انعكاس للفكر الاقتصادي وذلك من خلال تطورها التاريخي حيث نجد أن مهمتها اقتصرت في الفكر الكلاسيكي السيطرة على الكمية المعروضة من النقود ثم انتقلت إلى السعي نحو تحقيق التوازن الاقتصادي في سوقي النقود والسلع من خلال الفكر الكنزي، أما حديثا فهي تحاول التأثير على مجمل النشاط الاقتصادي، وذلك سعيا إلى تحقيق أهدافها من خلال أدواتها الكمية والنوعية وأدوات أخرى، ونقل أثرها من خلال مجموعة من القنوات .

الفصل الثاني:

الإطار النظري للمعروض

النقدي

تمهيد:

تعتبر دراسة عرض النقود أمرا مهما وربما ضروريا لما له من انعكاسات على الاقتصاد بشكل عام، حيث تلعب الكتلة النقدية في معظم الاقتصاديات دورا مهما، ذلك بأن تحديدها وقياسها وكذا تنظيم إصدار النقود، بما يتوافق مع الأهداف الاقتصادية الكلية ليست عملية تتحكم فيها السلطات النقدية بل تنجم عن تفاعل متشابك لسلوك شتى الجهات الاقتصادية ، وسوف نتطرق في هذا الفصل إلى ما سبق من خلال تقسيمه إلى ثلاث مباحث تسلط الضوء على

المبحث الأول: مفهوم العرض النقدي ومكونات الكتلة النقدية ومقابلاتها.

المبحث الثاني: جهات إصدار المعرض النقدي.

المبحث الثالث: آلية تأثير سياسة النقد على العرض النقدي ومحدداته وقياسه.

المبحث الأول: ماهية عرض النقود.

يختلف عرض النقد من مجتمع لآخر نظرا لتباين مستويات تطور الاقتصادي، و مع أداء النقد لمختلف وظائفه والقبول العام للنقود كوسيط للتبادل، نظرا لأن مفهوم العرض النقدي أصبح من المفاهيم الأساسية للتحليل النقدي، فإننا سوف نحاول من خلال هذا المبحث الاهتمام بالجانب الأكبر لموضوع عرض النقود من خلال التطرق لمفهومه و مكوناته و مقابلات عرض النقود .

المطلب الأول: مفهوم العرض النقدي.

إذا كانت النقود تعرف على أنها وسيط للتبادل تسهل في عملية تبادل السلع و الخدمات، فإن المعروض النقدي يقصد به كمية النقود المتوفرة لدى المجتمع في فترة زمنية معينة و التي تشرف السلطة النقدية على تحديدها.¹ و في سياق التعرف على عرض النقد أو ما يطلق عليه بعض الاقتصاديين بالكتلة النقدية، فقد عرف على أنه مجموعة وسائل الدفع المتاحة للمجتمع خلال فترة زمنية معينة و التي تكون بجوزة الأفراد و المشروعات و المؤسسات المختلفة.²

كما يعرف المعروض النقدي على أنه مجموعة وسائل الدفع و التسوية المتداولة و التي هي في متناول الأفراد و المتعاملين الاقتصاديين المقيمين³، و يقصد بالمعروض النقدي بأنه الالتزامات التي تقع على عاتق الاقتصاد الوطني و التي تمثلها المؤسسات المصدرة للنقد، و هي تعتبر حقا لحائزيها من عائلات و المشروعات و هي التي مكنتها من الحصول على السلع و الخدمات.⁴

و يتكون عرض النقود من الأوراق النقدية التي يصدرها البنك المركزي إضافة إلى النقود المساعدة التي تصدرها الخزينة العمومية أو البنك المركزي إضافة إلى الودائع و النقود الكتائبية التي تصدرها المعاملات بين الأفراد و المعاملات بين البنوك.⁵

1: بلعوز بن علي، مرجع سابق ص49.

2: أحمد شهاب الرحمان، وآخرون، قياس أكثر التغيرات في عرض النقود على الناتج المحلي الإجمالي العراق في فترة 2005-2015 مجلة المنصور العدد 30، 2018 ص02.

3: حمزة شوادر، مرجع سابق ص50.

4: محمد شريف إلمان، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية الجزء الثالث الطبعة 02 ديوان المطبوعات الجزائر 2010 ص 93

5: عبد الباسط عبد الصمد عليّة، دور نمو عرض النقود في نمو القطاع الخاص، مرجع سابق ص03.

ورغم الاختلافات العديدة في تحديد مفهوم عرض النقود أو مصطلح الكتلة النقدية كما ذهب العديد من المصادر على تسميته فإن التعريف الشامل لعرض النقود، هو كمية النقود المتداولة في المجتمع خلال فترة زمنية معينة والمتمثلة في وسائل الدفع بمختلف أنواعها.

المطلب الثاني: مكونات وهيكل المعروض النقدي.

مهما اختلفت مفاهيم العرض النقدي فإنها جميعا تشترك في العناصر المكونة له وبالتالي تتمثل فيما يعرف بالمجاميع النقدية، والتي يمكن تقسيمها حسب درجة سيولتها إلى:

1- القاعدة النقدية: MB

وتسمى أيضا بأساس النقدي MB و تتصف بالسيولة التامة وكما يحقق هذا المجمع كل شروط النقد اللازمة والمتمثلة في الوظائف والخصائص الجوهرية و العلمية، و تتكون القاعدة النقدية من النقود القانونية ونقد البنك المركزي ويمكن تجزئتها إلى قسمين¹:

حيث:

$$E: \text{النقود القانونية المتداولة لدى جمهور } B=R+E$$

B: الاحتياطات النقدية لدى البنوك في حساباتها لدى البنك المركزي.

2- المجمع النقدي: M₁

مفهوم العرض النقدي بمعنى الضيق يمثل إجمالي كمية النقود المستعملة كوسيط للتبادل و المصدرة من قبل المؤسسات المالية التي تكون لها القدرة على خلق النقود، بالإضافة إلى نقود الودائع التي تحتفظ بها المصارف التجارية ويتشكل هذا المجمع من أساسين من النقود²:

أ - النقود القانونية (العملة):

وهي النقود المتداولة في السوق والتي يتعامل بها الأفراد والمشروعات وتحظى بقبول العام، و ترجع الثقة في هذه النقود إلى الجهة المصدرة لها و المتمثلة في البنك المركزي³:

1: عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية للنشر والتوزيع الجزائر 2012 ص 207.

2: عبد الباسط عبد الصمد علي، مرجع سابق ص 05.

3: صالح مفتاح، مرجع سابق ص 47.

ب- النقود الكتابية :

تتمثل في الودائع المحتفظ بها على شكل حسابات جارية أو ودائع تحت الطلب في البنوك التجارية إذ يمكن القول أن المجمع النقدي (M1) هو جزء من المعروض النقدي المتكون من الأصول التي يمكن استعمالها مباشرة كنقود أو وسائل الدفع النهائية دون أي كلفة تحويل¹ :

$$M1 = \text{النقود القانونية} + \text{النقود الكتابية.}$$

3- المجمع النقدي: M2 (عرض النقود بالمعنى الواسع).

يضم هذا المفهوم عرض النقد بالمعنى الضيق (M1) مضاف إليه الودائع تحت الطلب بالعملة الوطنية التي يستحق عليها الفوائد الموجودة لدى البنوك التجارية والحزينة العمومية و يطلق على هذا المفهوم مصطلح السيولة التامة².

إن مجمع (M2) يكون أحسن مجمع نقدي كونه يؤثر على الحركة الاقتصادية والتضخم و كذلك ضبط العلاقة بين النقد من جهة وبين السلع والخدمات من جهة أخرى، فهذا المجمع يمثل أوسع مجمع نقدي يمكن لسلطة نقدية التحكم فيه ومراقبته³.

$$M2 = M1 + \text{الودائع ذات الاستحقاق المحدد.}$$

المجمع النقدي (M3): (عرض النقد بالمفهوم الأوسع)

ينصرف هذا المفهوم إلى تحديد عرض النقود الأوسع أي مجمع (M2) مضاف إليها الإدخارات المودعة خارج البنوك التجارية (أي لدى مؤسسات الادخار كبنوك الادخار المشتركة وصناديق الادخار وجمعيات الإقراض والادخار)⁴.

ويمكن لهذه المؤسسات لا تنتمي إلى القطاع المصرفي والنقدي غير مراقب من طرف السلطة النقدية ومن الصعب إدراج هذه الودائع في حساب الكتلة النقدية ولكن لا يجب إهمال دور هذه الودائع في عرض النقود⁵.

$$M3 = M2 + \text{ودائع ادخارية خارج المؤسسات المصرفية}$$

1: إيمان أسعد، مرجع سابق ص38.

2: بوقيدوم محمد، محاضرات في الاقتصاد التنموي و أسواق رأس المال جامعة 08 ماي 1945 قالة سنة 2013-2014 ص22.

3: إكن لونس، مرجع سابق ص82.

4: عمر محمود، العبدى النقود والبنوك، ص35.

5: عبد الرحمن و بشرى أحمد، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الجامعة للنشر والتوزيع-الاسكندرية-مصر 2003 ص43.

المجمع النقدي (M4): (السيولة العامة للاقتصاد)

يشمل هذا المجمع، عرض النقد بمعناه الأوسع (M3) مضافا إليه بقية الأصول المالية المملوكة من قبل الوحدات الاقتصادية غير بنك، كأوراق مالية عامة وسندات الممثلة للقروض، سواء أصدرتها الحكومة أو المشروعات الخاصة والسندات التي تصدرها شركات الاستثمار المتخصصة و الودائع الحكومية و الأوراق التجارية الأوراق التجارية. أو المشروعات الخاصة والسندات التي تصدرها شركات الاستثمار المتخصصة و الودائع الحكومية و الأوراق التجارية الأوراق التجارية¹.

$$M4 = M3 + \text{الأصول المالية}$$

المجمع النقدي M5:

هناك من يضيف إلى المجمعات السابقة المجمع النقدي الخام. على ضوء ما سبق ذكره يمكن أن نستنتج تعريف شامل للكتلة النقدية على أنها مجموعة المتاحات النقدية وشبه النقدية التي يتم إجرائها بواسطة الجهاز المصرفي والخزينة العامة.² وتكمن أهمية هذه المجمعات النقدية كونها إحدى الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية تعطي معلومات للسلطة النقدية من معدلات نمو هذه المكونات.

الشكل رقم (02-01): مكونات المعروض النقدي (من اعداد الطلبة)

1: سنوسي خديجة، مرجع سابق ص47.

2: صالح مفتاح، مرجع سابق ص55.



هيكل الكتلة النقدية:

ينقسم هيكل الكتلة النقدية إلى ، جزئين الأموال النقدية الجاهزة وشبه النقود.

1- الأموال النقدية الجاهزة¹:

وهي عبارة عن وسائل الدفع السائلة التي وضعت تحت تصرف الأفراد والمؤسسات فهي تعتبر سيولة مطلقة والأمل النهائي الذي يمكن تحويل الأصول إليه في حين لا يمكنه أن يتحول إلى أصل أكثر سيولة وتشمل 03 أنواع:

أولاً: الأوراق النقدية

وهي تلك الأوراق ذات الصيغة القانونية التي يصدرها البنك المركزي ويتحدد حجمها باحتساب كل ما هو منها داخل البنك المركزي أو خارجه عند الأفراد والمؤسسات المالية و يتم إصدارها وفقاً لحاجة المعاملات من أجل ضمان التناسب بين النقود الورقية والسلع والخدمات.²

ثانياً: القطع النقدية

وهي القطع المعدنية التي تحمل قيم صغيرة والتي غالباً ما تصدر من طرف الخزينة العامة ويتولى البنك المركزي طرحها للتداول في السوق والهدف منها تسهيل العمليات النقدية صغيرة الحجم.³

ثالثاً: النقود الكتابية

شأنها شأن النقود الورقية تمثل دينا لصالح مالكيها أو حاملها في ذمة البنوك التجارية التي تلتزم بها وتمثل أحدث أشكال النقود لأنه يمثل وسيلة مهمة للدفع وتشكل نسبة مرتفعة من إجمالي النقود المتداولة والعرض النقدي وتنشأ من إيداع حقيقي لكمية من النقود القانونية نتيجة قيام البنك بفتح حساب لعملائه في سبيل الإقراض.⁴

1: عبد الباسط عبد الصمد عليّة، مرجع سابق ص8.

2: محمد شريف المان، مرجع سابق ص203 - 204.

3: حمزة شوار، مرجع سابق ص52-53.

4: محاضرات في الاقتصاد النقدي وأسواق رأس المال، محاضرات مقدمة لطلبة السنة الثانية مالية و محاسبة جامعة باتنة (01) 2017-2018 ص21،

2- الأموال الشبه النقدية:

وهي الأموال السائلة الغير نقدية التي لا يمكن وضعها مباشرة قيد التداول، والمتكونة من بعض ديون والتزامات المؤسسات المالية، تضم ودائع الأجل وودائع الادخار، سندات الدولة ذات الأجل القصير و نقود التأمين¹ و تتمثل هذه الأصول في²:

ودائع تحت الطلب على الدفتر:

و هي حسابات أو ودائع الادخار الموجودة لدى البنك التجاري التي تدفع عليها فوائد و تحسب عند الطلب بدون استعمال الشيك ولكن بواسطة دفتر.

ودائع الأجل:

تعرف بأنها أموال يودعها الزبون في البنك مع الامتناع عن طلبها قبل انقضاء أجل معين. وبالتالي فإن مجموع الكتلة النقدية في اقتصاد معين وتتكون من جزئين أساسيين وهما الأموال الجاهزة النقدية مضاف إليها الأموال الشبه النقدية.

1: عبد المجيد قدي، مرجع سابق ص68

2: محمد المان شريف، مرجع سابق ص56-57

المطلب الثالث: عناصر المقابلة للكتلة النقدية.

إن عملية إصدار النقد يتوقف على موجودات اقتصادية لدى الجهة المصدرة له تعرف بمقابلات الكتلة النقدية.

تتمثل العناصر المقابلة للكتلة النقدية على مجموع الذمم التي تحدث كلما وقع إصدار كمية من العملة، أي هي الأصول و الديون التي تقابل عملية إصدار العملة من طرف النظام البنكي¹، و هي تتشكل في ثلاث عناصر.

1-الذهب والعملات الأجنبية:

يحتكر البنك المركزي الاحتفاظ باحتياطات الدولة من الذهب والعملات الأجنبية و يستعملها في الوفاء بالتزامات الدولة والمتعاملين الاقتصاديين اتجاه الخارج، هذه الالتزامات غالبا ما تنتج عن المبادلات المالية و التجارية التي يقوم بها أعوان اقتصاديون مع جهات أجنبية.²

يعتبر الذهب من بين مصادر القاعدة النقدية (BM) و يترتب عن زيادة في حيازة هذا الأخير زيادة متساوية في القاعدة النقدية³، و كما تتدخل الدولة في معاملات مختلفة مع العلم الخارجي لصادرات الاستثمار الأجنبي، فيحصل الأعوان المقيمون على العملات الأجنبية وهذه العملات الأجنبية مثل الذهب تعتبر قوة شرائية تستخدم في الخارج، وعادة ما يتقدم حائزوها إلى البنوك والمؤسسات المعرفية بمعادلتها بقوة شرائية محلية وتوجيهها بدورها إلى البنك المركزي الذي يقوم بإصدار نقود مقابل مال يتقدم إليه من عملات أجنبية.⁴

جدول رقم (02-01):الميزانية الموحدة لنظام المصرفي.

الموجودات	الالتزامات
-العناصر المقابلة للكتلة النقدية.	- الكتلة النقدية.
-الذهب والعملات الأجنبية.	-الأوراق النقدية.
-القروض المقدمة للخرينة.	-الودائع.
-القروض المعتمدة للاعتماد.	

1: أحمد هني، العملة والنقود، ديوان المطبوعات ، جامعة الجزائر 1999 ص92.

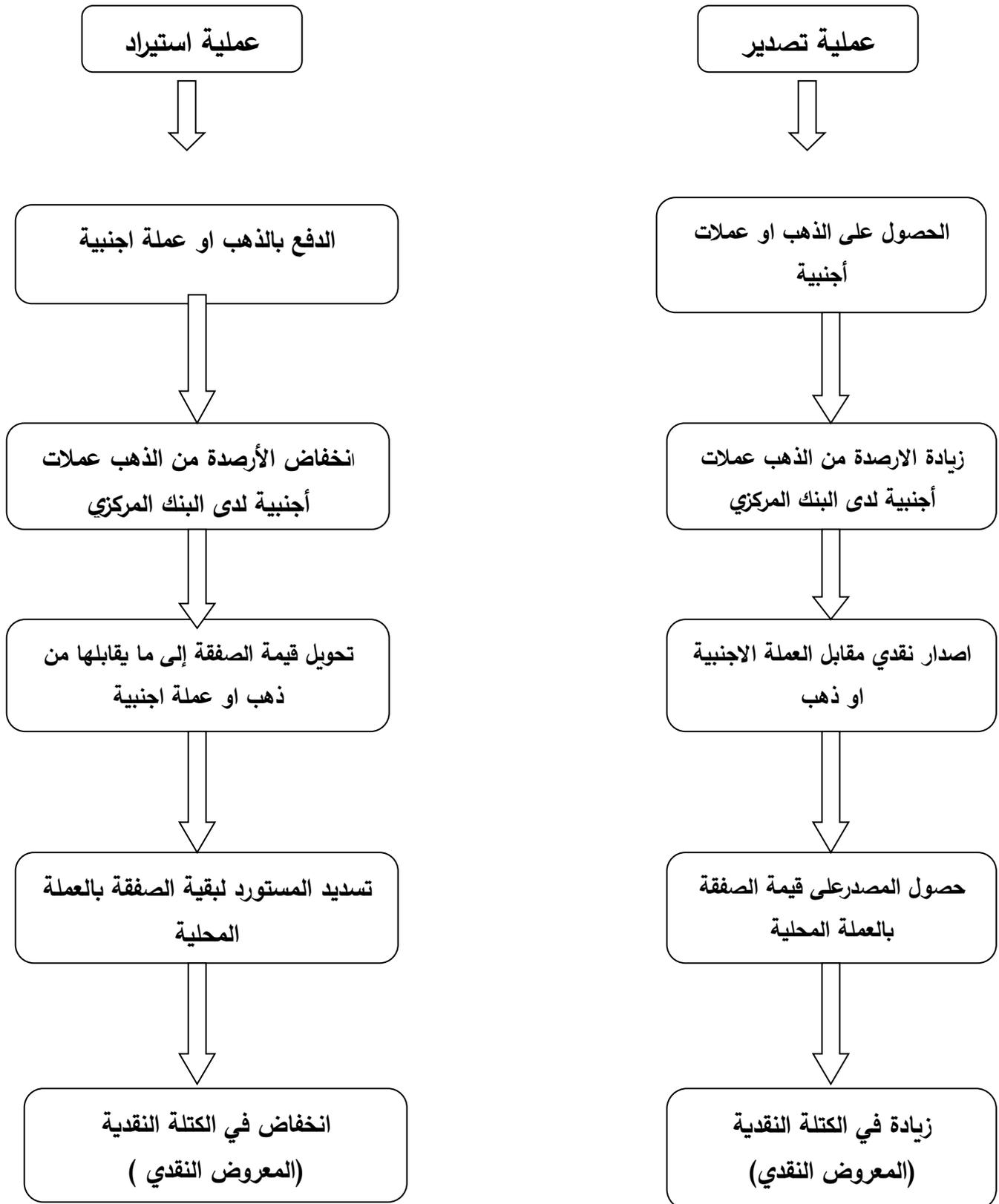
2: صالح مفتاح، مرجع سابق ص62.

3: أحمد أبو الفتوح الناقا، نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية ص116.

4: صالح مفتاح، مرجع سابق ص81-82.

المصدر: صالح مفتاح مرجع سابق ص 82.

الشكل رقم(02-02): العلاقة بين الكتلة النقدية المتداولة و المقابل ذهب و عملات أجنبية



المصدر: حمزة شوادر، مرجع سابق ص 58

وتعتبر الأرصدة من الذهب والعملات الأجنبية أجد موجودات البنك المركزي التي يستخدمها كغطاء أو مقابل لأي إصدار نقدي يقوم به، فزيادة كمية هذه الأرصدة ترفع من حجم العرض النقدي والتقليل منها يؤدي إلى نقصان في العرض النقدي والشكل رقم 05 يوضح العلاقة بين الكتلة النقدية المتداولة و المقابل من الذهب و العملات الأجنبية في الميداليات التجارية للاستيراد و التصدير¹.

القروض المقدمة للخزينة العمومية:

و تعتبر أحد مقابلات الكتلة النقدية و هي عبارة عن قروض تطلبها الخزينة العمومية من البنك المركزي ، و المؤسسات المالية و الأفراد و إن ارتفاعها يدي إلى ارتفاع في كمية النقود المتداولة كما يؤدي انخفاضها إلى تقلص في كمية النقود.²

تقوم الخزينة العمومية بتسيير ميزانية الدولة من خلال النفقات و الإيرادات العامة، فهي تقوم بتحصيل إيرادات و مداخيل الضرائب و تغطية النفقات و غالبا ما تصل إلى تغطية هذه النفقات من خلال الإيرادات العادية فتلجأ إلى البنك المركزي أو البنوك التجارية أو الوحدات الاقتصادية من خلال إصدار أوراق دين حكومية المتمثلة في السندات الخزينة و أدونات الخزينة³ و طرحها في السوق الذي يمكن أن يحوزها⁴

البنك المركزي: الذي يصدر في مقابلتها نقدا قانونيا يزيد من حجم المعروض النقدي.

البنوك التجارية:

التي يمكن إعادة خصم الأوراق المالية التجارية و الحصول على قيمتها من النقود القانونية و بالتالي زيادة المعروض النقدي.

المتعاملون غير مصرفيون:

من الأفراد و المؤسسات الذين تمكنهم خصم هذه الأوراق لدى البنوك التجارية الذي بدورها لها إمكانية إعادة خصمها لدى البنك المركزي الذي يمنح في مقابلها نقدا قانونيا.

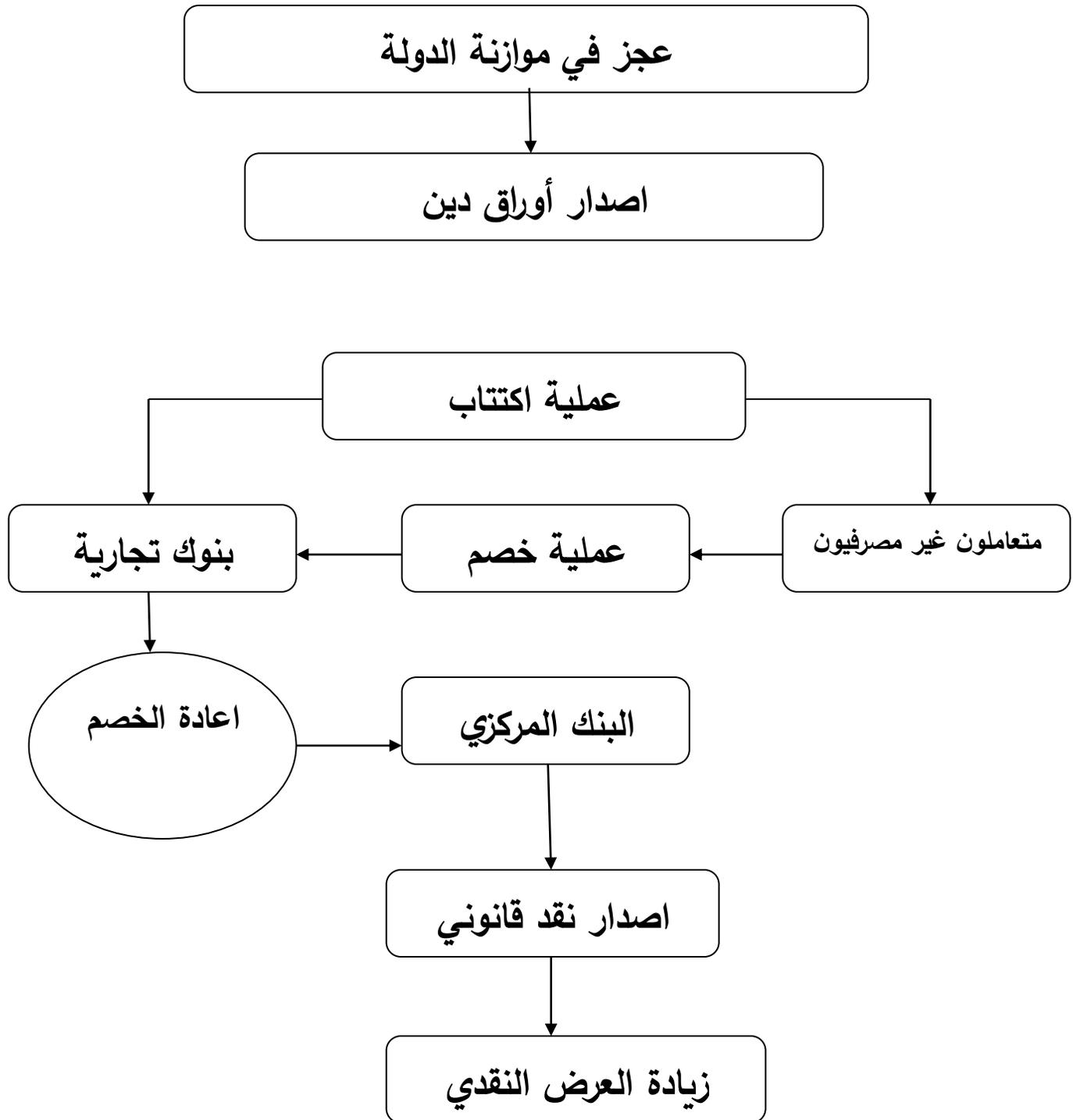
1: حمزة شوادر، مرجع سابق ص 57.

2: أحمد هني، العملة والنقود، مرجع سابق ص 103-104.

3: بشكير عابد، نموذج قياسية اقتصادية لمحددات الطلب على النقود في الجزائر (1980-2008) مذكرة ماجستير منشورة في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 03 سنة 2008-2009 ص 19.

4: حمزة شوادر، مرجع سابق ص 59-60.

الشكل رقم (02-03): العلاقة بين الكتلة النقدية و المقابل



المصدر: حمزة الشوادر مرجع سابق ص61القروض المقدمة للاقتصاد

يقصد بالقروض المقدمة للاقتصاد، حجم الائتمان الذي يقدمه الجهاز المصرفي لتمويل مختلف المشاريع و النشاطات الاقتصادية و بمعنى آخر هو مجموع القروض التي تمنحها البنوك التجارية للأفراد المعاملين الاقتصاديين في سبيل تمويل حاجياتهم، سواء الاستثمارية أو الاستهلاكية¹.

يعتبر الائتمان المقدم للاقتصاد من العناصر المهمة التي تعتبر سبب الإصدار النقدي و لأنه العنصر الذي يمكن التحكم فيه من الطرف السلطات النقدية ،فهو عبارة عن قروض مقدمة من قبل البنوك التجارية و بالتالي تخلق النقود مقابل تقديم هذا الائتمان مما يزيد في حجم المعروض النقدي² .

و الائتمان المقدم للاقتصاد قصير الأجل، أكثر تأثير على عرض النقود، لأنه عادة ما يغطي بالودائع تحت الطلب وهناك من يدخل في حساب عرض النقد الائتمان المتوسط و طويل الأجل و المرتبطان بودائع الأجل و الودائع الادخارية لما لها من آثار على الحرية الاقتصادية و التضخم³.

1: حمزة شوادر، مرجع سابق ص60

2: إيمان أسعد، فاعلية السياسة النقدية في ضبط المعروض النقدي مرجع سابق ص47.

3: مصطفى رشدي شحة، النقود ومصارف الائتمان، مرجع سابق ص64.

المبحث الثاني: جهات إصدار المعروض النقدي.

عملية عرض النقود لها علاقة بالسياسة النقدية، حيث يتم عرض النقود من طرف المؤسسات المكونة للجهاز البنكي و المتمثلة في البنك المركزي الذي يتولى إصدار النقود القانونية، و الخزينة العمومية تصدر النقود المعدنية أما البنوك التجارية فتقوم باشتقاق نقود الودائع.

المطلب الأول: عرض النقود من طرف البنك المركزي.

يعرف البنك المركزي بأنه مؤسسة مركزية نقدية بوظيفة البنوك، و وكيل مالي للحكومة و مسؤول عن إدارة النظام النقدي في الدولة ، يمثل السلطة النقدية و يأتي على قمة الجهاز المصرفي.¹ وفي تعريف آخر، يعرف على أنه مؤسسة بنكية تتولى إصدار النقد والمعاملات البنكية للدولة وتشرف و تراقب سلوك البنوك التجارية في تنفيذ السياسة الاقتصادية في الدولة عن طريق بعض السياسات و الأجهزة.² إن عملية الإصدار النقدي التي يقوم بواسطتها البنك المركزي بوضع نقود قانونية بحوزة الاقتصاد ككل، يتجسد ذلك ماديا و فنيا في طبع ورق النقد أو ما يسمى بورق البنكنوت، و وضعها في التداول.³ و يعتبر البنك المركزي الجهة الوحيدة المخول لها من قبل الحكومة بإصدار العملة الوطنية المتداولة، إذ لا يسمح القانون لأي بنك آخر أن يقوم بهذه الوظيفة ، إذ تعتبر هذه الوظيفة أولى الوظائف التي منحت للبنك المركزي، و لقد كان امتياز إصدار الأوراق النقدية في كل مكان مرتبطا في الغالب بنشوء و تطور البنوك المركزية، حيث كانت هذه البنوك حتى أوائل القرن العشرين تدعى بنوك الإصدار.⁴

1- خصائص البنك المركزي:

يتصف البنك المركزي بعدة خصائص أهمها⁵:

- يحتل صدارة الجهاز المصرفي ، و له قدرة خلق و تدمير النقود القانونية.

- يقوم بإصدار النقود القانونية و يلبي الاحتياجات المالية للحكومة.

1: سليمان ناصر، مرجع سابق ص53، 54.

2: كريمة شلغوم، دور البنوك المركزية في التأثير على السياسة النقدية دراسة حالة بنك الجزائر مذكرة ماستر أكاديمي منشورة ، جامعة العربي بن مهيدي -أم البواقي-2011-2012ص38.

3: لطرش الطاهر، تقنيات البنوك، الطبعة الرابعة، الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية 2005ص39.

4: إيمان أسعد، مرجع سابق ص48.

5: عبد الله بحري و علي جباري، تقييم مدى مساهمة السياسة النقدية لبنك الجزائر في تسيير العرض النقدي والحد من التضخم 2000-2014، مجلة التكامل الاقتصادي، العدد13، 2017، ص02.

- يقوم بتنظيم النشاط المصرفي باعتباره مؤسسة عامة من خلال رسم السياسة النقدية للبلاد.
- يقوم البنك المركزي بمراقبة البنوك التجارية على نحو يسمح للدولة بمباشرة تنفيذ السياسة النقدية.

2- استقلالية البنوك المركزية:

استقلالية البنوك المركزية لها أهمية كبيرة سواء على المستوى النظري أو التطبيقي وخاصة بعد تزايد عدد الدول التي قامت بتغيير تشريعاتها على نحو يمنح قدرًا كبيرًا من الاستقلالية لمصارفها المركزية. وتميز مفهومين لاستقلالية البنوك:

المفهوم الأول:

يتمثل في عزل السياسة النقدية عن الضغط السياسي اليومي المستمر، و ذلك من خلال أداة بسيطة تتمثل في تعيين نوع من القواعد للسياسة النقدية يتحتم إتباعها وهي تضمن نوعًا من الاستقلال عن السلطة السياسية.¹

المفهوم الثاني:

يتمثل في منح البنك المركزي الاستقلالية الكاملة في إدارة السياسة النقدية، من خلال عزله عن أية ضغوط سياسية من قبل السلطة التنفيذية، و من خلال منحه حرية تصرف كاملة في وضع و تنفيذ السياسة النقدية.²

مؤشرات استقلالية البنوك المركزية: و يمكن حصرها في مجموعة من النقاط منها³:

- طول مدة تعيين المحافظ ومدى قابليتها للتجديد .
- الجهة المخولة بحل التعارض في مجال السياسة النقدية.
- مدى إمكانية منح قروض للخرينة العامة وطبيعة القروض الممكن منحها وشروطها.
- مدى إمكانية ممارسة المحافظ لمهام أخرى والجهة المخولة لها إصدار الإذن بذلك.

3- البنك المركزي و وظيفة الإصدار:

للبنك المركزي عدة وظائف، ومن أهم وظائفه إصدار النقود، حيث انفراده بإصدار النقود القانونية تعتبر الوظيفة الأساسية التي تميزه عن البنوك التجارية و هذا ما يفسر اعتلائه هرم الجهاز المصرفي، كما أن تركيز وظيفة الإصدار في بنك واحد نتج عنه.

1: عبد الله بحري وعلي صباري، نفس المرجع ص04.

2: بلعوز بن علي قياس استقلالية البنك المركزي في ظل الإصلاحات المصرفية الحديثة، مداخلة في إطار المؤتمر العلمي الدولي حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، جامعة ورقلة مارس 2008.

3: عبد المجيد قدي، مرجع سابق ص98.

- سهولة اتخاذ السياسات النقدية وتنفيذها مع زيادة ثقة جمهور المتعاملين في الأوراق النقدية المصدرة
- تمكين البنك المركزي من التأثير على حجم الائتمان من خلال التأثير على البنوك التجارية.
- وحدة النقد أي تحقيق الوحدة و التماثل في نظام النقود الورقية¹.

و في هذا الصدد تطورات أنظمة الإصدار النقدي عبر المراحل التالية:

1- نظام غطاء الذهب الكامل:

في هذا النظام تقيّد مقدرة البنك المركزي في الإصدار بحجم الذهب الموجود في الخزائن ، أي أن احتياطي الذهب يكون 100% ، و لكنه يؤدي إلى تقييد سلطة البنك في الإصدار فلا يستطيع تلبية حاجات التجارة إذا ما دعت الضرورة ، لذلك اضطرت الدول إلى العدول لنظم أخرى أكثر مرونة.²

2- نظام التغطية الجزئية بالذهب:

يعتمد هذا النظام على ضرورة وجود الذهب كعنصر من عناصر الغطاء و بأهمية أقل، فيسمح القانون لبنك الإصدار بتغطية أوراق النقد المصدرة بنسبة معينة من قيمتها بالذهب، والجزء الآخر يغطى بالسندات الحكومية.³

3- نظام الحد الأقصى للإصدار:

يحدد سقف لإصدار النقود الورقية دون الأخذ بعين الاعتبار حجم الرصيد الذهبي، حيث لا يتم استخدام الذهب كغطاء للعملة، و عادة ما يرفع هذا السقف كلما كانت البلاد بحاجة إلى مزيد من النقود.⁴

4- نظام الإصدار الحر:

هو أكثر الأنظمة النقدية تطوراً و يتميز هذا النظام بأن القانون لا ينص على حد أقصى لحجم النقد المصدر.

1: عبد الله بحري و صباري علي، مرجع سابق ص3

2: سنوسي خديجة، مرجع سابق ص54.

3: ايمان أسعد، مرجع سابق ص49.

4: نضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق ص249.

و من ثم فإن حجم الإصدار يخضع إلى تقدير السلطة النقدية في الإصدار وفقا للسياسة النقدية المرغوبة، دون أي قيد قانوني في تحديد كمية العرض النقدي، و قد حقق هذا النظام أقصى درجات المرونة لنظام إصدار وحدة النقد القانونية.¹

و عليه فإن عملية إصدار النقود من قبل البنك المركزي لا تنطلق من فراغ، بل تكون على أساس حاجيات الاقتصاد الوطني، و يكون ذلك تبعا لحصوله على إحدى الأصول التالية : ذهب ، عملات أجنبية، السندات، الخزينة، و الأوراق التجارية.

المطلب الثاني: عرض النقود من طرف الخزينة العمومية.

الخزينة العمومية هي مصلحة حكومية تدير ميزانية الدولة أي إيرادات الحكومة ونفقاتها، تقوم بإصدار النقود المساعدة، و هي نقود قانونية لا تشكل جزء كبيرا من المعروض النقدي، الغاية من إصدارها هو تسهيل المبادلات صغيرة الحجم والقيمة وتحديد حجم المعاملات و الحسابات بصورة دقيقة.²

و تقوم الخزينة العمومية بالتدخل مباشرة في خلق النقود، لأنها تكسب المبادرة في رفع الودائع من العائلات و من مؤسسات القطاع الخاص و المؤسسات العمومية التابعة للدولة و ذلك وفق طريقتين:

- الطريقة المباشرة: من خلال الحسابات الجارية التي يمكن فتحها لدى الخزينة العمومية.

- الطريقة الغير المباشرة: تخص الحسابات الجارية المفتوحة في المراكز البريدية لأن كل ودائع هذه المراكز تودع بدورها في حساب خاص في الخزينة العمومية.³

تقوم الخزينة بتسديد مدفوعاتها باللجوء إلى نقد البنك المركزي أو إلى نقد البنوك التجارية بعد قيامها بالتحويل إلى حساب الدائن المفتوح لدى البنوك ، و عندما يكون التسديد بنقود البنوك التجارية تعتمد الخزينة إلى الدفع بواسطة البنك المركزي بعد أن توجه له أمرا بالتحويل، فيتم تسجيل التحويل على حساب الخزينة من جانب و لصالح البنك التجاري من جانب آخر، و ينعكس هنا التسديد بانخفاض رصيد حساب الخزينة الجاري لدى البنك المركزي.⁴

1: إسماعيل أحمد الشناوي وعبد النعيم مبارك، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، طبعة 01 الدار الجامعية، مصر، 2000ص327

2: أمانة قادي، الخزينة العمومية و دورها المالي والاقتصادي في الاقتصاد الوطني "دراسة حالة خزينة ولاية الوادي، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة حمه لخضر الوادي 2015 ص05.

3: عبد الله خياطة، مرجع سابق، ص66.

4: أكن لونس، مرجع سابق ص111

كما يمكن للخبزينة أن تستخدم نقدها الخاص لتسديد مدفوعاتها، إذ تتمتع بحق خلق النقود مباشرة بعد تسجيل مبلغ الدين لحساب الدائن المفتوح لديها، إذ كان هذا الأخير مراسلا للخبزينة أو تسجيل قيمة الدين لحساب الدائن المفتوح لدى مركز الصكوك البريدية¹.

إن قدرة الخبزينة على خلق النقود ليست حرة، بل تخضع لحدود مقيدة كتحديد سقف القروض التي تتلقاها من البنك المركزي تستطيع اللجوء إلى وسيلتين وهي الاقتراض من الأعوان الاقتصادية، أو من البنك المركزي عن طريق تسبيقاته لها أو شراء سنداتها².

ولكن رغم هذا فإن هذه المقدرة المحدودة و الغير المباشرة على خلق النقود بدأت تدريجيا تتجه نحو الزيادة بسبب وجوب تغطية التمويل لعجز الميزانية عن طريق مصادر نقدية (القروض المؤسسات المالية المصرفية والنقود المساعدة).

المطلب الثالث: عرض النقود من طرف البنوك التجارية

تعد البنوك التجارية أحد أهم ركائز التقدم الاقتصادي، فهي تسهم في تمويل المشاريع الاستثمارية و إشباع الحاجات المتعددة للعملاء سواء أفراد أو مؤسسات، كما تساهم في توسيع حجم السوق من خلال تيسير و تنشيط المعاملات المالية والتجارية.

تعريف البنوك التجارية:

البنك التجاري هو تلك المؤسسة التي تقوم بمبادلة النقود الحاضرة بالودائع المصرفية، و مبادلة النقود المصرفية بالودائع الحاضرة، كما أن البنك التجاري يقوم بمبادلة الودائع بالكميات وبالسنديات الحكومية و التعهدات المضمونة من المؤسسات التجارية³.

1: سنوسي خديجة، مرجع سابق ص50

2: إيمان أسعد، مرجع سابق ص 51

3. سامي خليل، النقود والبنوك، شركة كاظم للنشر و التوزيع، الكويت 1982 ص181-182

و في تعريف آخر للبنك التجاري على أنه مؤسسة تعمل في السوق النقدية و تطلع أساسا بتلقي الودائع القابلة للسحب لدى الاطلاع أو بعد أجل¹، و قبول البنوك التجارية للودائع أدى إلى تسميتها أحيانا ببنوك الودائع لما تتميز به عن المصارف الأخرى من قبول الودائع تحت الطلب والحسابات الجارية و ينتج عنه ما يسمى خلق النقود.²

البنوك التجارية وخلق النقود:

تتميز البنوك التجارية بقدرتها الفائقة في خلق النقود، غير أن هذه القدرة ليست مطلقة، و إنما السياسة النقدية هي التي تتحكم في زيادتها أو نقصانها بما يتلاءم و الظروف الاقتصادية و ذلك من خلال نسب الاحتياطي القانوني والاحتياطي الفائض واحتياطي التسرب النقدي، وتخلق البنوك التجارية ما يسمى بنقود الودائع من خلال الودائع الجارية الأولية.³

و نعني بوظيفة خلق النقود، قدرة البنوك التجارية على تقديم الأموال للجمهور على شكل قروض من ودائع ليست لها وجود لدى البنك على شكل حسابات جارية أو ودائع تحت الطلب، مودعة لديها في الأصل، أي أنها تخلق هذه الودائع خلقا، فتزيد من العرض الكلي للنقود.

و ظهرت وظيفة ثانية للبنوك التجارية وذلك عند ازدياد الطلب على الائتمان فبدأت تقوم بالإقراض من أموال الغير إلى من هم في حاجة لها بتقديم ضمانات كافية بالإضافة إلى ذلك تقوم بتحصيل مستحقات عملائها و تقوم كذلك باستبدال العملات الأجنبية و استثمار مدخرات العملاء عن طريق إدارة تعرف بإدارة الاستثمار⁴. و باعتبار خلق النقود من أهم وظائف البنوك التجارية للمساهمة في النشاط الاقتصادي و التي بمجموعها تقدم قروضا ليس فقط من ودائع تملكها، و إنما أيضا في شكل نقود ودائع، و في هذا الصدد نميز حالتين الأولى خلق النقود بواسطة بنك تجاري واحد، و الثانية بواسطة البنوك التجارية مجتمعة.

1: مروان عطوان، المؤسسات النقدية، المطبوعات الجامعية، جامعة قسنطينة، الجزائر 1982 ص 56

2: زياد سليم رمضان، إدارة الأعمال المصرفية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن 1997 طبعة سادسة ص 21

3: سنوسي جديجة، مرجع سابق، ص 51

4: أكن لونس، مرجع سابق، ص 101

أولاً: خلق النقود بواسطة بنك تجاري واحد

تقوم البنوك التجارية بخلق نقود كتابية تظهر من خلال التسجيلات المحاسبية للودائع والقروض، و هي في ذلك تعكس تداول الأموال باستعمال الشيكات و ليس تداولها حقيقية.¹

و يستطيع البنك التجاري أن يخلق النقد عندما يمتلك ثلاث نماذج من الأصول و هي القروض المقدمة للأفراد و المؤسسات، الديون على الخارج و العملات الأجنبية و الديون على الخزينة.

1 القروض للأفراد و المؤسسات:

عندما يقوم البنك التجاري بخصم ورقة تجارية لأحد العملاء فهي تمثل بيع النقد بورقة تجارية أو عملية شراء الورقة التجارية بالنقد الذي تعتبر ديناً على العميل، و قيمتها تظهر في أصول البنك، بينما خلق النقد الائتماني المقابل للورقة سوف يظهر في خصوم البنك، و تسجيل قيمة الكمبيالة في حساب العميل مع خصم العمولة.²

2الديون على الخارج و العملات الأجنبية

يستطيع البنك التجاري أن يخلق النقد عندما يتلقى عملات أجنبية من شخص ما، فيقوم بتقديم مقابلها بالعملة المحلية، فالنقد الأجنبي يعتبر أصلاً مثل باقي الأصول الحقيقية التي يقوم البنك من خلالها بعملية خلق النقود.³

3 الديون على الخزينة:

يمكن للبنك التجاري أن يخلق النقد عندما يكتب بسندات الخزينة العمومية سواء بشكل مباشر أو غير مباشر عن طريق عملية الخصم، فعندما يقوم حاملو السندات بخصمها لدى البنك التجاري يشتريها مقابل إصدار النقد الضروري لإجراء تلك العملية، و بالإضافة إلى خلق النقد بواسطة البنك مقابل الحصول على أصول غير نقدية فقد يقوم البنك بتقديم قرض لفرد أو مؤسسة.⁴

1: لمطرش الطاهر، تقنيات البنوك، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية 2001 ص 95

2: أكن لوناتس، مرجع سابق، ص 101

3: بسام حجار، مرجع سابق، ص 151

4: إكن لوناتس، مرجع سابق، ص 102

و مما سبق يتضح أن خلق النقد بواسطة بنك واحد يتم عندما يتحصل على أصول غير نقدية، أي أصول حقيقية و مالية، فقيمة هذه الأصول تظهر في موجودات البنك بينما قيمة النقد الذي تم خلقه تظهر في التزاماته.

ثانيا :خلق النقود بواسطة البنوك التجارية مجتمعة

عملية خلق النقود بواسطة النظام المصرفي الذي يضم مجموعة من البنوك تنقسم إلى حالتين هما حالة الاحتياطي النقدي الكامل و حالة الاحتياطي النقدي الجزئي.

1. حالة الاحتياطي النقدي الكامل:

تعتبر هذه الحالة افتراض بعيدة عن الواقع حيث أن البنك التجاري لن يتمكن من خلق أي وديعة جديدة طالما أنه في وضعية الاحتفاظ باحتياطي نقدي كامل يغطي الوديعة بأكملها، و في هذه الحالة يظهر البنك بصفة وسيط.¹

فهو يتلقى مدخرات الأفراد على شكل ودائع و يكون في هذه الحالة مدينا للمودع و تقيد الوديعة في جانب الخصوم كمورد من موارد البنك و تصبح قيمتها بعد دخولها البنك أصلا من أصوله و لا تتعدى هذه العملية من كونها مجرد نقل لنفس المبلغ من التداول إلى خزينة البنك و لم تطرأ أية إضافة على حجم الكتلة النقدية المتداولة ، و بالتالي لا يمكن تصور أن يكون هناك توسع أو انكماش في حجم الودائع التي يلتزم بها.²

2. حالة الاحتياطي النقدي الجزئي:

انطلاقا من فكرة أن المودعين لن يأتوا و بنفس الوقت لسحب ودائعهم ، و أن عمليات الإيداع اليومية تغطي عمليات السحب اليومية و متى حدثت ظروف استثنائية فبإمكان البنك التجاري أن يلجأ إلى البنك المركزي طالبا قروض مباشرة أو إعادة خصم الأوراق التجارية، لهذا فالبنك لا يحتفظ إلى بجزء من هذه الودائع كاحتياطات و قد تحتفظ باحتياطات فائضة تدعيما لمركزه المالي، هذا النظام يسمى "النظام الاحتياطي الجزئي".³

1: بسام الحجار، مرجع سابق 2006 ص153

2: صبحي تادريس قريضة، النفوذ والبنوك، مصر، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع 1986، ص81

3: بسام الحجار، مرجع سابق 2006 ص154

المبحث الثالث: عرض النقود في إطار السياسة النقدية

تهدف السياسة النقدية إلى تحقيق أهداف اقتصادية ، و تعتمد على التأثير في المتداول من النقود من خلال تحجيم الكتلة النقدية بما يتفق مع الأهداف المسطرة، و يتم ذلك من خلال التأثير على أسعار الفائدة و التي تؤثر بدورها على الطلب على القروض و بالتالي على كمية النقود المعروضة في الاقتصاد.

المطلب الأول: آلية تأثير عرض النقود من خلال السياسة النقدية.

تعمل السياسة النقدية على تحقيق الأهداف الاقتصادية المسطرة و التي ترمي إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي و ذلك من خلال الأدوات التي تمكنها من التأثير على المتداول النقدي.

الفرع الأول: عن طريق عمليات السوق المفتوحة

يقصد بسياسة السوق المفتوحة تدخل البنك المركزي في السوق النقدية من خلال بيع أو شراء الأوراق المالية و التجارية بصفة و السندات الحكومية من أجل تخفيض أو زيادة حجم الكتلة النقدية¹.

في حالة وجود تدفق داخلي أو خارجي يحدث إما توسع أو انكماش في المعروض النقدي ، فيقوم البنك المركزي باستخدام سياسة السوق المفتوحة أو الاحتياطي القانوني لامتناس أو ضخ السيولة على التوازنات النقدية في السوق النقدي².

عندما تكون السياسة النقدية توسعية يقوم البنك المركزي بشراء سندات حكومية قصيرة الأجل من أجل خفض معدلات فائدة السوق قصيرة الأجل باستخدام مزيج من تسهيلات الإقراض الثابتة و عمليات السوق المفتوحة ، ومع ذلك فعندما تكون معدلات الفائدة قصيرة الأجل إما عند الصفر أو قريبة منه فإن السياسة النقدية العادية لا تكون قادرة على خفض معدلات الفائدة من جديد، إلا أن هذا الانخفاض يساهم في الرفع من حجم الاستثمار و الدخل و العمالة³.

1. عبد الباسط عبد الصمد عليه ن دور نمو عرض النقود في نمو القطاع الخاص في الجزائر خلال 1990-2012 (دراسة استشرافية مع ماليزيا)، دكتوراه منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوقرة بومرداس 2018 ص30

2. سوسن بركاني، أثر السياسة النقدية للبنك المركزي على التوسع الإقتصادي لبعض البنوك العاملة في الجزائر دراسة تطبيقية خلال الفترة (2008-2015)، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية العدد 01 الجزائر 2018 ص167

3. سنوسي بركاني، مرجع سابق، ص169

و أما بنسبة للسياسة الانكماشية تسعى الحكومة إلى تقليل حجم النقد المتداول لكبح الطلب و تقليل القدرة على الشراء، فيتدخل البنك المركزي لبيع سندات حكومية بأسعار فائدة مغرية تجعل من تكلفة الفرصة البديلة للاستهلاك عالية ، مما يحفز الجمهور على شراء تلك السندات، و هنا تقل النقود في يد الأفراد و في البنوك مما يقلل من حجم النقد من ناحية و يحد من آلية خلق النقود عبر آلية مضاعف عرض النقد المتداولة من ناحية أخرى.¹

إن تطبيق هذه الأداة يتطلب توافر سوق مالية واسعة و منظمة و تصبح هذه الأداة قليلة الفعالية عندما تكون للبنوك التجارية احتياطات نقدية فائضة و أسواق مالية غير متطورة كما هو الحال بالنسبة للدول النامية .

الفرع الثاني: عن طريق معدل إعادة الخصم

و هو سعر الفائدة الذي يحصل عليه البنك المركزي لقاء ما يعيد خصمه من أوراق مالية تقدمها البنوك التجارية للحصول على الأموال.²

و يرتبط تحديد معدل الخصم بظروف سوق القروض، فإذا أرادت السلطات النقدية التوسع في منح القروض فإنها تلجأ إلى تخفيض معدل الخصم للتأثير على حجم القروض المقدمة من البنوك لعملائها، و عندما تريد تقييد حجم الائتمان فإنها تلجأ إلى رفع معدل الخصم، و من ثم فإن هذه السياسة تؤدي إلى التأثير في المقدرة الافتراضية للبنوك إما بالزيادة أو بالنقصان.³

و قد أحدث فعالية سياسة سعر إعادة الخصم من مناقشات كثيرة، إذ رأى البعض أن السياسات النقدية ليست في حاجات ماسة لها و يجب التخلي عنها كأداة من أدوات السياسة النقدية، و استبعاد آلية سعر الخصم كأداة من أدوات التحكم النقدي، و تستخدم كأداة مساعدة مع عمليات السوق المفتوحة.⁴

و عموماً إن فعالية سياسة معدل إعادة الخصم تتوقف مدى حجم و اتساع سوق الأوراق المالية التي تشكل أرضية خصبة لهذا النوع من الأدوات إضافة إلى حجم التعاملات بين البنوك التجارية و البنك المركزي و مستوى النشاط الاقتصادي داخل الدولة و سعر الفائدة السائد في السوق.⁵

1: خالد واصف الوزني،الرافاعي أحمد حسين، مبادئ الاقتصاد الكلي ،طبعة ثالثة، دار وائل للنشر الأردن2009ص305

2: كلثوم صابي، أثر الإنفاق الحكومي وعرض النقود على اتجاهات الواردات تطبيق على حالة الجزائر(1990-2010)، مذكرة ماجستير منشورة في الاقتصاد، جامعة وهران 2015ص51

3: سوسن بركاني،مرجع سابق، ص167

4: علي حمزة، فعالية السياسة النقدية والمالية في ظل الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر مذكرة ماجستير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر2002ص115

5: عبد الباسط عبد الصمد علية، مرجع سابق ص32

الفرع الثالث: عن طريق معدل الاحتياطي الإجباري

يقوم البنك المركزي عادة بفرض نسبة معينة تلزم البنوك التجارية بالاحتفاظ بها كاحتياطي مقابل للودائع لديها، و يسمى ذلك بالاحتياطي القانوني، و يلتزم كل بنك بالاحتفاظ بتلك النسبة لدى البنك المركزي بدون أن يحصل منها على أية فوائد، أي كوديعة تحت الطلب، تأتي آلية عمل هذه الأداة في سياق رغبة البنك المركزي في الحد من قدرة البنوك على خلق النقود أو توسعها فيه.¹

ترتبط فعالية هذه الأداة بمدى فعالية و مرونة الجهاز المصرفي و مدى استجابة القطاعات الإنتاجية للتغيرات المعتمدة من طرف السلطات النقدية كما تعتبر هذه أداة أقل كلفة في التحكم في عرض النقود مقارنة بالأدوات الأخرى، ذلك أن تأثيرها على كمية النقود المتداولة لا يرتبط بقرار البنوك التجارية كما أنها لا تحتاج في تنفيذها إلى رغبة الجمهور ببيع و شراء السندات أو إلى أسواق مالية متطورة، لذلك فهي تساعد أكثر الدول المتخلفة و النامية.²

و تعتبر هذه السياسة أكثر فعالية من السياسات الأخرى في أوقات التضخم ، ذلك أن البنوك التجارية لا تجد وسيلة للاستجابة لتعليمات البنك المركزي في المهلة المحددة لها لوضع الاحتياطي النقدي من أجل امتصاص الفائض من المعروض النقدي إلا عن طريق خفض القروض و الاستثمارات و خفض حجم الودائع ، أما في وقت الكساد فإن تخفيض نسبة الاحتياطي لا تكون لها فعالية كبيرة في تشجيع طلب القروض نظرا لانتشار حالة الكساد لذلك يجب أن تصاحب هذه السياسة إجراءات أخرى تشجع زيادة طلب القروض.³

1. كلثوم صافي، مرجع سابق ص52

2. صبحي تادريس قريصة، النقود والبنوك، دار الجامعات المصرية القاهرة ص182

3. عبد الباسط عبد الصامد علية، مرجع سابق ص33

المطلب الثاني: قياس وخلق النقود

إن قياس إنشاء و عرض النقود يتم عن طريق دراسة مضاعف الائتمان و ذلك في حالة وجود تسرب نقدي و كذا في حالة عدم وجوده، و بعد ذلك المضاعف النقدي.

الفرع الأول: مضاعف الائتمان.

يقصد بمضاعف الائتمان عدد المرات التي يستطيع فيها البنك التجاري من إنشاء ودائع مشتقة استنادا إلى الوديعة الأصلية ، و هذا يعني أن مضاعف الائتمان هو المقدار الذي يحدد مقدرة البنك على إنشاء الودائع، و يمكن التعبير عن ذلك بالصيغة التالية¹:

$$\text{مضاعف الائتمان} = \text{مقدار الوديعة المشتقة الأولى} / \text{مقدار احتياطي قانوني}$$

إن كمية النقود التي خلقت من طرف البنوك التجارية كانت موضوع محاولات قياس في إطار نظرية مضاعف الائتمان، فالتحليل النقدي لهذه النظرية يسمح بتحديد الشروط الملموسة لخلق النقود ، فكمية النقود المخلوقة بواسطة البنوك التجارية تتحدد عبر تحليلين متتالين ، الأول يعرف بحالة عدم وجود تسرب نقدي، أما الثاني فيتم دمج عينة النقد الائتماني و النقد الورقي و تعرف بحالة عدم وجود تسرب نقدي.²

أولاً: قياس خلق النقود في حالة عدم وجود تسرب نقدي

إن مضاعف الائتمان الذي يقيس حجم التوسع الذي يمكن أن يحصل على وجه أكثر دقة فهو يعكس النقد الجديد (ΔM)، وذلك بالاعتماد على عنصرين هما

$$\Delta C . \text{ مبلغ الوديعة الأولية (الرصيد النقدي المخصص للإقراض) .}$$

$$(r) : \text{ معدل الاحتياطي القانوني}$$

مثال

نفرض أن زبونا أودع مبلغ 3000 دينار و معدل الاحتياطي القانوني 20 و يترتب عليه توسع نقدي بقيمة

15000 دينار

1. محمد حسين الوادي وآخرون، مرجع سابق ص 261

2. إكن لونس، مرجع سابق، ص 112

$$K=15000/3000 , \quad k= Dm/Dc \quad Dm =k*Dc$$

قيمة المضاعف النقدي تساوي 5، و قيمة المضاعف النقدي هي مقلوب المعدل الاحتياطي القانوني و يمكن حساب مجموع الودائع الجديدة عن طريق متتالية هندسية أساسها $1-r$ وحدها الأول مبلغ الوديعة الأولية ويكون الحساب بالطريقة التالية

$$\Delta M=3000+3000(80\%)+3000(80\%)^2+\dots+3000(80\%)^n$$

$$\Delta M=3000[1+80\%+(80\%)^2+\dots+(80\%)^n]$$

وهذه العملية هي عبارة عن مجموع متتالية هندسية

$$\Delta M=3000 \frac{1-(0.8)^n}{1-0.8}$$

حيث المبلغ (0.8) يؤول إلى الصفر عندما تؤول n إلى ∞ والذي يمثل عدد مرات تداول الوديعة الأولية، و

بالتالي نحصل على ما يلي

ثانيا: قياس خلق النقود في حالة وجود تسرب نقدي

إن الواقع العملي يؤكد على أن الأفراد يفضلون الاحتفاظ بأرصدة نقدية سائلة لديهم، و بالتالي فإن التداول النقدي لا يتم بكامله عبر النظام البنكي بل هناك جزء من النقود يتسرب خارج دائرة النظام البنكي ليستقر عند الأعوان الاقتصاديين غير الممالين حيث يقلص هذا التسرب من قدرة النظام البنكي على إنشاء النقود و يكون التوسع البنكي أكثر بطئ و يمكن قياسه بواسطة النسبة بين الزيادة في نقد البنك المركزي الذي يوجد في حوزة الجمهور و الزيادة في الكتلة النقدية و هذه النسبة تعرف بالمعدل الحدي لتوفير الجمهور للأوراق النقدية.¹

و يخضع تطور العمليات النقدية إلى متتالية هندسية حدها الأول و مبلغ الوديعة الأولية و أساسها

$$(1-f) (1-r)$$

حيث هي النسبة التسرب النقدي إلى خارج دائرة النظام البنكي

حيث $f=M/F$ علما أن F هي المبلغ الإجمالي للنقود المتداولة بين الأعوان الاقتصاديين غير الممالين

خارج النظام البنكي، و تبعا لذلك يمكن حساب الودائع الإجمالية لدى النظام البنكي التجاري.²

مثال:

1. إكن لونس، مرجع سابق، ص113

2. الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، ديوان المطبوعات الجامعية للنشر والتوزيع الجزائر 2013 ص127

إذا أضفنا إلى التحليل السابق تسرب جديد في تداول الأوراق النقدية و يوضح عبر نسبة تسرب f و تساوي 30%

$$\Delta M = 3000[1 - (1 - 0.3)(1 - 0.2) + (1 - 0.3)^2(1 - 0.2)^2 + \dots + (1 - 0.3)^n(1 - 0.2)^n]$$

$$\Delta M = 3000 \frac{1}{1 - 0.7 * 0.8} = 1323$$

وعليه تصبح قيمة مضاعف الائتمان تتحدد على الشكل التالي:

$$K = \frac{1}{1 - (1 - r)(1 - f)} = 0.44$$

ويفسر المضاعف النقدي الطاقة المتزايدة للنظام البنكي على إنشاء النقود، حيث أن تواجد نسبة التسرب النقدي تخلص من قدرة البنك على إنشاء النقود.

لكي يلعب المضاعف دوره في عملية خلق النقود بواسطة البنوك يجب الطلب على قروض البنوك من قبل المؤسسات، لأن الآلية المحركة للخلف المتتالي للنقود تتركز في منح القروض جديدة من قبل البنوك، يتضح من خلال ذلك أن المضاعف يبين فقط الحد الأقصى من النقود التي تستطيع البنوك خلقها بعد تلبية الطلب على القروض.¹ إن الحجم الحقيقي للتوسع النقدي المحتمل يتحدد من خلال وضعية سيولة البنوك، وهذه السيولة بدورها ترتبط بوجه ضيق بدرجة تفضيل الجمهور لحيازة الأوراق النقدية من جهة، و بسياسة البنك المركزي من جهة أخرى.

الفرع الثاني: المضاعف النقدي.

المضاعف النقدي هو المقدار الذي يقيس الكمية التي يزيد بها عرض النقود عند زيادة الأساس النقدي بوحدة واحدة ، أي هو الذي يفسر ما هو مبلغ النقود الموزع من طرف البنوك إبتداء من القاعدة النقدية التي يخلقها البنك المركزي.²

و يعرف المضاعف النقدي K على أنه المعامل الرقمي الذي يوضح مقدار التغيير في العرض النقدي الناتج عن التغيير في عناصر القاعدة النقدية ، و يمثل العلاقة بين حجم العرض النقدي وحجم القاعدة النقدية (BM)

$$\frac{\text{العرض النقدي}}{\text{القاعدة النقدية}} = \text{المضاعف النقدي} \quad \text{و من خلال التعريف}^3 :$$

و تصاغ رياضيا على النحو التالي

$$M = K * BM \quad \leftrightarrow \quad K = \frac{M}{BM} \quad \dots \dots \dots (1)$$

1. إكن لونا، مرجع سابق، ص113

2. خالد واصف الوزني وأحمد حسين الرفاعي، مرجع سابق ص310

3. عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق ص98

و لتبسيط، نفرض أن مجمل الودائع في البنوك التجارية هي ودائع تحت الطلب، و إزالة الفرق بين المفهوم الضيق للكتلة النقدية (M1) والمفهوم الواسع (M2)، وعلى هذا الأساس تتحدد الكتلة النقدية كمجموع خصوم الودائع تحت الطلب في البنوك التجارية (D) وحيازات العملة لدى الجمهور الغير المصرفي (C)، اي

$$M = D + C \dots\dots\dots(2)$$

إن القاعدة النقدية (BM) تتكون من الاحتياطات المصرفية الكلية (TR) و العملة في التداول لدى الجمهور الغير المصرفي (C) أي

$$BM = C + TR \dots\dots\dots(3)$$

و الاحتياطات الكلية (TR) تتكون من الاحتياطات القانونية (RR) و الاحتياطات الفائضة¹(RE)، أي:

$$BM = C + RR + RE \dots\dots\dots(4)$$

. و إذا علمنا أن نسبة الاحتياطي القانوني (RR) هي RR/D ، نسبة الاحتياطي الفائض (RE) هي RE/D ، و نسبة العملة إلى الودائع تحت الطلب (C) هي C/D فإن:

$$BM = D \cdot c + D \cdot r_R + D \cdot r_E \rightarrow BM = D(c + r_R + r_E) \dots\dots\dots(5)$$

. و من (2) يمكن صياغة العلاقة التالي

$$M = D \cdot c + D \implies M = D(1+c)$$

و نقوم بالتعويض في كل من و بما تساويه في العلاقة (1)²

$$K = \frac{D(1+c)}{D(c + r_R + r_E)} \implies K = \frac{1+c}{c + r_R + r_E}$$

و من خلال هذه العلاقة (07) فإنه بإمكان السلطة النقدية التأثير على حجم الكتلة النقدية المتداولة في

السوق من خلال تحديدها لنسبة المضاعف النقدي، غير أنه وبالنظر إلى العناصر المكونة للعلاقة (7)

فإنه من الصعب تحديد المضاعف النقدي بدقة و ذلك أنه يتكون من متغيرين هما (C, RE) ويرتبطان بسلوك

الجمهور و مدى رغبته في توزيع ثروته على شكل نقدي سائل أو إيداعها في البنوك التجارية في تكوين احتياطات

فائضة³.

1: عبد المنعم سيد علي و نزار سعد الدين العيسى ، النقود و المصارف والأسواق المالية دار الحامد 2004

2: محمود حميدات ، مدخل للتحليل النقدي، الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية 1996 ص 37

3: بسام الحجار، مرجع سابق ص 163

أما إذا عرفنا أن العرض النقدي على أنه يشمل الودائع لأجل أي M2

$$M2 = D + C + DT$$

وفي هذه الحالة تصبح العلاقة التي تمثل المضاعف النقدي على النحو التالي

$$K = \frac{1+c+b}{c + rR + rE}$$

حيث تتمثل نسبة الودائع لأجل الودائع تحت الطلب¹

1: عبد الباسط عبد الصمد عليّة، مرجع سابق ص 29

المطلب الثالث: محددات عرض النقود.

تعد معرفة وتحليل العوامل المحددة لعرض النقود أساس عملية ضبط هذا المعروض، نظرا لآثار التي تولدها عملية خلق النقود على الاقتصاد الوطني ويمكن تقسيم هذه المحددات إلى القاعدة النقدية كعامل أساسي و محددات أخرى سنتناولها في ما يلي:

القاعدة النقدية:

إن قدرة البنوك على خلق النقود ليست مطلقة فواقع الأمر أن هذه القدرة تخضع للعديد من القيود أو لها رغبة البنوك التجارية في التوسع أو عدمه في القروض المصرفية و ثانيا نسبة تسرب العملة خارج الجهاز المصرفي و ثالثا نسبة السيولة التي تلتزم بها البنوك، والعلاقة بين القاعدة النقدية و قدرة البنوك التجارية هي علاقة طردية حيث إن زيادة في القاعدة النقدية يؤدي إلى زيادة في إمكانية البنك في التوسع المضاعف في القروض المصرفية والعكس بالعكس¹.

إن قدرة البنوك على خلق النقود تستند على مفهوم القاعدة النقدية من جهة و تسرب النقود المصرفية إلى الجمهور من جهة أخرى إلى أن السلطة النقدية لها دور هام في تحديد الكتلة النقدية.² حيث أن القاعدة النقدية تتكون من الاحتياطات المصرفية (R) و العملة التي يمتلكها الأفراد و المؤسسات الغير المصرفية (C)

حيث يمكن كتابة معادلة القاعدة النقدية كما يلي $BM = C + R$

و هذه القاعدة النقدية تعين محددات خلق النقود للبنوك بعد تدخل البنك المركزي وتعتمد العلاقة بين جزئي القاعدة النقدية على مدى تفضيل الجمهور الذي له القرار في عملية توزيع دخله و الاحتفاظ به على شكل نقدي أو إيداعها في البنوك التجارية على شكل ودائع تحت الطلب أو ودائع الأجل.³

1. باسم الحجار، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار المنهل للنشر والتوزيع، بيروت 2002 ص 124

2. محمود حميدات، مدخل التحليل النقدي، ديوان مطبوعات الجامعة سنة 1996 جزائر 1996 ص 14

3. قدي عبد المجيد، مرجع سابق ص 70

محددات أخرى لعملية خلق النقود

يعتبر أسلوب المودعين لنقودهم في البنوك على شكل ودائع تحت الطلب أو ودائع الأجل و سلوك البنوك من محددات عرض النقود له أثر كل هذا الأخير بهم

أثر سلوك المودعين

يقصد بسلوك المودعين سلوك الأفراد فيإيداع نقودهم على شكل ودائع تحت الطلب أو ودائع الأجل. و يتأثر سلوك المودعين على عرض النقود في نسبة ودائع الأجل إلى ودائع جارية و نسبة العملة إلى ودائع تحت الطلب¹ و يمكن توضيح هذه النسب كالتالي²

1-العلاقة بين ودائع الأجل و الودائع الجارية :

تتأثر بعدة عوامل منها:

1.1تغير في مستوى الثروة :

تعتبر ودائع الأجل درجة من الرفاهية التي ينشدها الأفراد بعد إشباع حاجياتهم الأساسية و بالتالي فإن النسبة بين الودائع الجارية ترتبط ارتباطا طرديا بمستوى الثروة.

2.1:تغيير أسعار الفائدة على الودائع:

يكون سعر الفائدة على الودائع الأجل أعلى منه على الودائع الجارية مما يجعل ودائع الأجل أشد جاذبية مما يؤدي إلى زيادة الطلب عليها مقارنة بالودائع الجارية و بالتالي ترتفع نسبة الودائع إلى ودائع تحت الطلب .

2 نسبة العملة إلى الودائع تحت الطلب:

إن ارتفاع هذه النسبة يؤدي إلى انخفاض المضاعف النقدي ومنه انخفاض عرض النقود و كما أن هذه النسبة تتحكم فيها عدة عوامل كعوائد متوقعة على الودائع الجارية و الأصول الأخرى والعنصر المصرفي و كالأنشطة الغير المشروعة.

1: محمود حميدات، مرجع سابق ص40-41

2: صالح مفتاح، مرجع سابق ص98

أثر سلوك البنوك:

1- البنك المركزي:

يعمل البنك المركزي كسلطة نقدية في التأثير على حجم النقود في الاقتصاد حيث يقوم بالتأثير على حجم المعروض النقدي من خلال الحد من قدرة البنوك التجارية على إقراض الأموال التي لديها و لتحقيق هذه الغاية فإن البنك المركزي يلزم كل بنك الاحتفاظ بنسبة المعينة من ودائعه على شكل احتياطات إجبارية¹, كما يمكنه استخدام أدوات السياسة النقدية مثل سعر إعادة الخصم و عملية السوق المفتوحة .

2-البنوك التجارية:

إن أثر سلوك البنوك التجارية على عرض النقود يتحدد بمستويات و احتياطات إضافية لديه و القروض المخصصة ، فعندما تنخفض الاحتياطات الإضافية للبنوك التجارية فإنها تزيد من عرض النقد المتاح له فيزيد فرص الإقراض لديه و هذه الاحتياطات تتوقف على تكلفة و عائد احتفاظ البنوك بهذه الاحتياطات².

1: جمال خريس و آخرون النقود و البنوك ، دار الميسرة للنشر والتوزيع طبعة 2ص65

2: إكن لوناتس، مرجع سابق ص 118

خلاصة الفصل:

من خلال ما تم التعرض إليه في هذا الفصل يمكن أن يتضح مفهوم العرض النقدي الذي يعني كمية النقود المتداولة في مجمع خلال فترة زمنية معينة، و أنه يتكون من الأموال الجاهزة النقدية و أشباه النقود و تبقى مهمة إصدار النقود على عاتق كل من البنك المركزي والبنوك التجارية و الخزينة العمومية حيث أن حجم النقود لابد أن يكون له مقابل حقيقي تعرف بمقابلات الكتلة النقدية و كما أن السلطة النقدية تتحكم و تثر على المعروض النقدي من خلال أدوات .

و تم التوصل إلى أن المعروض النقدي يتأثر بمحددات متمثلة في القاعدة النقدية و سلوك المودعين و البنوك.

الفصل الثالث:

دراسة قياسية لأثر السياسة

النقدية على المعروض النقدي

في الجزائر

تمهيد:

عرف الاقتصاد الجزائري في نهاية الثمانيات وضعية اقتصادية حادة رغم الإصلاحات التي مست مختلف الجوانب الاقتصادية من السياسة النقدية و المعروض النقدي، مما دفع الدولة لطلب المساعدة من صندوق النقد الدولي من اجل إبرام اتفاق التثبيت و بالإضافة إلى ذلك لجأت الجزائر لبرامج الإصلاح الهيكلي و من ثم استحداث قانون النقد و القرض 10-90 ليرسي دعائم السياسة النقدية و العرض النقدي .

بعد الدراسة النظرية التي تناولتها الفصول السابقة و التي تضمنت كل من السياسة النقدية و العرض النقدي سنحاول التعبير عن هذه المتغيرات و فهم العلاقة الموجودة بينها من خلال دراسة قياسية لأثر السياسة النقدية على المعروض النقدي.

و سيتم عرض هذا الفصل من خلال ثلاث مباحث

المبحث الأول: تطور السياسة النقدية و المعروض النقدي في الجزائر (1990-2019).

عرفت السياسة النقدية في الجزائر تعديلات متتالية تماشيا مع الإستراتيجية والأهداف المسطرة للدولة، وساهمت الإصلاحات مع النظام البنكي في أداء السياسة النقدية وتطورها و مساهمة هذه الأخيرة في ضبط المعروض النقدي في الجزائر على حسب الظروف و الأوضاع الاقتصادية .

المطلب الأول: تطورات السياسة النقدية في الجزائر.

مرت السياسة النقدية في الجزائر بالعديد من التطورات ، و يمكن التعرف على أهمها فيما يلي:

الفرع الأول: قوانين الإصلاح المصرفي قبل 1990.

أولا : قانون النقد والبنك 1986.

شهد عام 1986 إصلاحا ماليا تمت فيه المصادقة على نظام المصارف والقرض بموجب القانون 86-12 المؤرخ في 19 أوت 1986، وجاء ذلك الإصلاح ليضع الآليات الجديدة لتسيير دور النظام المصرفي، و إرجاع السلطة النقدية التي تسمح بتحقيق تمويل التنمية بدور فعال واقتصادي من خلال متابعة الوضعية المالية للمؤسسات ، و اتخاذ جميع التدابير الضرورية للتقليل من خطر عدم استرداد القرض.¹

يعتبر قانون 1986 أول قانون بنكي كان الهدف منه وضع إطار قانوني مشترك و موحد لكل مؤسسات القرض بغض النظر عن طابعها القانوني و يمكن حصر إجراءاته فيما يلي:²

-إعادة تعريف حقل نشاط المؤسسات الفرضية التي تعتبر بنوكا كونها تستقبل الودائع بكل الأشكال وبكل الآجال و تقبل بعمليات القرض بدون شروط أو قيود.

-إدخال مفاهيم و شروط جديدة على نظام الاعتماد من خلال توسيع مفهوم القروض و موضوعها و طبيعتها، كما أكد القانون على دور بناء في متابعة و استرجاع القروض.

1: بورصة هشام، النظام المصرفي الجزائري وإمكانية الاندماج في العولمة المالية مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل ماجستير تخصص إدارة مالية، جامعة سكيكدة 2008-2009 ص20.

2: بقيق ليلي أسمهان، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري و انعكاساتها على فعالية السياسة النقدية عن الموقع manifest.univ.dz اطلع عليه 2020/06/07.

-إقامة إطار تأسيسي جديد للإدارة و المراقبة بتأسيس أعضاء استشارية جديدة تتمثل في المخطط الوطني للقرض الذي يحدد الأهداف المرجوة من جمع الموارد النقدية و قواعد توزيع القرض و طبيعة كل منها.

-التأكيد على دور البنك المركزي كمؤسسة إصدار مفوضة من طرف الدولة و تتمثل المهام الأساسية لهذا البنك في تسيير أدوات السياسة النقدية ، تحديد معدلات الخصم ، مراقبة و توزيع القروض المقدمة للاقتصاد، مراقبة الصرف و العلاقات الخارجية و منح تسبيقات الخزينة العمومية وفقا لما يحدده المخطط الوطني للقرض.

ثانيا: قانون 1988 و تكييف الإصلاح.

نجم عن النقائص والعيوب المتعلقة بقانون و قرض سنة 1986 و استمرار الأزمة الاقتصادية ، قيام السلطات الجزائرية بتطبيق برنامج إصلاحى واسع مس جميع القطاعات الاقتصادية بما فيها البنوك العمومية و ذلك بإصدار القانون 01-88 في 11 جانفي 1988 المتضمن للقانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية، إضافة إلى إصدار القانون 06-88 الصادر في نفس التاريخ المعدل و المتمم للقانون المتعلق بنظام البنوك و القرض 86-12.¹

و يمكن تحديد الإصلاحات التي تضمنها هذا القانون من خلال تعديل عدة مواد:

-أصبحت مؤسسات القرض خاضعة للقانون التوجيهي للمؤسسات العمومية، فحسب قانون المؤسسات المصرفية تصنف ضمن المؤسسات العمومية الاقتصادية من الناحية القانونية، و جاء هذا القانون لينص أن البنك شخصية معنوية تجارية ذات رأس مال اجتماعي مكون من أسهم و بحوزة صناديق المساهمة.²

-عزز هذا القانون دور البنك المركزي في تسيير أدوات السياسة النقدية، و تحديد الحدود القصوى لعمليات إعادة الخصم المخصصة لمؤسسات القرض، مع احترام مبادئ المجلس الوطني للقرض.³

-منح هذا القانون للمؤسسات المالية غير المصرفية في المادة 06 من القانون إمكانية المساهمة على شكل أسهم، و سندات مساهمة ذات عائد، أو كل عمليات رأس المال على مستوى التراب الوطني كما في الخارج.

1: الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص195.

2: المادة 02 من القانون رقم 06-88 الصادر في 12/01/1988 المعدل والمتمم للقانون 86-12 المتعلق بالبنك والقرض.

3: المادة 03 من قانون رقم 06-88 الصادر في 12/01/1988 المعدل والمتمم للقانون 86-12 المتعلق بالبنك و القرض.

و وفقا لذلك تم انتقاء أهم الأحكام التي جلبها القانونين 1986 و 1988 و إصدار قانون جديد سنة 1990 سمي بقانون النقد و القرض ، و ذلك لتجسيد عملية الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الجزائر للانتقال من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد السوق.

الفرع الثاني: قانون النقد و القرض 10/90.

في سنة 1990 حدثت نقطة تحول هامة في السياسة النقدية المحلية، و ذلك بعد صدور قانون النقد والقرض 10/90 الذي وضع الاستقرار النقدي في أولوياته ، و وضع الإطار القانوني للسياسة النقدية ، وضع مسار تطورها على حسب تحقيق الأهداف المسطرة .

1- قانون النقد و القرض:

قانون النقد و القرض المؤرخ في 14 أفريل 1990 جاء هذا القانون من أجل التركيز على الإصلاح في الجهاز المصرفي ، و لكي يحرر تماما البنوك التجارية من قيودها الإدارية و يركز السلطة في "بنك الجزائر" و مجلس البنك و القرض، و بفتح مجال لإنشاء بنوك خاصة، خصوصا و أن الجزائر متوجهة نحو اقتصاد السوق و هذا الأخير يرغمننا على القيام بإصلاح جذري في جهازنا المصرفي إدارة و تسييرا، و يجب أن نشير إلى أن هذا القانون أتى لإعادة إدخال العقلانية الاقتصادية على مستوى البنوك و المؤسسات و السوق.¹

2- أهداف قانون النقد و القرض:²

- وضع حد لكل تدخل إداري في القطاع المالي والمصرفي.
- رد الاعتبار لدور البنك المركزي في تسيير شؤون النقد و القرض.
- إعادة تقييم العملة الوطنية.
- تشجيع الاستثمارات الخارجية و السماح بإنشاء مصارف وطنية خاصة و أجنبية.
- تطهير الوضعية المالية لمؤسسات القطاع العام.
- إلغاء مبدأ تخصيص البنوك و تحديد و توضيح النشاطات المنطوية بالبنوك و الهيئات المالية.
- تولي مجلس النقد و القرض لتسيير مجلس إدارة البنك المركزي.

1: قانون 20-10 المتعلق بالنقد والقرض الصادر في 14-04-1990 الجريدة الرسمية العدد 14.

2: بلعوز بن علي، مرجع سابق ص 188-189.

- تنظيم ميكانيزمات إنشاء النقود و تنظيم مهنة الصرافة.¹
 - العمل على وضع حد للإصدار الفوضوي.²
 - التزام البنوك بالاحتفاظ بالاحتياطي القانوني و المحدد ب28% و كل نقص في هذا الاحتياطي يعرض البنك إلى غرامة مالية يومية قدرها 1% من المبلغ الناقص.³
 - إعطاء الاستقلالية للمؤسسة المصرفية وتجسيدها على أرض الواقع، إذ تصبح تعمل وفق معايير اقتصاد السوق و المتمثلة في الربحية و المردودية المالية و حرية التعامل مع القطاع العام و الخاص بدون التمييز بينهما.⁴
- 3- إصلاحات و تعديلات قانون النقد و القرض.**

ظلت الجزائر و منذ بداية التسعينات تطبق سياسات الإصلاح الاقتصادي و التحرر المصرفي و من هذا تم إجراء عدة إصلاحات على المنظومة المصرفية و أهمها:

الأمر الصادر 01-01 الصادر في 27-02-2001 يهدف إلى فصل مجلس النقد و القرض إلى جهازين⁵:

مجلس الإدارة: هو الذي يتكون من المحافظ رئيسا و نواب المحافظ كأعضاء و ثلاثة موظفين سامين يعينهم رئيس الجمهورية.

مجلس النقد والقرض: يتكون من أعضاء مجلس إدارة بنك الجزائر و ثلاث شخصيات يختارون بحكم كفاءتهم في المسائل الاقتصادية و النقدية.

الأمر الرئاسي 11-03 الصادر في 26-08-2003 و عمد إلى مراجعة القوانين التي تنظم العمل المصرفي، و إخضاع النظام المصرفي إلى القواعد والمعايير المصرفية العالمية و ذلك خاصة بعد الأزمات.

و هدف هذا التعديل إلى تحقيق الأهداف التالية:⁶

- إثراء مضمون و شروط التقارير الاقتصادية و المالية.

- توفير أحسن حماية للبنوك و ادخار الجمهور.

- السماح لبنك الجزائر لممارسة أحسن الصلاحيات.

1: المادة 43 من قانون النقد والقرض 10/90.

2: لوني سي هدى، إشكالية تسيير السيولة في البنوك الجزائرية (2009/1990) ص64.

3: لوني سي هدى، نفس المرجع، ص69.

4: خباية عبد الله، مرجع سابق، ص189.

5: خليفة عزي، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري، منتديات ستار تائمز أطلع عليه 2020/06/07.

6: خليفة عزي، مرجع سابق.

-الأمر رقم (04-01) الصادر في 04-03-2004 أصبح على البنوك و المؤسسات المالية العاملة بالجزائر أن تمتلك عند تأسيسها رأسمال محمرا كليا و نقديا يساوي على الأقل 25 مليار دينار دج بالنسبة للبنوك و 500 مليون بالنسبة للمؤسسات المالية.¹

-الأمر رقم (04-02) صادر في 04-03-2004 يحدد شروط تكوين الاحتياطي الإجباري لدى دفاتر بنك الجزائر و بصفة عامة يتراوح معدل الاحتياطي الإجباري بين (0% و 15%) كحد أقصى.²

الفرع الثالث: برامج التثبيت و التصحيح الهيكلي (1994-1998).

أولا: برامج التثبيت الاقتصادي (1994-1995).

هي برامج لضبط الأوضاع المالية و النقدية للبلد على المدى القصير، و يتولى صندوق النقد الدولي تصميم هذه البرامج و متابعة تنفيذها، و تستند هذه البرامج إلى النظرية النيوكلاسيكية لميزان المدفوعات، التي تربط حل مشكلة المديونية الخارجية المتراكمة بالقيام بمجموعة من الإصلاحات المالية و النقدية الضرورية لإعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات.³

أما بالنسبة للجزائر برنامج تمويلي تم إبرامه مع صندوق النقد الدولي امتد مدة سنة (01-04-1994) إلى (31-01-1995) من أجل تحقيق الأهداف التالية:⁴

-استعادة وتيرة النمو الاقتصادي و تحقيق معدل النمو بين 6% و 3% .

-تقليل معدل التضخم و كبح نمو الكتلة النقدية في حوالي 14% .

-تعديل قيمة الدينار.

-دعم التسيير العقلاني للطلب الداخلي.

1: بشير عيشي، عبد الله غانم، المنظومة المصرفية عبر الإصلاحات الاقتصادية، مداخلة للملتقى الوطني للمنظومة المصرفية في الألفية الثالثة جامعة جيجل 06-07-2009 ص 09.

2: صليحة بن طلحة، بوعل ومعوشي، دور التحرير المصرفي في إصلاح المنظومة المصرفية ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحول الاقتصادي جامعة شلف 14-15 ديسمبر 2004 ص 486.

3: عبد الحميد مرغيت، ازمت المديونية في البلدان النامية و برامج التكيف الهيكلي المدعومة من صندوق النقد الدولي مع اشارة خاصة لحالة الجزائر ، مقال جامعة جيجل ص 08

4: بوالقول هارون، العمري علي، اثار تغيرات اسعار النفط العالمية على تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر -دراسة مقارنة بين (1990 - 1999) و(2001-2014) ، مجلة النماء الاقتصادي و التجارة ، عدد خاص ، مجلد 2، 2018 ص 56

- الاهتمام بالقطاع الزراعي وترقية قطاع البناء والأشغال العمومية والمؤسسات.
- تقليص عجز الموازنة وتوفير الموارد لإعادة هيكلة المصارف.
- تقليص الإعفاءات من الرسم على القيمة المضافة، والحقوق الجمركية.
- رفع أسعار الفائدة المطبقة في إعادة تمويل البنك.

ثانيا: برنامج التكييف الهيكلي (1995-1998):

- هو برنامج تكميلي لبرنامج التثبيت الاقتصادي، إلا أنه كان أوسع و أطول امتد (22-05-1995) إلى (21-05-1998) كان الهدف منه إجراء مجموعة من الإصلاحات التي تسمح بتشجيع القطاع الخاص و الرفع من كفاءة القطاع العام، كذلك الاستخدام الأمثل للموارد مع الأخذ بعين الاعتبار الجانب الاجتماعي الذي لا بد من أن يساير الإصلاحات لكن بأقل التكاليف¹.
- و من أهم الإجراءات المتبعة بما يلي:²
- تخفيف و إزالة القيود على الأسعار و تحرير التسويق و التوزيع و الاستثمار.
 - إصلاح النظام المصرفي من خلال تبسيط الإجراءات و زيادة شفافيتها و تحسين التحميل و توسيع الوعاء الضريبي.
 - إصلاح النظام المصرفي من خلال تحرير أسعار الفائدة و تطوير أدوات مالية جديدة، و التحول باتجاه الاعتماد على وسائل غير مباشرة في إدارة السياسة النقدية.
 - إصلاح المؤسسات الاقتصادية و التجارية العامة بإعادة الهيكلة لأوضاعها الإدارية و المالية و منحها الاستقلالية في التسيير المالي والإداري ومعالجة ديونها المتعثرة.
 - إنشاء سوق رأسمال، و اشتراك القطاع الخاص في تمويل البنوك.
 - إصلاح و خصصة المؤسسات العمومية، و فتح المجال للاستثمار الأجنبي.

1: بوالقول هارون، العمري علي، مرجع سابق ص57.

2: مدوخ ماجدة ووصاف عقيدة، أداء السياسة النقدية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية، المؤتمر البنكي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة ص300.

المطلب الثاني: تطور مكونات الكتلة النقدية في الجزائر خلال فترة 1990-2018

عرفت الكتلة النقدية في الجزائر تطورا ملحوظا من تاريخ استقلالها إلى اليوم و عليه سوف نقوم من خلال هذا المطلب دراسة تطورها من خلال استعراض بعض مكوناتها و مقابلاتها

1- تحليل تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال فترة 1990-2018

تعد وظيفة الإصدار النقدي في الجزائر من مسؤوليات رئيسية لبنك الجزائر¹، حيث يمثل العرض النقدي أو ما يعرف بالكتلة النقدية في بلد ما المنتجات النقدية (M1) التي تضم الأوراق النقدية و الودائع تحت الطلب و الكتلة النقدية (M2) التي تضم (M1) مضاف إليها أشباه النقود و تتكون الكتلة النقدية من²:

1- النقود الورقية : أي البنكنوت و القطع النقدية المتداولة

2- النقود الكتابية: وهي النقود المتداولة عن طريق الكتابة من حساب بالبنك إلى حساب آخر

3- أشباه النقود: وهي الودائع المودعة بغرض الحصول على فوائد و ودائع لأجل و الودائع الخاصة مستثمرة عن قبل المؤسسات المصرفية.

حيث أن العنصر الأول والثاني يشكلان المنتجات النقدية (M1) كتلة نقدية بمعنى ضيق و مع جمع العنصر الثالث معهم يحصل على الكتلة النقدية بمعنى واسع (M2). للوقوف على تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال فترة

1990-2018 سوف يتم التطرق لمكونات الكتلة النقدية من خلال الجدول رقم (01-03)

1- المادة 4 من قانون القرض و النقد " يعود لدولة امتياز إصدار الأوراق النقدية والقطع المعدنية في التراب الوطني، ويفوض في ممارسة هذا الامتياز للبنك المركزي الخاضع للأحكام الباب الثاني من القانون الثاني من القانون دون سواه."

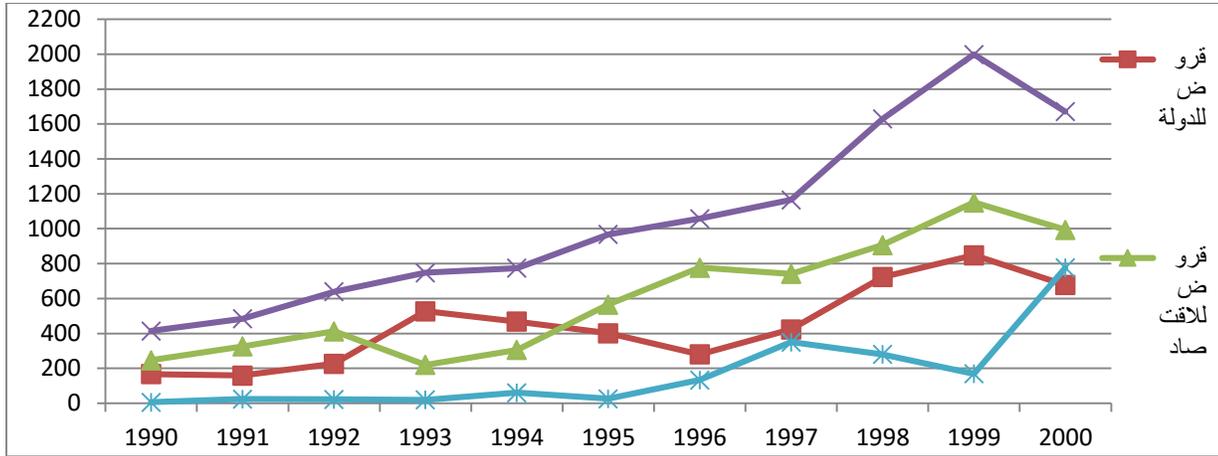
2- حمزة عثمانية تدعيات بخصوصيات اسعار النفط في الأسواق الدولية على السياسة النقدية في الأسواق الدولية في الجزائر 1190-2014 مذكرة ماستر أكاديمي منشورة جامعة العربي تبسي تبسة سنة 2016 ص48

الجدول رقم: (01-03) تطور مكونات الكتلة النقدية

السنوات	نقود القانونية	النقود الكتابية (ودائع تحت طلب)	M1	نمو M1 %	اشباه النقود (ودائع لاجل)	M2	نمو M2 %
1990	134,942	135,141	270,083	8,02	72,92	343,003	11,33
1991	157,2	167,793	324,993	20,33	90,27	415,263	21,06
1992	184,851	184,868	369,719	13,76	146,18	515,899	24,23
1993	211,311	235,594	446,905	20,87	180,52	627,425	21,61
1994	222,986	252,847	475,833	6,47	247,68	723,513	15,31
1995	294,767	269,339	564,106	9,09	280,45	844,556	10,51
1996	290,884	298,217	589,101	13,48	325,95	915,051	14,44
1997	337,621	333,701	671,322	13,99	409,94	1081,262	18,19
1998	390,42	436	826,42	23,05	766,1	1592,52	47,24
1999	440	465,2	905,2	9,5	884,2	1789,4	12,4
2000	484,5	563,7	1048,2	15,8	974,3	2022,5	13
2001	577,2	661,3	1238,5	18,2	1235	2473,5	22,3
2002	664,7	751,6	1416,3	14,4	1485,2	2901,5	17,3
2003	781,3	849,7	1631	15,2	1723,9	3354,9	15,6
2004	874,3	1291,3	2165,6	31,8	1478,7	3644,3	10,5
2005	921	1516,5	2437,5	12,6	1632,9	4070,4	11,7
2006	1081,4	2096,4	3177,8	30,4	1649,8	4827,6	18,6
2007	1284,5	2949,1	4233,6	33,2	1761	5994,6	24,2
2008	1540	3424,9	4964,9	17,3	1991	6955,9	16
2009	1829,4	3114,8	4944,2	-0,4	2228,9	7173,1	3,1
2010	2098,6	3657,8	5756,4	16,4	2524,3	8280,7	15,4
2011	2571,5	4570,2	7141,7	24,1	2787,5	9929,2	19,9
2012	2952,3	4729,2	7681,5	7,6	3333,6	11015,1	10,9
2013	3204	5045,8	8249,8	7,4	3691,7	11941,5	8,4
2014	3658,9	5944,1	9603	16,4	4083,7	13686,7	14,6
2015	4108,1	5153,1	9261,2	-3,6	4443,3	13704,5	0,13
2016	4497,2	4909,8	9407	1,75	4409,3	13816,3	1,76
2017	4716,9	5549,1	10266	1,6	4708,5	14974,5	6
2018	5019,8	6058,3	11078,1	0,8	5173,7	16260,8	8,6

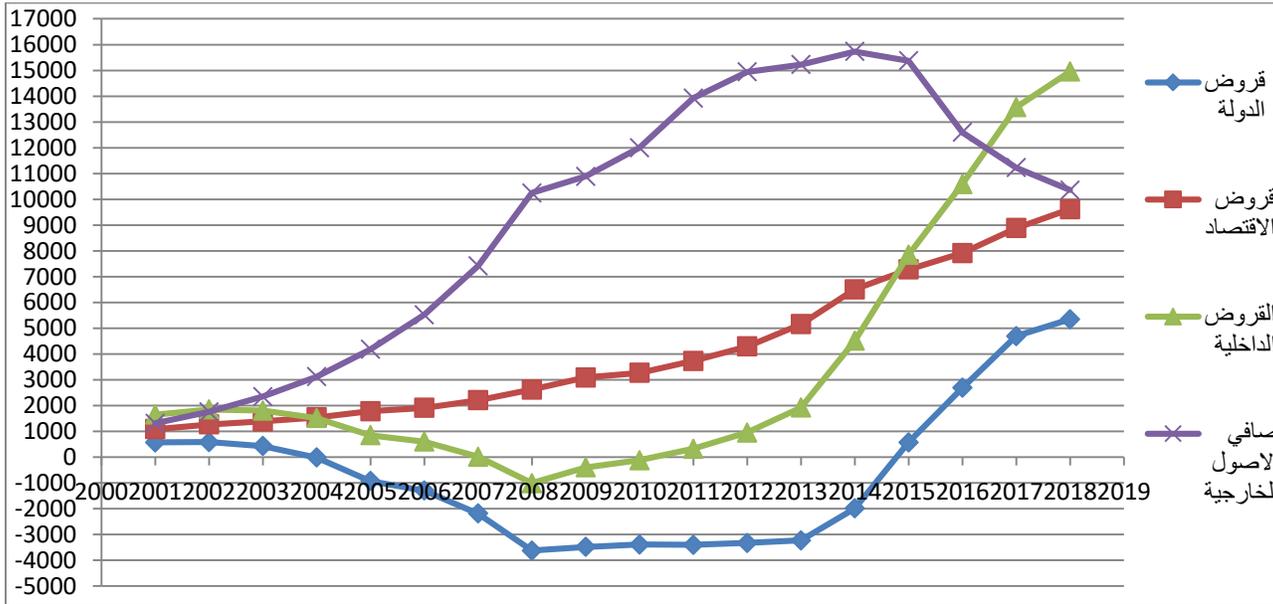
من إنجاز الطالبين بالاعتماد على www.banc of algeria .dz

الشكل رقم(03-01) تطور مقابلات الكتلة النقدية (1990-2000)



من إعداد الطلبة ببرنامج EXEL

الشكل رقم: 03-01 تطور مقابلات الكتلة النقدية(2000-2018)



و من خلال الجدول يمكن تقسيم تطور الكتلة النقدية إلى مرحلتين، الأولى تمتد من 1990-2000 التي

تتميز بنقص فادح في السيولة و الثانية تمتد من 2000-2018 تتميز بالوفرة (فائض) في السيولة.

تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال فترة 1990-2000

تتضح من خلال الجدول و الشكل البياني أن الكتلة النقدية بمفهومها الواسع (M2) عرف ارتفاعا ملحوظا

حيث قدرت ب 343,002مليار دج سنة 1990 ليصل إلى 222,5مليار دج سنة 2000 حيث تزايد

بشكل كبير خلال 1990-1995 وذلك راجع إلى التوسع في إصدار النقود بغرض تمويل العجز للميزانية و الصندوق، و إعادة التقييم الذي أنشئ قصد تمويل إعادة هيكلة المؤسسات العامة بعد سنة 1995 إلى 2000 تباطأ مستوى تطور الكتلة النقدية M2 و ذلك راجع إلى برنامج التعديل الهيكلي مع سوق النقد الدولي (1995-1998) و الذي كان يهدف إلى الحد من توسع الكتلة النقدية M2 و العمل على التحكم في الإصدار النقدي . و كانت السياسة النقدية خلال هذه الفترة صارمة عموماً، أما فيما يخص المتاحات النقدية سجل تزايد حيث قدر ب 271 مليار دج سنة 1990 و أصبحت 564,102 مليار دج سنة 1995 أي أنها تضاعفت خلال هذه الفترة و يرجع هذا الارتفاع إلى ضعف الجهاز البنكي حيث أن نسبة كبيرة من هذه المتاحات M1 خرجت عن السيطرة و مراقبة السلطة النقدية و تواصل ارتفاعها حيث بلغت 1048,2 مليار دج خلال سنة 2000.

و يتضح كذلك نسبة أشباه النقود عرفت هي كذلك ارتفاعاً كبيراً انطلاقاً من سنة 1990 حيث كان 72,92 مليار دج إلى 974,3 مليار دينار سنة 2000 أي 48,17% من الكتلة النقدية (M2) وهذا راجع إلى مجموع الإصلاحات البنكية و تأثيرها على سلوك المودعين بالإضافة إلى سياسة نقدية صارمة و امتصاص من الفائض النقدي خارج الجهاز البنكي ، و هذا ما يجب عليه أن معظم عملية التبادل التي تتم عن طريق الجهاز البنكي .

تطور الكتلة النقدية خلال فترة 2000-2018

نلاحظ في الجدول السابق خلال فترة 2000-2005 انخفاض معدل نمو الكتلة النقدية M2 خلال هذه الفترة حيث قدر معدل النمو M2 ب 13% سنة 2000 مقارنة بالسنوات السابقة و وصل 47% سنة 1998 و ذلك راجع إلى اتفاقية الجزائر مع صندوق النقد الدولي التي كانت تدعو إلى إتباع سياسة التقشف الصارمة و خفض عجز الميزانية أما في سنة 2001 قدرت نسبة النمو 22,3% حيث أن m2 كانت 2022,5 مليار دج سنة 2000 واصلت 2473,5 مليار دج سنة 2001 و هذا راجع إلى انطلاق مشروع برنامج الانتعاش الاقتصادي في أبريل 2001 إلى 2004 و الذي رصد له مبلغ 7 ملايين دج و كذا برنامج تنمية الجنوب، أما فيما يخص الفترة 2005-2009 بعدما شهدت معدلات النمو الكتلة النقدية تباطأ ملحوظ مما يدل على تباطأ التوسع النقدي قبل سنة 2005 و هذه النتيجة تحكم السلطة النقدية في السياسة النقدية ، أما

انطلاقاً من سنة 2006 عاودت معدلات نمو الكتلة النقدية إلى ارتفاع من 11,7% سنة 2005 إلى 18,6% سنة 2006 و 24,2% سنة 2007 وذلك راجع إلى انطلاق برنامج تكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009) أما في سنة 2009 سجل معدل نمو الكتلة النقدية M2 أدنى مستوياتها بمعدل 3,1% مقارنة بالسنوات الفارطة و هذا راجع إلى تراجع أسعار المحروقات و كذا التأثير بالأزمة الاقتصادية العالمية لبدأ بعد ذلك سنة 2010 العرض النقدي في النمو و الزيادة و ذلك راجع إلى تحسن الأوضاع الاقتصادية العالمية و استقرار الأزمة المالية و ارتفاع أسعار البترول الذي يرتفع معهما صافي الأصول الخارجية حيث وصل معدل النمو M2 15,4% سنة 2010 بعدما كان 3,1% سنة 2009 و كذا زيادة أشباه النقود 13,25% أما في الفترة من 2011 إلى 2014 كانت معدلات النمو تتزايد حيث وصلت إلى 19,9% سنة 2017 و كانت تتسارع و يكون مصدر هذا النمو ارتفاع حجم الودائع تحت الطلب و الودائع لأجل أي يساهم في خلق الائتمان حيث بلغت الكتلة النقدية M2 في سنة 2014 13686,7 مليار دج.

خلال سنة 2012 و 2013 أي 10,9% و 8,4% على التوالي مقارنة بنسبة 2014 حيث بلغت 19,9 إلى التأثير بأزمات الأوروبية و انخفاض حجم صافي للأصول الخارجية التي تعتبر مصدر لخلق النقود. في سنة 2014 عرف المجمع النقدي M1 ارتفاعاً كبيراً قدر بـ 16,5%¹ أما في ما يخص السنوات الأخيرة من 2014 إلى 2018 تميزت الوضعية النقدية بتوسع جد ضعيف للكتلة النقدية M2 خلال هذه الفترة حيث بلغ 0,13/ سنة 2015 و بعدها نمو بسيط جداً ليصل إلى 8,6% سنة 2018 مقارنة بفترة 2010 إلى 2014 حيث كان معدل النمو 13,8% و هذا راجع إلى انخفاض ودائع اقتطاعات خارج المحروقات و ارتفاع بطيء في ودائع المحروقات 2,6%².

خلال سنة 2017 عرفت نسبة الودائع لدى المصارف ارتفاعاً بنسبة 9602 مليار دج على الرغم من انخفاض ودائع المحروقات و هذا راجع إلى نقص نسبة النقد المتداول خارج النظام المصرفي الذي قدر بنسبة 205 مليار دج نتيجة الوضع تعليمية بنك الجزائر الصادرة في أواخر أكتوبر 2017 المتعلقة بتوطين الواردات من السلع بهدف بيعها على الحال و بالدفع المسبق الخاص بها³

1: محمد لكساس: تطورات إقتصادية و النقدية في الجزائر تدخل محافظ البنك الجزائر - مارس 2013

2: تقرير بنك الجزائر 2016 ص 129-135

3: حوصلة التطورات النقدية و المالية لسنة 2016 و توجيهات 2017، تدخل محافظ البنك

المطلب الثالث تطور مقابلات الكتلة النقدية 1990-2018.

تطور مقابلات الكتلة النقدية 1990-2000

ما يمكن استخلاصه بالنسبة لهذه الفترة نذكر التالي

1- قروض الدولة:*

عرفت هذه الفترة تزايد في القروض المقدمة للخزينة تزايدا ملحوظا حيث كانت تقدر ب 167 مليار دج سنة 1990 لتصل إلى 677,5 مليار دج سنة 2000 و ذلك راجع إلى تمويل الدولة لمشاريع التنمية، كما عرفت سنة 1996 انخفاض في حجم الديون على الخزينة العمومية ، بعدما كانت 401,6 مليار دج سنة 1995 انخفضت إلى 280,6 مليار دج سنة 1996 و هذا تزامن مع مرحلة التنفيذ للبرنامج التعديلي الهيكلي بهدف تخفيض العجز الموازنة و تخلي الدولة عن تمويل عدد كبير من المؤسسات العمومية الاقتصادية و التطهير المالي لها.

2- بالنسبة لقروض الاقتصاد:**

كانت هذه القروض في نمو بطيء خلال فترة 1990-1994 حيث قدرت ب 249,7 مليار دج سنة 1990 إلى 305,8 مليار دج سنة 1994 و لكن ابتداء من سنة 1995 ارتفعت بشكل ملحوظا حيث وصلت إلى 776,5 مليار دج سنة 1996 ويرجع هذا إلى بداية الخزينة العمومية في تسديد ديونها إلى بنك الجزائر من سنة 1994 إلى سياسة نقدية و مالية صارمة المتبعة من السلطة النقدية خلال الفترة

أما في ما يخص صافي الأصول الخارجية:***

تباطأ في معدل نمو حيث قدرت ب 6,5 مليار دج سنة 1990 لتصل إلى 19,6 مليار دج سنة 1993 ولكن عرفت قفزة نوعية سنة 1994 لتصل إلى 60,4 مليار دج أي أنها تضاعفت 3 مرات وهذا راجع إلى بداية برنامج التعديلي الهيكلي سنة 1994 حيث وصلت إلى أعلى نسبة لها 350,4 مليار دج سنة 1997 و تراجع بعدها حيث وصلت إلى مليار دج 196,2 سنة 1999 و هذا راجع إلى انخفاض في أسعار النفط من 1998 1999 و تراجع مدا خيل المحروقات.

*: تتمثل في ديون الخزينة العمومية التي تحصل عليها من بنك الجزائر و كذا ودائع الأفراد و المؤسسات

** : وهي قروض مقدمة من الجهاز البنكي إلى الأطراف الاقتصاديون من أجل تلبية حاجياتهم التمويلية

***: هي مجموع الأصول الأجنبية من العملات صعبة و الذهب تربط بالإيرادات البترولية في الاقتصاد الجزائري

تطور مقابلات الكتلة النقدية 2000-2018

ما يمكن استخلاصه من الجدول خلال هذه الفترة ما يلي

1 قروض الدولة

عرفت قروض الخزينة انخفاضا ملحوظا من سنة 2000 الى غاية 2014 حيث بداية سنة 2005 انخفاضا بشكل كبير أصبحت عنهما سلبية إلى أن وصلت إلى 1992,30- مليار دج سنة 2014 و هذا راجع إلى ارتفاع أسعار النفط و تحسن الأوضاع الاقتصادية في البلد وكذا تراجع دور الخزينة في تمويل عمليات التنمية لترتفع مجددا من سنة 2015 حيث قدرت ب5,567 مليار دج لتصل إلى 9,9613 مليار دج سنة 2018 وهذا تحت اثر تزايد مستحقات بنك الجزائر على الخزينة العمومية الذي تنتج عن شراء مباشر سندات الخزينة و ذلك في إطار تمويل غير التقليدي

أما فيما يخص قروض الاقتصاد تنتج من خلال الجدول والشكل أن حجم هذه القروض في نمو متزايد حيث انتقلت من 7,993 مليار دج سنة 2000 لتصل إلى 5,9613 مليار دج سنة 2018 وهذا معدلات النمو بنسب متفاوتة حيث سجلت ارتفاعا ضعيف سنة 2001 انخفضت إلى 4,1078 مليار دج و يتعلق هذا التطور على وجه الخصوص بالأثر الناتج عن استكمال برنامج إعادة هيكلة محافظ البنوك العمومية و بعدها تميزت سنة 2002 انطلاقة جديدة للقروض حيث وصلت إلى مليار دج 2,1266 وصلت إلى 1380م دج سنة 2003 وهذا بسبب السيولة الفائضة في البنوك و هذا في إطار تحسن ظروف تمويل مشاريع استثمار في قطاع خاص.

كانت معدلات نمو القروض المقدمة للاقتصاد في تزايد مستمر خلال هذه الفترة و هذا ناتج عن طلب الأشخاص للقروض البنكية و دور الاستثمارات الممولة بالقروض البنكية و كذا التسهيلات و الامتيازات التي اتبعتها بعض البنوك قصد تمويل المؤسسات الاقتصادية المتوسطة و الصغيرة و الإنفاق العائلي.

أما في ما يخص الأصول الخارجية :

ابتداء من سنة 2000 عرفت الأصول الخارجية ارتفاعا حيث سجلت فيه 9,775 مليار مقابل 5,169 مليار سنة 1999 و هذا راجع إلى استمرار ارتفاع أسعار النفط و لأنه مصدر العوائد الخارجية في الجزائر، و استمر هذا الارتفاع بمعدلات تقريبا ثابتة بمعدل 33% حتى لسنة 2010 و هذا نفس السبب ،ابتداء من سنة 2011 إلى سنة 2015 كان تباطأ معدلات النمو هذا بسبب تطور الوضعية الخارجية و الأزمة المالية 2014

ليبدأ من سنة 2015 في تناقض حيث بلغت 10334,8 سنة 2018 مقارنة بـ 15734,5 سنة 2014 و هذا راجع إلى تطور أسعار الصرف العملات التي تشكل انخفاض قيمة الدولار مقابل الأورو تراجع أسعار البترول.¹

المبحث الثاني: السلاسل الزمنية

سيتم التركيز في هذا المبحث إلى أهم النماذج القياسية التي تساعدنا بالقيام بدراستنا القياسية معتمدين على اختبار التكامل المشترك التي تعنى به هذا النوع من الدراسات مرورا قبل ذلك بالتعرف أولا على السلاسل الزمنية و تحليلها بالصفة الاستقرارية من ذلك

المطلب الأول: السلاسل الزمنية و الاستقرارية

تعريف السلسلة الزمنية:

هي مجموعة من المشاهدات مرتبة وفق حدوثها في الزمن كالسنين أو الفصول أو الأشهر أو أية وحدة زمنية ، فهي بذلك عبارة عن سجل تاريخي يتم اعتماده لبناء توقعات مستقبلية² .

تعريف السلاسل الزمنية المستقرة:

يمكن القول عن سلسلة زمنية مستقرة إذا كانت مستوياتها تتغير مع الزمن دون أن يتغير المستوى المتوسط فيها، و ذلك خلال فترة زمنية طويلة نسبيا ، أي أن السلسلة لا يوجد فيها اتجاه لا نحو الزيادة و لا نحو النقصان، أما بالنسبة للسلسلة الزمنية الغير المستقلة فان المستوى المتوسط فيها يتغير باستمرار سواء نحو الزيادة أو النقصان³.

الخصائص الإحصائية للصفة الإستقرارية في السلاسل الزمنية :

نقول عن سلسلة زمنية أنها ذات معنى واسع للإستقرار ، إذا توفر فيها ما يلي:⁴

$$E(y_t) = E(y_{t+k}) = U \quad \text{-تذبذب حول متوسط حسابي ثابت عبر الزمن}$$

1: التقرير السنوي لبنك الجزائر 2017 ص 125

2: جليط الطاهر، محاضرات في الاقتصاد القياسي 1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير ، جيجل 2016-2017 ص 25

3: ملازم زين الدين و سدايرية فيصل ، اثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي حالة الجزائر دراسة قياسية (1990-2012) مذكرة ماستر منشورة في العلوم الاقتصادية جامعة قلمة 2013 ص 160

4: تومي صالح، مدخل لنظرية القياس الاقتصادي -دراسة نظرية مدعمة بأمثلة وتمارين الجزء الثاني ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1999 ص 173

$$\text{Var}(Y_t) = E[Y_t - E(Y_t)]^2 = \text{Var}(Y_{t+k}) = E[Y_{t+k} - E(Y_{t+k})]^2 = \sigma^2 \text{ ثبات تباين عبر الزمن}$$

- أن يكون التباين المشترك بين أي قيمتين لنفس للمتغير معتمدا على الفجوة الزمنية بين القيمتين وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عند التغير

$$\text{COV}(y_t, y_{t+k}) = E[(Y_t - U)(y_{t+k} - U)] = \text{COV}(y_{t+k}, y_{t+k+s})$$

و من هنا يمكن القول أن صفة السلسلة الزمنية خالفت هذه الشروط لسلسلة زمنية غير مستقرة

اختبارات الكشف عن استقرارية سلسلة زمنية :

1- اختبارات جذر الوحدة الاستقرارية

إن اختبارات جذر الوحدة لا تعمل فقط عند الكشف عن عدم استقرارية السلاسل الزمنية ، لكن تقوم أيضا بتحديد نوعية عدم الاستقرار الموجود ، و بالتالي إيجاد أحسن طريقة من أجل جعل السلسلة مستقرة .

نموذج (Trend Stationary) TS: و هذه النماذج غير مستقرة ، و تبرز عدم استقرارية تحديدية،

$$y_t = f(t) + \varepsilon_t \text{ حيث تأخذ الشكل :}$$

حيث يعبر $f(t)$ عن دالة كثيرة حدود للزمن، و ε_t تشويش أبيض، و أكثر هذه النماذج انتشارا يأخذ

$$Y_t = q_0 + q_1 t + \varepsilon_t \text{ شكل كثير حدود من الدرجة الأولى و يكتب على الشكل :}$$

يلاحظ أن وسط هذا النموذج $E(y_t)$ مرتبط بالزمن و بالتالي فهو غير مستقر، و يمكن جعله مستقرا بتقدير

$$Y_t - (q_0 + q_1 t) \text{ العالم } q_0, q_1 \text{ بطريقة المربعات الصغرى و طرح المقدار } q_0 + q_1 \text{ من } Y_t \text{ أي }^1:$$

النموذج (Differency Stationary) DS: تعتبر هذه النماذج أيضا غير مستقرة و تبرز عدم استقرارية

$$Y_t = Y_{t-1} + \beta + \varepsilon_t \text{ عشوائية تكون على شكل التالي}$$

$$(1-D)^2 Y_t = \beta + \varepsilon_t \text{ حيث يمكن حلها باستعمال الفروقات أي}$$

$$\beta: \text{ معامل التأخير. و } d: \text{ درجات الفروقات. }^2$$

1 ملازم زين الدين و سدايرية فيصل، مرجع سابق ص 161

2- سعيد هتهات ،دراسة اقتصادية وسياسة لظاهرة التضخم في الجزائر مذكرة ماجستير منشورة جامعة ورقلة ص142

2- اختبار ديكي - فولر:

يعتبر اختبار ديكي فولر من أهم اختبارات الكشف عن استقرارية السلاسل الزمنية ، من خلال تحديد مركبة الاتجاه العام ، كما أن هذا الاختبار لا يستعمل فقط عند الكشف عن مركبة الاتجاه العام بل إنه يساعد على تحديد الطريقة المناسبة لجعل السلسلة مستقرة و يعتمد على ثلاث عناصر أساسية¹ :

-صيغة النموذج -حجم العينة - مستوى العينة

و يوجد ثلاث نماذج قاعدية تستخدم في تشكيل هذا الاختبارات و إذا قبلت الفرضية في واحد من النماذج الثلاث فإن السلسلة تعتبر غير ساكنة²:

نموذج الانحدار الذاتي من الرتبة الأولى: $\Delta Y = \phi Y_{t-1} + \varepsilon_t$

نموذج الانحدار الذاتي مع إدخال حد ثابت $\Delta Y = \phi Y_{t-1} + \beta + C + \varepsilon_t$

نموذج الانحدار الذاتي مع إدخال الحد الاتجاه العام $\Delta Y = \phi Y_{t-1} + \beta + \varepsilon_t$

مع فرضية العدمية $H_0 = \phi = 0$

إذا تحققت الفرضية H_0 فإن السلسلة الزمنية Y_t غير مستقرة مهما كان النموذج. في النموذج الأخير، إذا تم قبول H_0 : $\phi_1 < 0$ و كان المعامل β تختلف عن 0 ، فإن المسار هو من النوع TS، و يمكن إرجاعه مستقر عن طريق حساب الراسب مقارنة بالاتجاه المقدر بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية إذا كانت المركبة ذات اتجاه خطي أما إذا كانت شكل أسّي فيجب إجراء تحويل لوغاريتميا.

و قد وضع ديكي فولر لهذا الاختبار قيم مجدولة ، حيث يعتمد أساسا على القيمة (P-1) عوضا عن P

و يتم بالطبع الحفاظ على نفس مبدأ الاختبار أي $H_0 : P-1=0$

حيث إذا تم طرح Y_{t-1} من طرفي المعادلة (1) $Y_t = P Y_{t-1} + \varepsilon_t$

-يمكن كتابته بالشكل التالي $Y_t - Y_{t-1} = (P-1) Y_{t-1} + \varepsilon_t$

$\Delta Y_t = \lambda_{t-1} + \varepsilon_t$

و نفس الشيء بالنسبة للمعادلات الأخرى .

1: ملازم زين الدين و سدايرية فيصل، مرجع سابق ص161

2: بن حنو يوسف، العلاقة بين سعر الصرف الموازي و القدرة الشرائية -حالة الجزائر -مذكرة ماجستير منشورة في العلوم التجارية جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان

يتم التقدير بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية للمعلمة بالنسبة للنماذج الثلاث ثم نقوم بحساب

$$\tau_{\varphi} = \frac{\varphi}{\delta\varphi} \text{ كما يلي}$$

حيث: $\delta\varphi$ الخطأ المعياري للمعلمة المقدرة¹.

فإذا كانت القيمة المحسوبة (τ) أصغر بالقيمة المطلقة من القيمة الجدولية عند مستويات معنوية مختلفة نقبل

الفرضية ($H_0:\lambda=0$) أي أن هناك جذر أحادي بالسلسلة و بالتالي فهي غير مستقرة .

و يتم قبول الفرضية البديلة ($\lambda \neq 0$) و الذي يعني تحديدا خلو بيانات السلسلة من جذر الوحدة إذا

كانت قيمة τ_{φ} المحسوبة تتجاوز القيمة الجدولية .

ب- اختبار ديكي-فولر المطور

يعاني الاختبار السابق من عدة مشاكل، من بينها حالة وجود مشكلة الارتباط الذاتي بالحد العشوائي ، و

لهذا تم تطويره و أصبح يسمى اختبار ADF

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} - \sum \varphi_j \Delta Y_{t-j} + \varepsilon_t$$

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} - \sum \varphi_j \Delta Y_{t-j} + \alpha + \varepsilon_t$$

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} - \sum \varphi_j \Delta Y_{t-j} + \alpha + \beta + \varepsilon_t$$

λ : درجة التأخير ($\varphi-1$)

و يجري الاختبار بطريقة متشابهة لاختبارات DF البسيطة ، فقط الإحصائية تختلف² .

و يتم تحديد قيمة التأخير باستعمال معايير أهمها معيار Akaike و معيار Schwarz نقوم بمقارنة

إحصائية DF_{τ} المقدرة للمعلم مع القيم الجدولية ل DF و المطورة أيضا ، فإذا كانت القيمة المطلقة الإحصائية τ

المقدرة تتجاوز قيمة تتجاوز القيم الحرجة ل DF فإنها تكون معنوية إحصائيا ونفرض فرضية العدم بوجود جذر

الوحدة في السلسلة، أي أنها ساكنة والعكس صحيح.³

1: سعيد هتهات، مرجع سابق ص142-143

2: بن يوب لطيفة ورشاش عباسية ، التكامل بين الدول مجلس التعاون الخليجي ، ورقة بحثية ضمن فعاليات المنتدى الدولي حول التكامل الاقتصادي العربي جامعة الأغواط يومي

11-10-18 أبريل ص

3: ملازم زين الدين و سدائرية فيصل مرجع سابق ص163

المطلب الثاني: التكامل المشترك.

يساعد تحليل التكامل المشترك على تحديد جيد و واضح للعلاقة الحقيقية التي تجمع بين متغيرين و هذا بالكشف عن وجود شعاع إدماج مشترك ثم إزالة أثره.

1- تعريف التكامل المشترك:

هو البحث عن وجود علاقة توازنية بين السلاسل الزمنية في الأجل الطويل، على الرغم من وجود اختلال في الزمن القصير¹، فهو ينظر إلى هذه العلاقات التوازنية حتى وإن احتوت كل سلسلة زمنية على اتجاه عام عشوائي (عدم الاستقرار)، لأنه في المدى الطويل ستتحرك هذه السلاسل في تقارب عبر الزمن ويكون الفرق بينهم ساكنا.² و تقوم فكرة التكامل المشترك على المفهوم الاقتصادي للخصائص الإحصائية للسلاسل الزمنية على أن تفترض النظرية على وجود علاقة توازنية بين المتغيرات الاقتصادية في الأجل الطويل لا تتباعد عن بعضها بشكل كبير و هكذا فإن فكرة التكامل المشترك تحاكي وجود توازن في الأجل الطويل يؤول إليه النظام الاقتصادي.³

2- شروط تطبيق التكامل المشترك:

نقول أن السلسلتين X_t, Y_t متكاملتين إذا تحقق الشرطين التاليين:⁴

- إذا كانت السلسلتين لهما نفس درجة التكامل.

- التوافق الحظي لهاتين السلسلتين يسمح بالحصول على سلسلة ذات رتبة فرق أقل.

$$X_t \rightarrow I(b) \quad \text{لنفرض أن}$$

$$Y_t \rightarrow I(d)$$

$$\text{حيث } d \geq b \geq 0 \text{ مع } \alpha_1 X_t + \alpha_2 Y_t \rightarrow I(d-b)$$

$$\text{وتكتب } X_t \cdot Y_t \rightarrow I(d-b)$$

حيث يمثل $[\alpha_1, \alpha_2]$ الشعاع الناتج عن علاقة التكامل المشترك (شعاع الإدماج).

1: عبد الجليل هجيرة، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري -دراسة حالة الجزائر- مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة تلمسان الجزائر ص65.

2: عثمانى الهادي و هيشر أحمد كيجاني، اختبار الارتباط المدى القصير بين متغيرات حساب الإنتاج وحساب الاستغلال لقطاع الزراعة في الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، العدد 01-2015-65.

3: رندة بو شابو، اختبار السببية والتكامل المشترك بين بعض أدوات السياسة المالية وعرض النقود في الجزائر 1996-2017، مذكرة ماستر منشورة في العلوم الاقتصادية جامعة العربي بن مهيدي -أم البواقي- ص65.

4: عثمانى الهادي و هيشر أحمد تيجاني، نفس المرجع ص65

وفي حالة وجود $k > 2$ متغيره k لدينا $X_t \rightarrow I(d)$

$X_{2t} \rightarrow I(d)$

$X_{kt} \rightarrow I(d)$

إن وجد شعاع $\alpha = [\alpha_1, \alpha_2, \dots, \alpha_k]$ ذو بعد $(k, 1)$ فإن $(d; b) \rightarrow \alpha X_t$ إذن المتغيرات k

متكاملة تكاملاً مشتركاً و شعاع التكامل المشترك هو α حيث $X_t \rightarrow CI(d-b)$ مع $b > 0$

خطوات التكامل المشترك:¹

تكون خطوات التكامل المشترك كما يلي:

- **الخطوة الأولى:** تحديد رتبة كاملة لسلسلة زمنية على حدا و ذلك عن طريق اختبار ديكي-فولر فإذا كانت

كل السلاسل متكاملة من نفس الرتبة تكون أمام وجود التكامل المشترك.

- **الخطوة الثانية:** اختبار عدد علاقات التكامل المشترك.

إذا ثبت وجود علاقة تكامل مشترك (علاقة واحدة)، إذن نستعمل مدخل engel-granger.

إذا وجد أكثر من علاقة للتكامل المشترك نستعمل مدخل Johanson.

- **الخطوة الثالثة:** إذا كانت هناك علاقة تكامل مشترك مؤكدة ننتقل إلى مرحلة التقدير عن طريق تقديم

نموذج تصحيح الخطأ، أو نموذج شعاع الانحدار.

المطلب الثالث: تقدير نماذج تصحيح الخطأ.

1- نموذج شعاع الانحدار الذاتي (Var):

نموذج (Var) هو نموذج من المعادلات الهيكلية بحيث يكون المتغير التابع دالة في القيم السابقة للمتغير

المستقل المتغيرات المستقلة.²

إن نموذج (Var) يوضح العلاقة الخطية بين مجموعة من المتغيرات في عينة مختارة مقاسه ضمن الفترة الزمنية

نفسها، وإن مجموعة من المتغيرات سيتم وضعها في متجه (y) أبعاده $(k+1)$ ، إذا أن عناصر هذا المتجه

هي مجموعة من المتغيرات Y_{it} .

1: ملازم زين الدين و مدايرية فيصل، مرجع سابق، ص165.

2: حايده حميد و البشير عبد الكرم، دراسة قياسية لعلاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي في الجزائر (1966-2015)، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 14، العدد 15،

يمكن تمثيل شعاع الانحدار الذاتي من الرتبة P بالصيغة الآتية:¹

$$Y = c + A_1 y_{t-1} + A_2 y_{t-2} + \dots + A_p y_{t-p} + \varepsilon_t$$

حيث:

C: متجه الحد الثابت لمتغيرات متجه الانحدار الذاتي الذي أبعاده .

A_i: مصفوفة ذات أبعاد k*k لكل (i=1, 2, ..., P)

ε_i متجه أبعاده k*k لحدود خطأ عشوائي.

وللتبسيط يمكن كتابة المعادلة عند (p=2) أي var=2 بالصيغة التالية:²

$$\begin{pmatrix} y_{1t} \\ y_{2t} \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} c_1 \\ c_2 \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} A_{11} & A_{12} \\ A_{21} & A_{22} \end{pmatrix} \begin{pmatrix} y_{1t-1} \\ y_{2t-1} \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} \varepsilon_{1t} \\ \varepsilon_{2t} \end{pmatrix}$$

وتكتب بصيغة المعادلة التالية:

$$Y_{1t} = c + A_{11} y_{1t-1} + A_{12} y_{2t-1} + \dots + \varepsilon_{1t}$$

$$Y_{2t} = c + A_{21} y_{1t-1} + A_{22} y_{2t-1} + \dots + \varepsilon_{2t}$$

المعادلتين عبارة عن معادلتين الانحدار للمتغيرين (Y_{1t} ; Y_{2t}) على متغيرات خارجية مرتدة زمنياً، و عليه يمكن القول أن (var p) ما هو إلا منظومة من المعادلات الغير مرتبطة ظاهرياً.

2- نموذج تصحيح الخطأ (ECM):

هو طريقة لتصحيح المتغير التابع الذي لا يعتمد فقط على مستوى المتغيرات التفسيرية، وإنما على انحراف المتغير التفسيري عن نطاق العلاقة التوازنية بالنسبة للمتغير التابع و تأتي مرحلة تحديد و تقدير نموذج تصحيح الخطأ من أجل دراسة السلوك الحركي للنموذج، و يشير حد تصحيح الخطأ إلى سرعة التعديل أي حالة عدم التوازن نحو توازن طويل المدى.³

1: بو شنة عبد الصمد، اختبار علاقة التكامل المشترك لأثر التغير في التداول النقدي على الناتج الداخلي الخام - دراسة حالة الجزائر 1970-2014 مذكرة ماستر منشورة في العلوم الاقتصادية جامعة قاصدي مرباح - ورقلة- 2016 ص36.

2: صفاء يونس الصفاوي وآخرون، تحليل العلاقة بين الأسعار العالمية للنفط اليورو و الذهب باستخدام متجه الانحدار الذاتي (VA P(P) المجلة العراقية للعلوم الإحصائية العدد 14، 2008، ص20-21.

3: بن ختو يوسف، مرجع سابق ص137

و قدم نموذج تصحيح الخطأ كما يلي:

نفرض أن هناك سلسلتين زمنيتين y_t , x_t متكاملتين فسوف يكون لديهما نموذج لتصحيح الخطأ من الشكل:

$$A(L)\Delta y_t = \alpha_0 - \lambda(y_t - \alpha_1 X_t) + b(L) \Delta x_t + c(L)\varepsilon_t$$

هي كثيرات حدود ساكنة، و هذه النماذج تتميز بالجمع بين العلاقة الحركية طويلة المدى مع العلاقة الحركية قصيرة الأجل.

المبحث الثالث: دراسة قياسية لأثر السياسة النقدية على المعروض النقدي في الجزائر فترة

(2018 – 1980)

يتم هنا دراسة مدى تأثير السياسة النقدية على عرض النقود خلال فترة 1980 إلى 2018 باستعمال برنامج

10EViews

المطلب الأول: تحديد متغيرات الدراسة و دراسة الاستقرارية

أولا: تحديد المتغيرات

نعبر عن المتغيرات الدراسة كما يلي:

M2 الكتلة النقدية معبر عنها ب

INF معدل التضخم معبر عنه

tcho سعر الصرف معبر عنه

pib الناتج المحلي الخام

tb سعر الفائدة الحقيقي معبر عنه

V2 سرعة دوران النقود

ثانيا: دراسة الاستقرارية

لدراسة استقرارية السلاسل الزمنية سيتم استخدام اختبار جذر الوحدة و بالاعتماد على اختبار dicky fuller

اختبار ديكي فولر (ADF):

نتأجه مبينة على الشكل التالي

الجدول رقم (03-02): نتائج اختبار **dicky fuller**.

الفرق الاول			المستوى			السلسلة الزمنية
ثابت و اتجاه عام	ثابت و اتجاه عام	ثابت	بدون ثابت و اتجاه عام	ثابت و اتجاه عام	ثابت	
0.000 -5.2641	0.0011 -5.3167	0.002 -5.2717	0.1426 -1.4155	0.7124 -1.7242	0.5171 -1.50	Prob t-statistic Inf
			0.0004 -3.8562	0.0113 -4.2840	0.0086 -3.7693	Prob t-statistic TB
0.0038 -3.0465	0.0534 -3.5621	0.0118 -3.6381	0.9956 2.4844	0.6205 -1.9102	0.5381 -1.46	Prob t-statistic Tch
0.0137 -2.5283	0.0072 -4.5010	0.0037 -4.1341	1.000 4.3088	0.6485 -1.8571	0.9979 1.2901	Prob t-statistic Pib
0.000 -5.0662	0.0020 -5.0914	0.0005 -5.0046	0.5207 -0.5207	0.0013 -5.4321	0.3807 -1.7824	Prob t-statistic V2
0.0337 -3.3875	0.0077 -4.4931	0.0459 -3.4193	0.0026 -3.2370	0.8694 -1.2877	1.000 3.0441	Prob t-statistic M2

المصدر : من اعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات **eviews** (الملحق رقم 1)

من خلال نتائج الجدول رقم (03) تبين أن كل متغيرات الدراسة لم تستقر في مستواها الأصلي إلا سعر الفائدة حيث بان قيمة (t) المحسوبة أقل من قيمة (t) الجدولية عند مستوى المعنوية 5% مما يعني قبول الفرضية الصفرية التي تفترض وجود جذر الوحدة في بيانات السلسلة الزمنية، و عند أخذ الفرق الأول وجدت أنها مستقرة ما يعني قبول الفرضية البديلة القائلة بعدم وجود جذر الوحدة ، أي أن السلاسل متكاملة من الدرجة I(1).

بعد دراسة الاستقرارية تبين أن درجة تكامل السلاسل هي I(0) و I(1) وهذا ما يسمح لنا بتطبيق

منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطة ARDL

المطلب الثاني: تقدير النموذج

نظرا لحجم العينة و نتائج الاستقرارية المتحصل عليها سنقدر النموذج باستخدام طريقة ARDL

أولا: تحديد درجة الإبطاء المثلى.

قبل البدء في عملية تقدير النموذج يجب تحديد درجة الإبطاء المثلى للنموذج (الموسع) والتي كانت نتائجها

كالتالي:

جدول رقم (03-03): نتائج فترات الإبطاء الزمني لـ M2

VAR Lag Order Selection Criteria

Endogenous variables: M2 INF PIB TB TCHO V2

Exogenous variables: C

Date: 09/18/20 Time: 12:40

Sample: 1990 2019

Included observations: 27

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-701.6989	NA	1.56e+17	56.61591	56.90844	56.69704
1	-535.3864	239.4899*	5.08e+12	46.19091	48.23862	46.75886
2	-494.6207	39.13505	6.22e+12	45.80966	49.61255	46.86442
3	-406.3110	42.38867	8.20e+11*	41.62488*	47.18295*	43.16645*

* indicates lag order selected by the criterion

LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)

FPE: Final prediction error

AIC: Akaike information criterion

SC: Schwarz information criterion

المصدر: مخرجات eviews

نلاحظ من الجدول أعلاه بأن فترة الإبطاء المثلى بلغت ثلاث فترات و ذلك بالاعتماد على المعايير (AIC ; SC ;HQ)، والتي تمثل أقل قيمة لها.

ثانيا: اختبار الحدود (bounds test)

تستعمل ARDL للكشف عن وجود تكامل مشترك بين المتغيرات وذلك من خلال اختبار الحدود

(bounds test) الذي يستعمل لاختبار وجود علاقة توازنية بين الطلب على النقود بمعناه (الواسع)

والمتغيرات المفسرة له

وننتج الاختبار موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم(03-04): نتائج اختبار الحدود bounds tests

M2		القيم الحرجة
F=5.29		
الحد الاعلى	الحد الادنى	
3.35	2.26	10%
3.79	2.62	5%
4.18	2.96	2.5%
4.68	3.41	1%

المصدر: من اعداد الطلبة من مخرجات **eviews**

انطلاقاً من نتائج الجدول رقم (05) و اختبار فيشر و بمقارنته بالحدود الدنيا و العليا نجد بأن قيمة (F) المحسوبة أكبر من القيم الحرجة للحد الأعلى عند المستوى المعنوي (5%) فإننا نرفض الفرضية الصفرية H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 و التي تنص على وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة أي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الطلب على النقود والمتغيرات المفسرة لها للنموذج (M2)

المطلب الثالث: تقييم النموذج (M2)

أولاً: نموذج **ARDL** طويل وقصير الأجل للنموذج بشقه الواسع (M2).

بعد التأكد من استقرارية السلاسل ووجود التكامل المشترك بين المتغيرات، ننتقل الآن إلى تقدير المقدرات في الأجلين الطويل والقصير الأجل، والنتائج موضحة في الجدول أدناه:

الجدول رقم (03-05): نتائج نموذج تقدير تصحيح الخطأ ECM

ARDL Cointegrating And Long Run Form

Dependent Variable: M2

Selected Model: ARDL(2, 2, 2, 2, 1, 2)

Date: 09/18/20 Time: 12:45

Sample: 1990 2019

Included observations: 28

Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(M2(-1))	0.471881	0.192609	2.449938	0.0368
D(INF)	-11.081221	13.726782	-0.807270	0.4403
D(INF)	-67.893849	16.496997	-4.115528	0.0026
D(PIB)	0.234507	0.127507	1.839170	0.0990
D(PIB(-1))	-0.694246	0.171064	-4.058389	0.0028
D(TB)	-30.863103	14.960577	-2.062962	0.0691
D(TB(-1))	-19.500999	5.911581	-3.298779	0.0092
D(TCHO)	14.290572	14.831666	0.963518	0.3605
	-			
D(V2)	2213.160753	521.328371	-4.245234	0.0022
D(V2(-1))	-935.607320	371.465744	-2.518691	0.0328
CointEq(-1)	-0.942883	0.177910	-5.299781	0.0005

المصدر: مخرجات **eviews**

نتائج الجدول رقم (06) توضح أن معامل تصحيح الخطأ يشير إلى قيمة سالبة ومعنوية عند (5%) وهذا يعني أن (-0.94) من أخطاء الأجل القصير يتم تصحيحها عبر الزمن تلقائياً للوصول إلى التوازن في الأجل الطويل بمعنى أن متغير الطلب على النقود (M2) يحتاج إلى أقل من سنة ليعيد توازنه.

1-تقييم النموذج (M2)

الجدول رقم(03-06): نتائج نموذج تقدير تصحيح الخطأ ECM(طويل الأجل)

$$\text{Cointeq} = M2 - (94.1212*INF + 0.7825*PIB - 64.6487*TB + 38.7700*TCHO - 1214.3649*V2 - 1622.6714)$$

Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF	94.121240	12.889842	7.301970	0.0000
PIB	0.782528	0.030020	26.066855	0.0000
TB	-64.648702	22.340218	-2.893826	0.0178
TCHO	38.769967	8.098332	4.787402	0.0010
V2	1214.364869	374.570827	-3.242017	0.0101
C	1622.671353	847.044970	-1.915685	0.0877

المصدر: مخرجات **eviews**

أ- التقييم الاقتصادي:

- سعر الفائدة (tb) لها استجابة عكسية و معنوية على الطلب على النقود في الأجلين الطويل والقصير، حيث نجد بأن مرونة الطلب على النقود بشقه الواسع بالنسبة لسعر الفائدة وصلت إلى (-64.64) في الأجل الطويل أي أن زيادة سعر الفائدة بنسبة (1%) تؤدي إلى انخفاض الطلب على النقود (M2) ب(-64.64) هنا نقول أن هذه النتيجة مقبولة اقتصاديا لأنه عند ارتفاع معدلات الفائدة تزيد رغبة الأفراد في الاحتفاظ بالنقود وبالتالي انخفاض الطلب النقدي.

سعر الصرف غير الرسمي له استجابة طردية و و غير معنوية على الطلب على النقود في الأجل الطويل حيث نجد بأن مرونة الطلب على النقود M2 بالنسبة لسعر الصرف غير الرسمي وصلت إلى (38.76)، أي أن الزيادة tcho بنسبة (1%) تؤدي إلى ارتفاع الطلب على النقود ب(38.76).

إذن هذه النتيجة غير مقبولة اقتصاديا لأنه عند ارتفاع سعر الصرف تنخفض قيمة العملة وبالتالي يصبح الاحتفاظ بالعملة الأجنبية أكبر.

التضخم له استجابة عكسية و معنوية على الطلب على النقود حيث نجد بأن مرونة الطلب على النقود بشقه الواسع بالنسبة للتضخم وصلت إلى (-11.08) في الأجل القصير أي أن زيادة التضخم بنسبة (1%)

تؤدي إلى انخفاض الطلب على النقود 11.80، وبلغت المرونة في الأجل الطويل (94.12) أي أن زيادة التضخم بنسبة (1%) تؤدي إلى ارتفاع الطلب على النقود (94.12).

و هنا نقول بأن هذه النتيجة مقبولة اقتصاديا في المدى القصير لأن ارتفاع المستوى العام للأسعار يفقد النقود قيمتها الحقيقية مما يؤدي إلى التخلص منها و الاحتفاظ ببدائل أخرى.

الناتج المحلي الإجمالي له استجابة طردية ومعنوية على الطلب على النقود في الأجلين القصير والطويل، حيث أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (1%) يؤدي إلى ارتفاع الطلب على النقود M2 ب(0.23) في الأجل القصير، وبلغت المرونة في الأجل الطويل (0.78%) أي أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (1%) يؤدي إلى ارتفاع الطلب على النقود ب (0.78%).

وعليه نقول أن هذه النتيجة مقبولة اقتصاديا .

سرعة دوران النقود لها استجابة عكسية و معنوية على المعروض النقدي في الأجلين الطويل و القصير حيث نجد بان مرونة الطلب على النقود M2 بالنسبة إلى V2 وصلت إلى -2213 في الأجل القصير أي أن زيادة سرعة دوران النقود بنسبة (1%) يؤدي إلى انخفاض الطلب على النقود ب 2213، و في الأجل الطويل بلغت -1214 أي أن زيادة سرعة دوران النقود بنسبة (1%) يؤدي إلى انخفاض الطلب على النقود ب1214

النتيجة مقبولة اقتصاديا لأن الرغبة في الادخار تزيد من سرعة دوران النقود.

ب-التقييم الإحصائي:

- دراسة قوة الارتباطية بين المتغيرات:

الجدول رقم (03-07): دراسة قوة الارتباطية بين المتغيرات

Dependent Variable: M2
 Method: Least Squares
 Date: 09/18/20 Time: 13:05
 Sample: 1990 2019
 Included observations: 30

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF	66.40265	16.35740	4.059487	0.0005
PIB	0.717446	0.034794	20.62001	0.0000
TB	15.84251	11.73950	1.349505	0.1898
TCHO	19.98849	9.101704	2.196127	0.0380
V2	-1380.696	433.8756	-3.182239	0.0040
C	165.6715	874.2961	0.189491	0.8513
R-squared	0.992213	Mean dependent var	6122.847	
Adjusted R-squared	0.990590	S.D. dependent var	5592.970	
S.E. of regression	542.5352	Akaike info criterion	15.60724	
Sum squared resid	7064267.	Schwarz criterion	15.88748	
Log likelihood	-228.1086	Hannan-Quinn criter.	15.69689	
F-statistic	611.5922	Durbin-Watson stat	1.137941	
Prob(F-statistic)	0.000000			

مخرجات EViews

من الجدول أعلاه نجد أن R-squared (معامل التحديد) وهذا يعني أن المتغيرات المفسرة والمتمثلة في سعر الفائدة، التضخم، سعر الصرف غير الرسمي و الناتج المحلي الإجمالي تستطيع أن تفسر ما قيمته ما قيمته 99% من التغير الحاصل في الطلب على النقود في الجزائر والباقي يعود إلى متغيرات أخرى لم يتم إدراجها في النموذج.

- دراسة المعنوية الكلية للنموذج:

ويتم ذلك بالاعتماد على إحصائية فيشر إذ نجد أن احتمال قيمة فيشر أقل من 0.05 وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة أي هذا يدل على صلاحية النموذج ككل.

- اختبار مشاكل التقدير للنموذج (m2):

لا تكتمل الدراسة إلا بعد التأكد من جودة النموذج (مشاكل التقدير) ولذلك نستعمل ما يلي:

الارتباط الذاتي للأخطاء:

من أجل دراسة فرضية عدم الارتباط الذاتي للأخطاء نلجأ إلى اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test: نتائج كالتالي:

الجدول رقم (03-08): نتائج (LM test)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	2.769869	Prob. F(3,21)	0.0670
Obs*R-squared	8.505342	Prob. Chi-Square(3)	0.0366

مخرجات Eviews

انطلاقاً من نتائج الجدول رقم (09) نلاحظ أن $\text{prob chi-square}=0.0366$ وهي أقل من 5% و بالتالي نقبل الفرضية الصفرية التي تفترض عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء و نرفض الفرضية البديلة.

عدم التجانس:

هناك عدة اختبارات للكشف أن تباين البواقي متجانس أم لا من بين هذه الاختبارات اختبار (BPG) والذي كانت نتائجه كالتالي:

الجدول رقم (03-09): نتائج اختبار (BPG)

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	1.364281	Prob. F(5,24)	0.2725
Obs*R-squared	6.639610	Prob. Chi-Square(5)	0.2489
Scaled explained SS	2.733529	Prob. Chi-Square(5)	0.7410

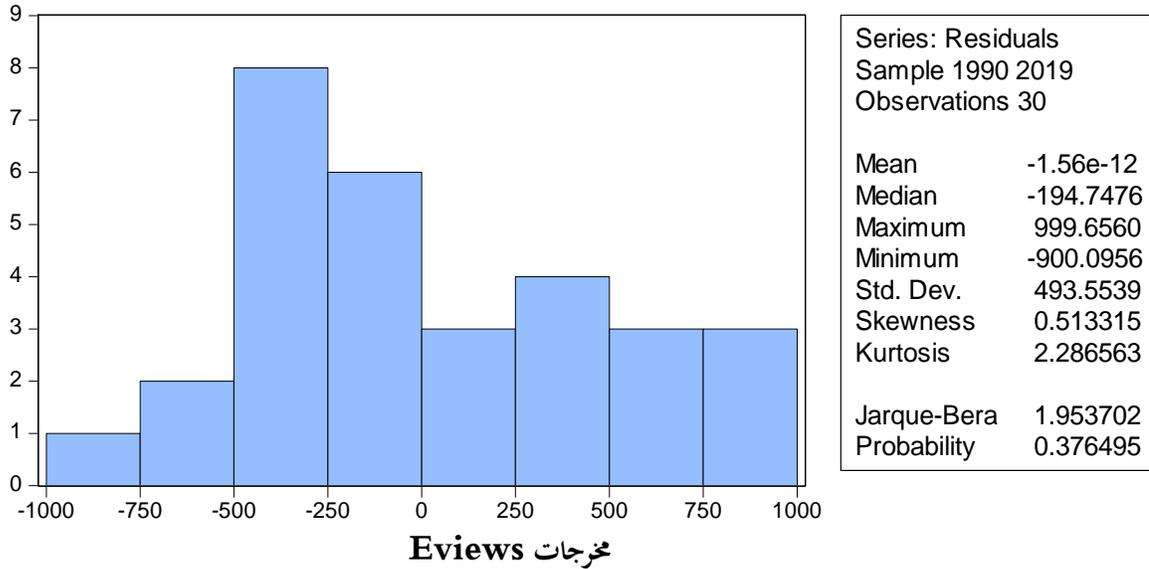
مخرجات Eviews

من نتائج الجدول رقم (10) نلاحظ أن $\text{prob chi-square}=0.7410$ وهي أكبر من 5% إذن نقبل الفرضية الصفرية التي تعترض أن التباين البواقي متجانس و نرفض الفرضية البديلة إذن لا يوجد مشكل عدم التجانس للنموذج بشقه الموسع.

التوزيع الطبيعي للبواقي:

يمكن التعرف على هذا المشكل من خلال اختبار Jarque –Bera والذي كانت نتائجه موضحة في الجدول أدناه:

الجدول رقم(03-10): نتائج اختبار (jack- Bera)



بملاحظة نتائج الجدول رقم (11) نجد أن 0.37 وهي أكبر من مستوى المعنوية 5% و بالتالي نقبل الفرضية الصفرية التي تفترض أن النموذج يتبع التوزيع الطبيعي و نرفض الفرضية البديلة.
اختبار (اختبار الشكل الدالي):

تعتمد منهجية ARDL على اختبار Ramsey من أجل التحقق بملائمة الشكل الدالي ونتائج هذا الاختبار موضحة في الجدول الآتي:

الجدول رقم(03-11): نتائج اختبار Ramsey

Ramsey RESET Test
Equation: UNTITLED
Specification: M2 M2(-1) M2(-2) INF INF(-1) INF(-2) PIB PIB(-1) PIB(-2) TB
TB(-1) TB(-2) TCHO TCHO(-1) V2 V2(-1) V2(-2) C
Omitted Variables: Squares of fitted values

	Value	Df	Probability
t-statistic	0.261173	10	0.7993
F-statistic	0.068211	(1, 10)	0.7993

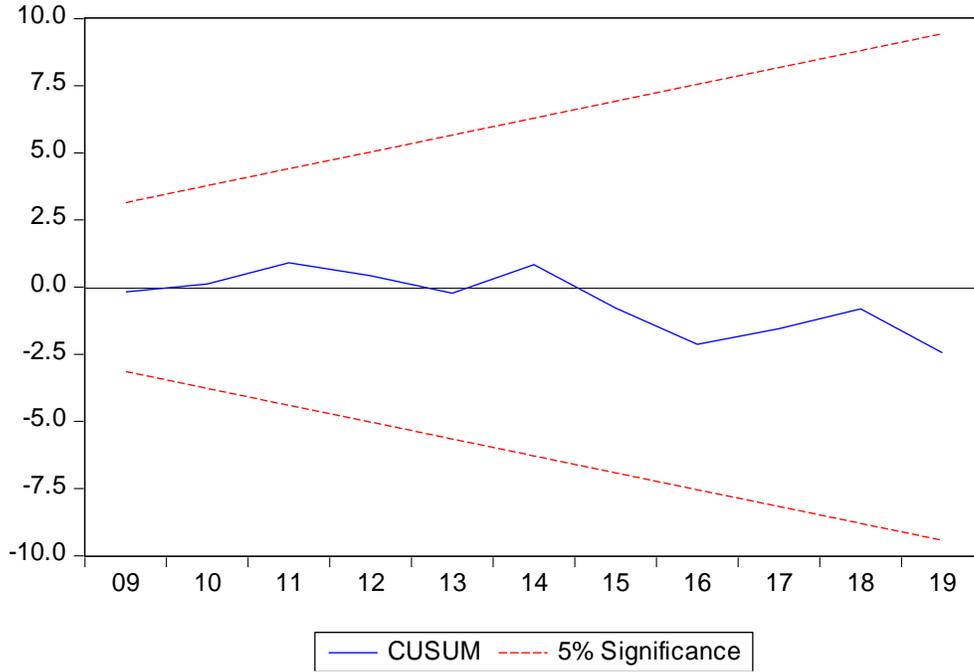
مخرجات Eviews

من نتائج الجدول (12) تبين أن prob أكبر من 5% و بالتالي الشكل الدالي المستخدم ملائم للدراسة.

اختبار الاستقرارية الهيكلية :

لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة في الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها نستخدم كل من الاختبارين المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM) و كذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUM of squares).

الشكل رقم (02-03): المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM)

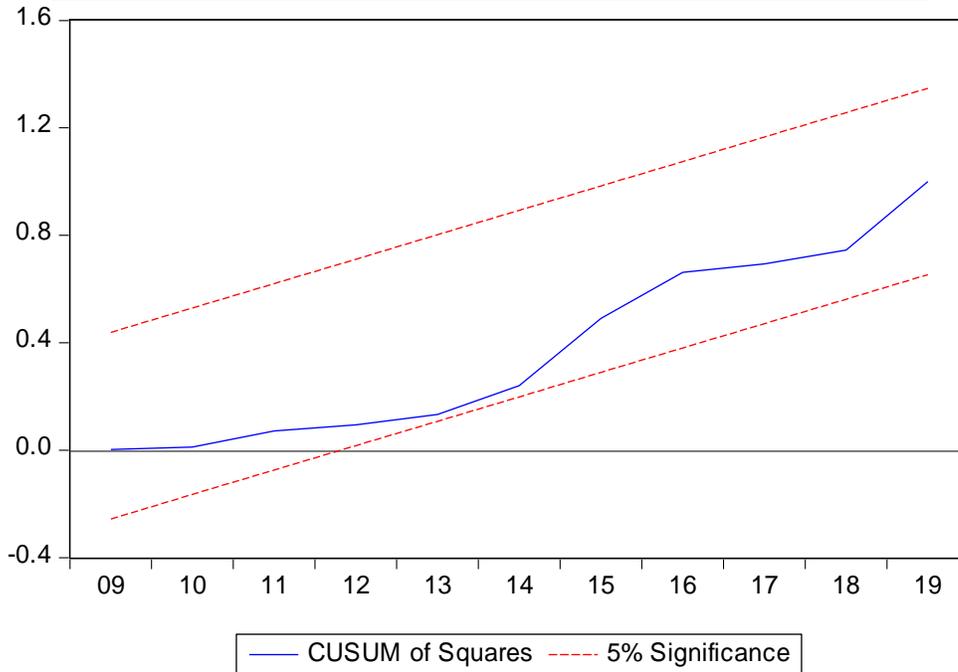


مخرجات Eviews

من الرسم البياني CUSUM نلاحظ أن السلسلة وقعت بين الحدين هذا يعني عدم وجود تغير هيكلية

المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM of square)

الشكل رقم (03-03): المجموع التراكمي للبوافي للمعاودة (cusum of square)



مخرجات Eviews

من الرسم البياني cusum of square نلاحظ أن السلسلة وقعت بين الحدين هذا يعني عدم وجود تغير هيكلية.

خاتمة الفصل

استعرضنا في هذا الفصل أهم الإصلاحات التي مست القطاع الاقتصادي و المصرفي بالإضافة إلى تحليل مكونات المعروض النقدي و مقابلات الكتلة النقدية و من ثم التطرق في مبحث ثان نظري يخص تحليل السلاسل الزمنية و اختبار جذر الوحدة الذي يكشف عن استقراريتها، و بعدها التعريف باختبارات التكامل المشترك و نماذج تصحيح الخطأ.

المبحث الثالث قمنا بتطبيق منهجية ARDL لدراسة العلاقة بين متغيرات الدراسة و المتمثلة في الناتج الوطني الخام، سعر الفائدة، التضخم، سعر الصرف، سرعة الدوران و الكتلة النقدية بمفهومها الواسع، وهذا بعدما تبين أن السلاسل مستقرة و متكاملة من الدرجة $I(0)$ و $I(1)$ و الذي يعتبر شرط ضروري لتطبيق هذه الطريقة، أظهر اختبار الحدود وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات الاقتصادية و الكتلة النقدية بمفهومها الواسع و بعد تقدير العلاقة طويلة و قصيرة الأجل تبين أن هناك بعض المتغيرات لها علاقة عكسية و الأخرى علاقة طردية و هذه النتائج تتوافق مع الجانب النظري و أثبت أن منهجية ARDL ملائمة لدراسة هذا النموذج.

تعد السياسة النقدية من أهم السياسات الاقتصادية التي تعتمد عليها الدولة للتأثير بطريقة مباشرة على النشاط الاقتصادي و من أجل تحقيق التنمية و الاستقرار النقدي ، فمن خلال هذا البحث حاولنا تسليط الضوء على مختلف المفاهيم المتعلقة بالموضوع من خلال الإجابة على الإشكالية

ما مدى تأثير السياسة النقدية على المعروض النقدي في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2018؟

شملت الدراسة جزئيين، جزء نظري يحتوي فصلين ، الفصل الأول تطرقنا إلى الإطار النظري للسياسة النقدية و التي تتمثل في مجموعة الإجراءات و الأدوات و التدابير التي تستخدمها السلطة النقدية المتمثلة في البنك المركزي من أجل التحكم في المعروض النقدي و ذلك من خلال مجموعة من الأدوات منها أدوات كمية التي لها التأثير غير مباشر و المتمثلة في معدل الاحتياطي القانوني، معدل إعادة الخصم و عمليات السوق المفتوحة ، و أدوات نوعية تؤثر بطريقة مباشرة منها سياسة تطير الائتمان و السياسة الانتقائية للقروض ، و هامش القروض المضمونة بسندات

حيث يتم انتقال أثر هذه الأدوات عبر مجموعة من القنوات و المتمثلة في قناة معدل الفائدة، قناة سعر الصرف قناة الائتمان و ذلك للوصول إلى مجموعة من الأهداف كتتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار و العمالة الكاملة و تحقيق معدل نمو عالي و كذا التوازن في ميزان المدفوعات

أما في الفصل الثاني خصصناه للجانب النظري لعرض النقود و حاولنا الإلمام بمختلف مفاهيم المتعلقة به ، يتمثل عرض النقود أو ما يعرف بكتلة النقدية في كمية النقود المتداولة في المجتمع خلال فترة زمنية معينة، أي وسائل الدفع بشتى أنواعها، حيث يمكن تقسيمها إلى جزئيين ، أموال نقدية جاهزة متمثلة في وسائل الدفع السائلة المتاحة للأفراد و المؤسسات ، و الأصول شبه جاهزة هي الأصول السائلة غير نقدية لا يمكن وضعها مباشرة في التداول ، و يمكن تقسيم الكتلة النقدية حسب درجة السيولة إلى مجتمعات نقدية منها M1 و هي الكتلة النقدية بمفهومها الضيق و M2 بمفهومها الواسع و M3 بمفهومها الأوسع .

تتم عملية إصدار النقود في الجزائر من طرف البنك المركزي أو الخزينة العمومية و البنوك التجارية إلى أن عملية إصدار النقود تتوقف على موجودات اقتصادية لدى الجهة المصدرة للنقود، و تعرف مقابلات الكتلة النقدية التي تتمثل في مجموع الأصول و الديون التي تقابل عملية الإصدار و يمكن حصرها في الذهب و العملات الأجنبية، القروض المقدمة للخزينة العمومية و القروض المقدمة للاقتصاد تؤثر السلطة النقدية على عرض النقود إما بزيادة العرض النقدي بسياسة توسعية أو بتقليل العرض النقدي بالسياسة الانكماشية بواسطة مجموعة من الآليات

مثل عمليات السوق المفتوحة، معدل الاحتياطي و سعر إعادة الخصم، حسب قياس خلق و عرض النقود عن طريق المضاعف النقدي و مضاعف الائتمان

وكل هذه العناصر كانت تمهيدا للفصل الثالث و هو الفصل التطبيقي و الذي يفصل في حل الإشكالية المطروحة و فيه قمنا بتقدير النموذج الكتلة النقدية $M2$ كمتغير تابع و من ذلك لمعرفة المتغيرات أكثر تأثيرا على الكتلة النقدية و من بعدها قمنا بدراسة استقرارية المتغيرات التي أعطتنا نتائج تسمح لنا بتطبيق نموذج $ARDL$ لتوفير شروطه و هو أن لا تتجاوز الاستقرارية المتغيرات الفرق الثاني .

اختبار صحة الفرضية

- تتمثل السياسة النقدية في مجموعة الإجراءات و التدابير التي تتبعها السلطة النقدية بهدف الوصول إلى تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، العمالة الكاملة، وتحقيق معدلات نمو عالية، و هذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى.

- تعمل السلطة النقدية في الجزائر على التأثير على المعروض النقدي إما بتوسع أو بالانكماش و ذلك بالاعتماد على مجموعة من الأدوات منها نوعية لها تأثير مباشر و كمية لها تأثير غير مباشر على عرض النقود و هذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية.

- عرفت الكتلة النقدية في الجزائر ارتفاعا ملحوظا خلال الفترة 1990-2000 بمعدلات نمو عالية و هذا راجع إلى مشاريع التنمية و البرامج الاقتصادية التي تطبقها الدولة خلال هذه الفترة، لتواصل ارتفاعها خلال فترة 2000-2018 لكن بمعدلات أقل من سابقتها، و قابل هذا الارتفاع زيادة في كمية المقابلات الكتلة النقدية خاصة الأصول الخارجية التي تخص قطاع المحروقات.

نتائج الدراسة

من خلال هذه الدراسة يمكن استخلاص مجموعة من النتائج أهمها:

- تعد السياسة النقدية من أهم السياسات الاقتصادية و المالية التي تعتمد عليها الدولة من أجل التحكم في المعروض النقدي و تحقيق التنمية الاقتصادية

- تعتمد السلطة النقدية على مجموعة من الأدوات التي ينتقل أثرها عبر مجموعة من القنوات لتأثر على الكتلة النقدية بما يوافق مع الاقتصاد الوطني لتحقيق أهداف السياسة النقدية

- الرقابة على الائتمان أهم وظيفة للبنك المركزي يتحكم في كمية الودائع التي تستطيع البنوك التجارية خلقها
- خلق أو إصدار النقود يستلزم وجود مقابلات تتمثل في قروض الدولة، قروض الاقتصاد و أهمها الأصول الخارجية .
- ترتبط فعالية السياسة النقدية بمدى استقلالية السلطة النقدية .
- المتغيرات المفسرة تفسر ما قيمته 99% من التغير الحاصل في المعروض النقدي.
- سرعة دوران النقود لها علاقة عكسية و معنوية على المعروض النقدي في الأجلين الطويل و القصير حيث أن كلما زادت سرعة دوران النقود ينخفض الطلب على النقود
- التضخم له استجابة عكسية و معنوية على الطلب على النقود و هذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية لأن ارتفاع المستوى العام للأسعار يفقد النقود قيمتها الحقيقية مما يؤدي إلى التخلص منها و الاحتفاظ ببدائل أخرى.
- الناتج المحلي الإجمالي له استجابة طردية ومعنوية على الطلب على النقود في الأجلين القصير والطويل هذه النتيجة مقبولة اقتصاديا

الاقتراحات و التوصيات

- استنادا على نتائج البحث يمكن وضع مجموعة من التوصيات و الاقتراحات التي قد تساهم في زيادة فاعلية تأثير السياسة النقدية على عرض النقود.
- ضرورة تفعيل أدوات السياسة النقدية ، و خاصة سياسة السوق المفتوحة.
- إعطاء استقلالية للسلطة النقدية "البنك المركزي" من أجل ممارسة السياسة النقدية و تحقيق الأهداف.
- ضرورة تحديد مستوى المعروض النقدي بما يتوافق مع الاقتصاد و الإنتاج الوطني، بهدف تقليل التضخم.

أفاق البحث

خلال قيامنا بالدراسة حاولنا الإلمام بمختلف النواحي و المفاهيم، إلا أن لاحظنا وجود تقصير في جوانب التي يمكن أن تكون موضوع لدراسات قادمة:

- دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، و مكافحة التضخم.
 - تقدير النموذج هذا باستخدام نماذج انحدار أخرى.
- إدخال متغيرات أخرى في نموذج الدراسة (البطالة، الإنفاق الحكومي، الخ)

قائمة المصادر و

المراجع

قائمة المراجع

قائمة الكتب

- (1) عطية عبد الواحد ، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية ، الاجتماعية ، التوزيع العادل للمدخل في التنمية و ضبط التضخم ، مصر ، دار النهضة العربية 1993
- (2) عبد الرحمان تاج ، السياسة الشرعية و الفقه الإسلامي، كطبعة دار التأليف 1983
- (3) زكريا الدوري ، البنوك المركزية و السياسات النقدية ، دار البازوري العلمية للنشر و التوزيع الأردن 2006
- (4) عبد المجيد قدي ، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية . دراسة تحليلية تقييمية . ديوان المطبوعات الجامعية 2003
- (5) حسين بن هاني ، إقتصاديات النقود و البنوك ، دار الكندي للنشر و التوزيع عمان، 2002
- (6) محمد طاقة، أساسيات علم الاقتصاد (الجزئي و الكلي)، الطبعة الأولى، إثراء للنشر و التوزيع، الأردن 2008
- (7) عباس كاظم الدعيمي، السياسات النقدية و المالية و أداة سوق الاوراق المالية، دار الصفاء عمان 2010
- (8) محمد عزت غزلان ، اقتصاديات النقود والمصارف ، الطبعة الاولى ، دار النهضة العربية بيروت 2002
- (9) محمد حسين الوادي : النقود والمصارف ، الطبعة الاولى ، دار المسيرة للنشر و التوزيع عمان الاردن 2010
- (10) هيل العجمي جميل الجنابي، النقود والمصارف والنظرية النقدية ، الطبعة الاولى ، دار وائل للنشر و التوزيع عمان 2009
- (11) حللو موسى بخاري ، سياسة صرف الاجنبي و علاقتها بالسياسة النقدية (دراسة تحليلية للاثار الاقتصادية لسياسة صرف أجنبي) مكتبة حسن العصرية بيروت 2010
- (12) مجيد الضياء ، الاصلاح النقدي دار الفكر الجزائر 1993
- (13) جون مينارد كينز ، النظرية العامة ، ترجمة نهاد رضا ، منشورات دار مكتبة الحياة ،
- (14) صخري عمر، التحليل الاقتصادي الكلي، طبعة ثانية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية 1991
- (15) بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية 2004
- (16) ضياء مجيد الموساوي ، الاقتصاد النقدي ، المؤسسات النقدية ، البنوك المركزية ، البنوك التجارية، مصر ، مؤسسة شباب الجامعة 2000

قائمة المصادر و المراجع

- (17) متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود و البنوك الطبعة الاولى ، دار الفكر للنشر و التوزيع، 2006
- (18) طاهر فاضل البياتي ، النقود و البنوك و الاقتصاديات المعاصرة، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر و التوزيع ، عمان الاردن 2013
- (19) خبابة عبد الله، الاقتصاد المصرفي في البنوك الالكترونية، البنوك التجارية ، السياسة النقدية ، مؤسسة شباب الجامعة ، مصر 2008
- (20) أحمد صبحي العبادي ، إدارة العمليات المصرفية والرقابة عليها ، الطبعة الأولى دار الفكر للنشر و التوزيع ، عمان 2016
- (21) أكرم حداد، مشهور هذلول ، النقود والمصارف، مدخل تحليلي و نظري ، الطبعة الأولى دار وائل للنشر ، عمان 2006
- (22) عبد المنعم سيد علي ، نوار سعد الدين العيسي ، النقود والمصارف و الأسواق المالية، دار حامد للنشر و التوزيع الأردن 2004
- (23) طارق الحاج ، مالية عامة ، دار الصفاء للنشر و التوزيع ، الاردن 1999
- (24) صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية (المفهوم - الأهداف و الأدوات) دار الفجر للنشر و التوزيع ، القاهرة مصر 2005
- (25) حمزة شوادر ، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية ، عماد الدين للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى، عمان ، 2014،
- (26) محمود عبد صالح النقود والسياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي تجربة السودان نموذج المنجل للنشر و التوزيع 2016
- (27) مجيد ضيف الله القطايري ، دور السياسة النقدية في الاستقرار و التنمية الاقتصادية دار عناء للنشر و التوزيع عمان ، 2010
- (28) سليمان ناصر، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل المتغيرات الحديثة مكتبة الريام للطباعة و النشر ، الجزائر 2006

- (29) صالح صالحى ، المنهج التموي
- البديل في الاقتصاد الاسلامي ، الطبعة الاولى دار الفجر للنشر و التوزيع 200 مصر
- (30) أبو علي محمد سلطان ،اقتصاديات النقود والبنوك ،مصر ،كلية التجارة ، جامعة الزقايق 1991.
- (31) أحمد أبو الفتوح علي الناقة ، نظرية النقود والأسواق المالية ، الطبعة الأولى،مكتبة الإشعاع الفنية، مصر،2001.
- (32) وسام ملاك ،النقود والسياسات النقدية الداخلية -قضايا نقدية ومالية ،دار المنهل اللبناني، طبعة 01 2000،
- (33) غالب عوض الرفاعي،عبد الحفيظ بلعربي،اقتصاديات البنوك والنقود، دار وائل للنشر،الأردن،2001.
- (34) علي كنعان، النقود والصرافة والسياسة النقدية ، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني،2002
- (35) عوض فاضل إسماعيل الدليمي ،النقود والبنوك،دار الحكمة للطباعة والنشر،الموصل 1990،.
- (36) عبد المطلب عبد الحميد ،اقتصاديات النقود والبنوك ،الدار الجامعية ،الإسكندرية 2007.
- (37) سامي خليل ،مبادئ الاقتصاد الكلي ،الطبعة الثالثة ، مكتبة النهضة العربية ،الكويت ،1986.
- (38) أحمد زهير شامية وآخرون ،النقود والمصارف ،الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات ،القاهرة 2013
- (39) عبد القادر خليل،مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، ديوان المطبوعات الجامعة للنشر والتوزيع الجزائر2012
- (40) عبد الرحمن و بشرى أحمد،اقتصاديات النقود والبنوك ،دار الجامعة للنشر والتوزيع-الإسكندرية-مصر 2003
- (41) إسماعيل أحمد الشناوي وعبد النعيم مبارك،اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، طبعة 01 الدار الجامعية، مصر، 2000
- (42) سامي خليل، النقود والبنوك، شركة كاظم للنشر و التوزيع، الكويت1982
- (43) مروان عطوان،المؤسسات النقدية ، المطبوعات الجامعية، جامعة قسنطينة،الجزائر1982
- (44) زياد سليم رمضان ، إدارة الأعمال المصرفية ، دار الصفاء للنشر و التوزيع، الأردن 1997 طبعة سادسة
- (45) صبحي تادريس قريصة، النفوذ والبنوك ،مصر،الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع1986

- (46) خالد واصف الوزني،الرافاعي أحمد حسين، مبادئ الاقتصاد الكلي ،طبعة الثالثة، دار وائل للنشر الأردن2009
- (47) صبحي تادريس قريصة ،النقود والبنوك، دار الجامعات المصرية القاهرة
- (48) الطاهر لطرش ، الاقتصاد النقدي والبنكي ،ديوان المطبوعات الجامعية للنشر والتوزيع الجزائر2013
- (49) عبد المنعم سيد علي و نزار سعد الدين العيسى ، النقود و المصارف والأسواق المالية دار الحامد2004
- (50) باسم الحجار، الاقتصاد النقدي والمصرفي ، دار المنهل للنشر والتوزيع، بيروت 2002
- (51) محمود حميدات ، مدخل التحليلي النقدي ، ديوان مطبوعات الجامعة سنة 1996 جزائر 1996
- (52) جمال خريس و آخرون النقود و البنوك ، دار الميسرة للنشر والتوزيع طبعة 2

قائمة الأطروحات و المذكرات

1. مسعود دراوسي ، السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي (حالة الجزائر 1990-2004) أطروحة دكتوراة ،قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير الجزائر 2005
2. سنوسي خديجة ، دور السياسة النقدية في ضبط المعروض النقدي . حالة الجزائر 2000-2013 مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في علوم تسيير جامعة أم البواقي 2015
3. بشرى جبار ،السياسة النقدية و دورها في تحقيق الاستقرار النقدي و الاقتصادي (حالة الجزائر) مذكرة ماستر تخصص مالية تأمينات و تسيير مخاطر قسم تسيير كلية العلوم الاقتصادية و علوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة العربي بن مهيدي أم بواقي 2013
4. بلواني محمد ، اثر السياسة النقدية و المالية على النمو الاقتصادي حالة الجزائر 1970-2014 أطروحة الدكتوراة جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان 2012-2013
5. قناد أسماء ، دور السياسة النقدية في ضبط العرض النقدي . حالة الجزائر . مذكرة شهادة ماستير تخصص اقتصاد نقدي و مالي كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية ، جامعة تلمسان 2015
6. عبد الله ياسين ، دور سياسة سعر الصرف في الرفع من فاعلية السياسة النقدية ، دراسة حالة الجزائر ،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الإقتصاد ،تخصص مالية سنة 2013\2014 جامعة وهران

7. إكن لونيس ، السياسة النقدية و دورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال (2009.2000)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علوم الإقتصاد ، جامعة الجزائر 03 2010 . 2011.
8. الشيخ أحمد ولد الشيباني، فعالية السياسة النقدية و المالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في ظل برامج الاصلاح الاقتصادي . دراسة حالة موريتانيا . مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية و علوم التسيير كلية علوم اقتصادية و تجارية و تسيير جامعة فرحات عباس سطيف 2013
9. بناني فتيحة ،السياسة النقدية و النمو الاقتصادي .. دراسة نظرية . مذكرة نيل ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاديات مالية و بنوك جامعة أحمد بوقرة بومرداس 2009
10. بن عبد الفتاح دحمان ، السياسة النقدية و مدى فعاليتها في إدارة الطلب الكلي ، دراسة حالة الجزائر ، أطروحة دكتور كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر 2004،
11. مريم ماطي ، استقلالية البنوك المركزية ، وأثرها على فعالية السياسة النقدية (حالة بنك الجزائر) مذكرة ماجستير ، تخصص إحصاء و اقتصاد تطبيقي ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة العربي بن مهيدي أم بواقي 2008
12. بزاوية محمد ، " الطلب على النقود في الجزائر " دراسة قياسية " أطروحة الدكتوراة في علوم الاقتصاد ، جامعة ابو بكر بلقايد . تلمسان 2010.
13. سليمان ناصر، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية ،مذكرة دكتوراه جامعة الجزائر سنة 2004-2005
14. إيمان أسعد،فاعلية أدوات السياسة النقدية في ضبط المعروض النقدي ،دراسة حالة الجزائر 2009-2013
- مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي ،أم البواقي 2016-2017
15. ديش فاطمة الزهرة ،دور السياسة المالية والنقدية في الحد من الأزمات الاقتصادية ،دراسة حالة أزمة الديون السيادية في منطقة الأورو، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان ،2018.
16. صيود سهام ،تأثير السياسات النقدية على سيولة البنوك التجارية ،مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي- أم البواقي -2013.
17. بشكير عابد، نمذجة قياسية اقتصادية لمحددات الطالب على النقود في الجزائر(1980-2008) مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 03 سنة 2008-2009

18. كريمة شلغوم، دور البنوك المركزية في التأثير على السياسة النقدية دراسة حالة بنك الجزائر مذكرة ماستر أكاديمي، جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي -2011-2012.
19. آمنة قادي، الخزينة العمومية و دورها المالي والاقتصادي في الاقتصاد الوطني "دراسة حالة خزينة ولاية الوادي، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة حمة لخضر الوادي 2015.
20. عبد الباسط عبد الصمد علي ن دور نمو عرض النقود في نمو القطاع الخاص في الجزائر خلال 1990-2012 (دراسة استشرافية مع ماليزيا)، دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوقرة بومرداس 2018
21. كلثوم صافي، أثر الإنفاق الحكومي وعرض النقود على إتجاهات الواردات تطبيق على حالة الجزائر (1990-2010)، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، جامعة وهران 2015
22. علي حمزة، فعالية السياسة النقدية والمالية في ظل الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر 2002
23. بورصة هشام، النظام المصرفي الجزائري وإمكانية الاندماج في العولمة المالية مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل ماجستير تخصص إدارة مالية، جامعة سكيكدة 2008-2009
24. حمزة عثمانية بخصوصيات اسعار النفط في الأسواق الدولية على السياسة النقدية في الأسواق الدولية في الجزائر 1940-2014 مذكرة ماستر أكاديمي جامعة أم البواقي سنة 2016
25. زين الدين و سدايرية فيصل ، اثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي حالة الجزائر دراسة قياسية (1990-2012) مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية جامعة قلمة 2013 ص 160
26. سعيد هتهات ،دراسة اقتصادية وسياسة لظاهرة التضخم في الجزائر مذكرة ماجستير جامعة ورقلة
27. بن حنو يوسف، العلاقة بين سعر الصرف الموازي و القدرة الشرائية -حالة الجزائر -مذكرة ماجستير في العلوم التجارية جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان سنة 2016
28. عبد الجليل هجيرة، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري -دراسة حالة الجزائر -مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة تلمسان الجزائر
29. رندة بو شابو، اختبار السببية والتكامل المشترك بين بعض أدوات السياسة المالية وعرض النقود في الجزائر 1996-2017، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية جامعة العربي بن مهيدي -أم البواقي-.

30. بوشنة عبد الصمد، اختبار علاقة التكامل المشترك لأثر التغير في التداول النقدي على الناتج الداخلي الخام دراسة حالة الجزائر 1970-2014 مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2016.

قائمة المجلات

- (1) محمد بلوافي ، السياسة النقدية في الجزائر ، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية و الاقتصادية العدد 02
- (2) وليام ألكسندر و آخرون ، إستخدام أدوات غير مباشرة في السياسة النقدية ،مجلة التمويل و التنمية ، العدد 01/مارس /1996
- (3) مطاي عبد القادر،فاعلية السياسة النقدية في مواجهة التضخم - دراسة تجارب دولية -مجلة الاقتصاد والمالية، العدد رقم 03 السداسي الثاني 2016
- (4) علي جابر عبد الحسن المعالي و آخرون اثر السياسة النقدية في حجم الائتمان المصرفي ، مجلة المثني للعلوم الادارية و الاقتصادية ،مجلد 8 ، العدد01/2018
- (5) محمود محمد داغر، مجلة الكوت،جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد،العدد01 .
- (6) لبسط عبد الله ،قنوات انتقال أثر السياسة النقدية للاقتصاد من المنظور الإسلامي ،مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية ،دراسات اقتصادية ،العدد37 أبريل2019جامعة الجلفة.
- (7) علي الذهب ،آلية انتقال أثر السياسة النقدية على النشاط الاقتصادي ،مجلة البحوث والدراسات العدد 24 صيف 2017جامعة الوادي.
- (8) شهاب الدين حمد النعمي، التنبؤ بأداء وربحية الشركات باستخدام معادلة (tobine sq)مجلة دراسات محاسبة و مالية، العدد 20مجلدا7 جامعة بغداد 2012 .
- (9) بقيق ليلي أسمهان ،دور قناة العرض المصرفي في نقل آثار السياسة النقدية في اقتصاديات الاستدانة ،حالة الجزائر، مجلة الاقتصاد والمالية المجلة 2العدد1،.
- (10) أحمد شهاب الرحماني ،وآخرون، قياس أكثر التغيرات في عرض النقود على الناتج المحلي الإجمالي العراق في فترة 2005-2015مجلة المنصور العدد 30،.
- (11) عبد الله بحري و علي جباري، تقييم مدى مساهمة السياسة النقدية لبنك الجزائر في تسيير العرض النقدي والحد من التضخم 2000-2014، مجلة التكامل الاقتصادي

- (12) سوسن بركاني، أثر السياسة النقدية للبنك المركزي على التوسع الائتماني لبعض البنوك العاملة في الجزائر دراسة تطبيقية خلال الفترة (2008-2015)، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية العدد 01 الجزائر، 2018، العدد 13، 2017،
- (13) بوالفول هارون، العمري علي، اثار تغيرات اسعار النفط العالمية على تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر -دراسة مقارنة بين (1990 - 1999) و(2001-2014) ، مجلة النماء الاقتصاد و التجارة ، عدد خاص ، مجلد 2، 2018
- (14) عثمان الهادي و هيشر أحمد كيجاني، اختبار الارتباط المدى القصير بين متغيرات حساب الإنتاج وحساب الاستغلال لقطاع الزراعة في الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية ، العدد 01-2015-.
- (15) حايده حميد و البشير عبد الكريم، دراسة قياسية لعلاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي في الجزائر(1966-2015)، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلة 14، العدد 15، 2018
- (16) صفاء يونس الصفاوي وآخرون، تحليل العلاقة بين الأسعار العالمية للنفط اليورو و الذهب باستخدام متجه الانحدار الذاتي $VA P(P)$ المجلة العراقية للعلوم الإحصائية العدد 14، 2008.

المؤتمرات و المنتديات

- (1) سيخان مريم ، ، دور البنوك المركزية في تفعيل التمويل الإسلامي في البنوك التقليدية، مقال معد للمناقشة جامعة البليدة 2
- (2) محمد عبد الله شاهين ، كفاءة الادوات السياسية النقدية في الاقتصاد الاسلامي ، مقال منشور في الموسوعة الجزائرية للدراسة الاستراتيجية و السياسية 2018 -
- (3) بشير عيشي، عبد الله غانم، المنظومة المصرفية عبر الإصلاحات الاقتصادية، مداخلة للملتقى الوطني للمنظومة المصرفية في الألفية الثالثة جامعة جيجل 06-07-2005.
- (4) صليحة بن طلحة، بوعل ومعوشي، دور التحرير المصرفي في إصلاح المنظومة المصرفية ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية جامعة شلف 14-15 ديسمبر 2004.
- (5) عبد الحميد مرغيت، ازيمات المديونية في البلدان النامية و برامج التكييف الهيكلي المدعومة من صندوق النقد الدولي مع اشارة خاصة لحالة الجزائر ، مقال جامعة جيجل

- (6) مدوخ ماجدة ووصاف عقيدة، أداء السياسة النقدية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية، المؤتمر البنكي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة.
- (7) : بن يوب لطيفة ورشاش عباسية ، التكامل بين الدول مجلس التعاون الخليجي ،ورقة بحثية ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول التكامل الاقتصادي العربي جامعة الأغواط يومي 17-18 أبريل
- (8) بلعزوز بن علي قياس استقلالية البنك المركزي في ظل الإصلاحات المصرفية الحديثة، مداخلة في إطار المؤتمر العلمي الدولي حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، جامعة ورقلة مارس 2008.

المحاضرات

- (1) الطيب لحيلح، الأدوات النوعية للسياسة النقدية ،محاضرات مقدمة للطلبة السنة الثالثة ليسانس ،تخصص مالية 2014-2015.
- (2) -محاضرات في اقتصاد النقدي و أسواق رأس المال ،مطبوعة مقدمة لطلب لسنة الثالثة مالية و محاسبة جامعة باتنة 2016
- (3) محمد شريف إلمان،محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية الجزء الثالث الطبعة 02 ديوان المطبوعات الجزائرية 2010
- (4) بوقيدوم محمد ،محاضرات في الاقتصاد التنموي و أسواق رأس المال جامعة 08 ماي 1945 قالمة سنة 2013-2014.
- (5) محاضرات في الاقتصاد النقدي و أسواق رأس المال،محاضرات مقدمة لطلبة السنة الثانية مالية و محاسبة جامعة باتنة (01) 2017-2018
- (6) جليط الطاهر ،محاضرات في الاقتصاد القياسي 1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير،جيجل 2016-2017
- (7) تومي صالح، مدخل لنظرية القياس الاقتصادي -دراسة نظرية مدعمة بأمثلة وتمارين الجزء الثاني ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1999
- الجرائد الرسمية:

(1) : قانون 20-10 المتعلق بالنقد والقرض الصادر في 14-04-1990 الجريدة الرسمية العدد 14.

المواقع الالكترونية:

1. STAR .COM
2. every arabs student.com .
3. [http/b2b.com](http://b2b.com)
4. almeja.com/reading.PHPIdn
5. www.alyawm.com/Article
6. manifest.univ.dz
7. ons.dz
8. [www.bank of algeria.d](http://www.bankofalgeria.dz)

مقابلات الكتلة النقدية 1990-2018

السنوات	قروض للدولة	قروض للاقتصاد	قروض داخلية	قروض الأصول الخارجية
1990	167	247	414	6,5
1991	159	325,8	484,8	24,3
1992	227	412,3	639,3	22,6
1993	527,8	220,2	748	19,6
1994	468,5	305,8	774,3	60,4
1995	401,5	565,7	967,2	26,4
1996	280,6	776,8	1057,4	134
1997	423,7	741,3	1165	350,4
1998	723,2	906,2	1629,4	280,7
1999	847,9	1150,7	1998,6	169,6
2000	677,5	993,7	1671,2	775,9
2001	569,7	1078,4	1648,1	1310,7
2002	578,6	1266,8	1845,4	1755,7
2003	423,4	1380,2	1803,6	2342,6
2004	-20,6	1535	1514,4	3119,2
2005	-933,2	1779,8	846,6	4179,7
2006	-1304,1	1905,4	601,3	5515
2007	-2193,1	2205,2	12,1	7415,5
2008	-3627,3	2615,5	-1011,8	10246,9
2009	-3488,9	3086,5	-402,4	10886
2010	-3 392,90	3 268,10	-124,8	11997
2011	-3406,6	3726,5	319,9	13922,4
2012	-3 334,00	4 287,60	953,6	14940,4
2013	-3 235,40	5 156,30	1920,9	15 225,20
2014	-1 992,30	6 504,60	4512,3	15 734,50
2015	567,5	7 277,20	7844,7	15 375,40
2016	2 682,20	7 909,90	10592,1	12 596,00
2017	4 691,90	8 880,00	13571,9	11 227,40
2018	5 342,20	9 613,90	14956,1	10 354,80

ANNEE	pib	inf	tb	tcho	M1	M2
1990	472,81	17,88	-17,09	8,95	207,08	343
1991	752,6	25,9	-29,77	18,47	324,99	415,25
1992	918,63	31,68	-11,42	21,83	369,99	515,9
1993	1005,04	20,52	4,95	23,34	446,9	627,42
1994	1274,95	29	-13,75	35,05	475,83	723,51
1995	1743,64	29,79	-7,9	47,66	519,1	799,56
1996	2256,72	18,7	-4,05	54,74	589,1	915,05
1997	2780,2	5,7	8,14	57,7	671,57	1081,51
1998	2830,5	5	15,1	58,73	826,3	1592,46
1999	3248,2	2,59	-0,1	66,57	905,18	1789,35
2000	4098,8	0,3	-10,32	75,25	1048,18	2022,53
2001	4235,6	4,2	10,03	77,21	1238,15	2473,51
2002	4455,3	1,43	7,18	79,68	1416,34	2901,53
2003	5264,2	4,26	-0,19	77,39	1630,38	3354,42
2004	6150,4	3,97	-3,78	72,06	2165,6	3644,3
2005	7563,6	1,38	-6,99	73,27	2437,5	4070,4
2006	8520,6	2,31	-2,32	72,64	3177,8	4933,7
2007	9408,3	3,67	1,48	69,29	4233,6	5994,6
2008	11042,8	4,85	-6,38	64,58	4964,9	6955,9
2009	10034,3	5,74	21,61	72,64	4944,2	7173,1
2010	12049,5	3,91	-6,96	74,38	5638,5	8162,8
2011	14588,5	4,52	-8,66	72,93	7141,7	9929,2
2012	16208,7	8,93	0,48	77,53	7681,5	11015,1
2013	16650,2	3,23	8,07	79,36	8249,8	11941,5
2014	17242,5	2,92	8,31	80,57	9603	13686,7
2015	16702,1	4,78	15,52	100,69	9261,2	13704,5
2016	17406,8	6,4	6,39	109,47	9407	13816,3
2017	18906,6	5,59	3,42	110,96	10266,1	14974,6
2018	173800	5.7	0.41	137.5	11087.3	16260.2

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على التقرير السنوي 2013 التوزيع القطاعي لاجمالي الناتج الداخلي والتطور الاقتصادي و

النقدي الجزائري بنك الجزائر سبتمبر 2014

-world bank 2018 Development indicateurs 2018 sur site <http://albankdawali>

.org/country/algeria

		<u>At Level</u>					
		INF	M2	PIB	TB	TCHO	V2
With Constant	t-Statistic	-1.5025	3.0441	1.2901	-3.7639	-1.4600	-1.7824
	Prob.	0.5171	1.0000	0.9979	0.0086	0.5381	0.3807
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.7242	-1.2877	-1.8571	-4.2840	-1.9102	-5.4321
	Prob.	0.7124	0.8694	0.6485	0.0113	0.6205	0.0013
Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.4155	-3.2370	4.3088	-3.8562	2.4844	-0.4238
	Prob.	0.1426	0.0026	1.0000	0.0004	0.9956	0.5207
		n0	n0	n0	***	n0	n0
		n0	n0	n0	**	n0	***
		n0	***	n0	***	n0	n0
		<u>At First Difference</u>					
		d(INF)	d(M2)	d(PIB)	d(TB)	d(TCHO)	d(V2)
With Constant	t-Statistic	-5.2717	-3.4193	-4.1341	-7.0506	-3.6381	-5.0046
	Prob.	0.0002	0.0459	0.0037	0.0000	0.0118	0.0005
With Constant & Trend	t-Statistic	-5.3167	-4.4931	-4.5010	-7.0416	-3.5621	-5.0914
	Prob.	0.0011	0.0077	0.0072	0.0000	0.0534	0.0020
Without Constant & Trend	t-Statistic	-5.2641	-3.3875	-2.5283	-6.0623	-3.0465	-5.0662
	Prob.	0.0000	0.0337	0.0137	0.0000	0.0038	0.0000
		***	**	**	***	***	***
		***	***	***	***	*	***
		***	**	**	***	***	***

Notes:

- a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant
 b: Lag Length based on SIC
 c: Probability based on MacKinnon (1996) one-sided p-values.

VAR Lag Order Selection Criteria

Endogenous variables: M2 INF PIB TB TCHO V2

Exogenous variables: C

Date: 09/18/20 Time: 12:40

Sample: 1990 2019

Included observations: 27

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-701.6989	NA	1.56e+17	56.61591	56.90844	56.69704
1	-535.3864	239.4899*	5.08e+12	46.19091	48.23862	46.75886
2	-494.6207	39.13505	6.22e+12	45.80966	49.61255	46.86442
3	-406.3110	42.38867	8.20e+11*	41.62488*	47.18295*	43.16645*

* indicates lag order selected by the criterion

LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)

FPE: Final prediction error

AIC: Akaike information criterion

SC: Schwarz information criterion

اختبار الحدود

ARDL Bounds Test

Date: 09/18/20 Time: 12:26

Sample: 1992 2019

Included observations: 28

Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	5.299464	5

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.26	3.35
5%	2.62	3.79
2.5%	2.96	4.18
1%	3.41	4.68

نموذج ardl

ARDL Cointegrating And Long Run Form

Dependent Variable: M2

Selected Model: ARDL(2, 2, 2, 2, 1, 2)

Date: 09/18/20 Time: 12:45

Sample: 1990 2019

Included observations: 28

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(M2(-1))	0.471881	0.192609	2.449938	0.0368
D(INF)	-11.081221	13.726782	-0.807270	0.4403
D(INF)	-67.893849	16.496997	-4.115528	0.0026
D(PIB)	0.234507	0.127507	1.839170	0.0990
D(PIB(-1))	-0.694246	0.171064	-4.058389	0.0028
D(TB)	-30.863103	14.960577	-2.062962	0.0691

D(TB(-1))	-19.500999	5.911581	-3.298779	0.0092
D(TCHO)	14.290572	14.831666	0.963518	0.3605
D(V2)	-2213.160753	521.328371	-4.245234	0.0022
D(V2(-1))	-935.607320	371.465744	-2.518691	0.0328
CointEq(-1)	-0.942883	0.177910	-5.299781	0.0005

$$\text{Cointeq} = M2 - (94.1212*INF + 0.7825*PIB - 64.6487*TB + 38.7700*TCHO - 1214.3649*V2 - 1622.6714)$$

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF	94.121240	12.889842	7.301970	0.0000
PIB	0.782528	0.030020	26.066855	0.0000
TB	-64.648702	22.340218	-2.893826	0.0178
TCHO	38.769967	8.098332	4.787402	0.0010
V2	-1214.364869	374.570827	-3.242017	0.0101
C	-1622.671353	847.044970	-1.915685	0.0877

اختبار النموذج

Dependent Variable: M2
Method: Least Squares
Date: 09/18/20 Time: 13:05
Sample: 1990 2019
Included observations: 30

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF	66.40265	16.35740	4.059487	0.0005
PIB	0.717446	0.034794	20.62001	0.0000
TB	15.84251	11.73950	1.349505	0.1898
TCHO	19.98849	9.101704	2.196127	0.0380
V2	-1380.696	433.8756	-3.182239	0.0040
C	165.6715	874.2961	0.189491	0.8513

R-squared	0.992213	Mean dependent var	6122.847
Adjusted R-squared	0.990590	S.D. dependent var	5592.970
S.E. of regression	542.5352	Akaike info criterion	15.60724
Sum squared resid	7064267.	Schwarz criterion	15.88748
Log likelihood	-228.1086	Hannan-Quinn criter.	15.69689
F-statistic	611.5922	Durbin-Watson stat	1.137941
Prob(F-statistic)	0.000000		

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

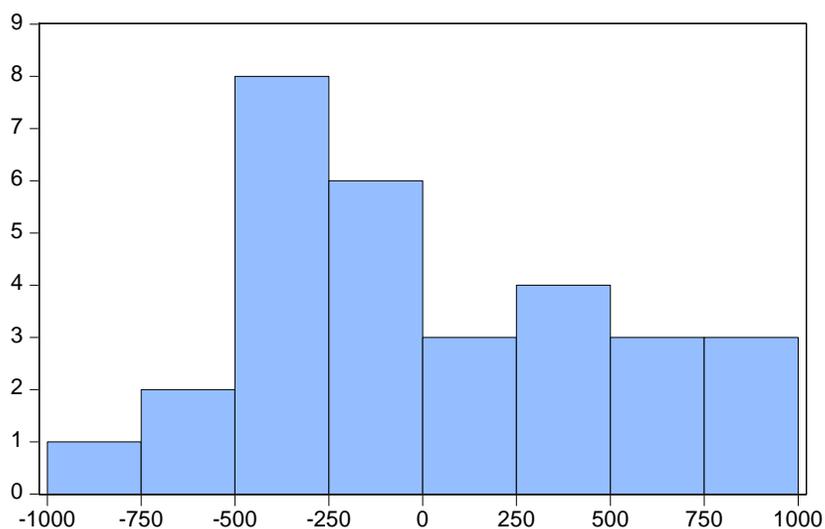
F-statistic	2.769869	Prob. F(3,21)	0.0670
Obs*R-squared	8.505342	Prob. Chi-Square(3)	0.0366

BPG اختبار

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	1.364281	Prob. F(5,24)	0.2725
Obs*R-squared	6.639610	Prob. Chi-Square(5)	0.2489
Scaled explained SS	2.733529	Prob. Chi-Square(5)	0.7410

jarque-Bera اختبار



Ramsey test اختبار

Ramsey RESET Test

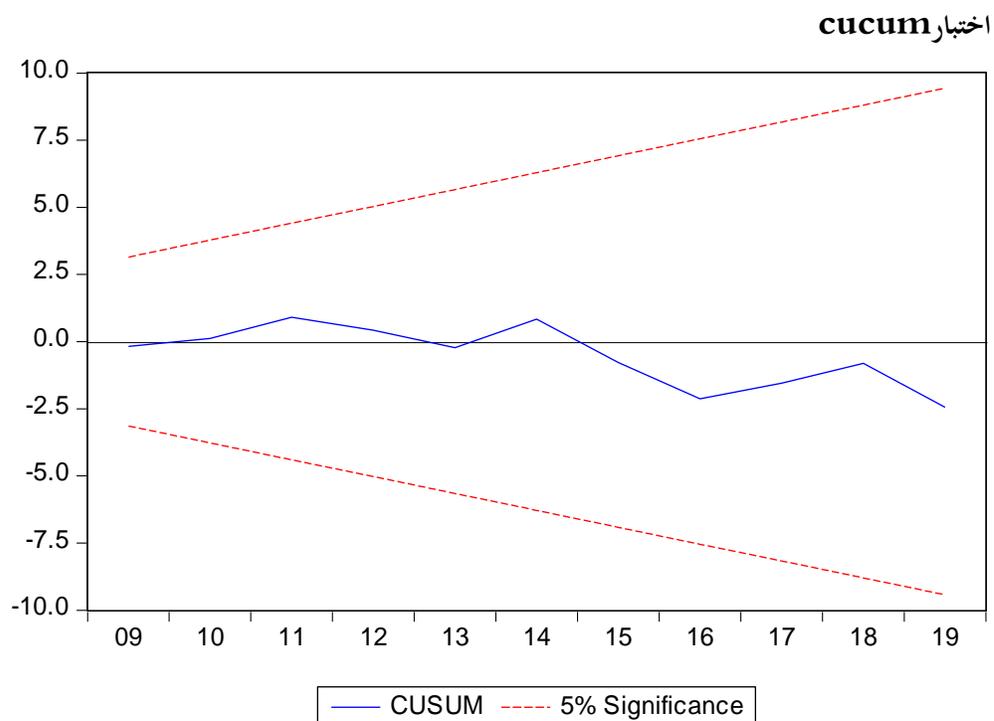
Equation: UNTITLED

Specification: M2 M2(-1) M2(-2) INF INF(-1) INF(-2) PIB PIB(-1) PIB(-2) TB

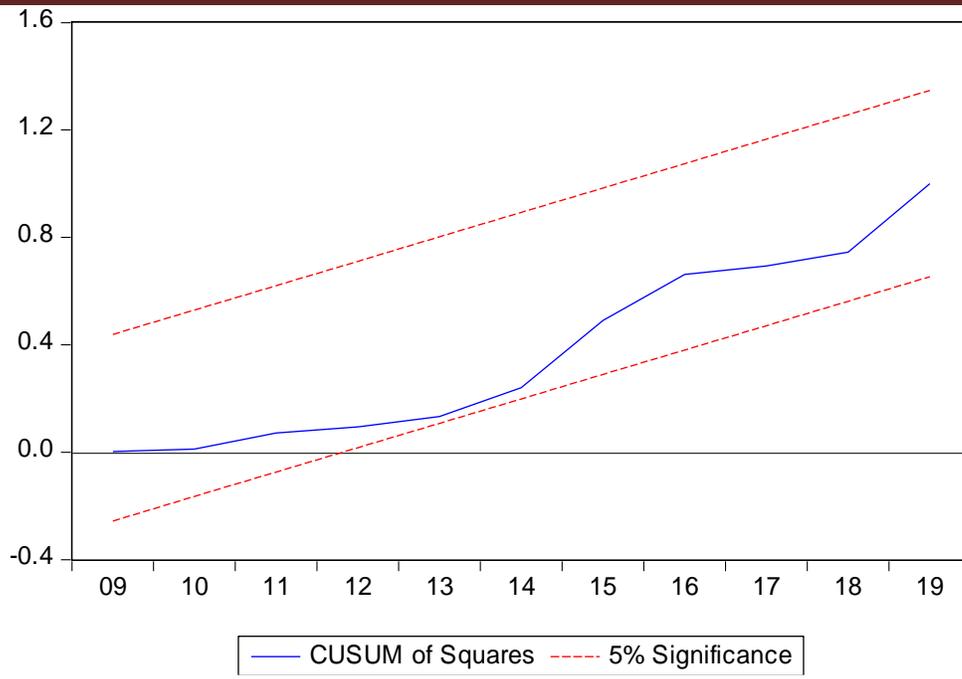
TB(-1) TB(-2) TCHO TCHO(-1) V2 V2(-1) V2(-2) C

Omitted Variables: Squares of fitted values

	Value	df	Probability
t-statistic	0.261173	10	0.7993
F-statistic	0.068211	(1, 10)	0.7993



Cusum of squares اختبار



يعد موضوع أثر السياسة النقدية على المعروض النقدي من أهم المواضيع التي يجب دراستها و تحليلها في الجزائر و تبرز أهميتها في تدخل السياسة النقدية في الاقتصاد الوطني عن طريق مختلف أدواتها النوعية و الكمية من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي و النقدي ، و دفع عجلة التنمية نحو الأمام .

كما أن السياسة النقدية تؤثر على المعروض النقدي الذي يتمثل في كمية النقود المتداولة في الاقتصاد خلال فترة زمنية معينة إما بالزيادة بإتباع السياسة النقدية التوسعية أو بالنقصان بإتباع سياسة انكماشية ، من هذا المنطلق حاولت السلطة النقدية متمثلة في البنك المركزي تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار و كبح التضخم و تحقيق التنمية و التوازن الاقتصادي و العمالة الكاملة.

و رغبة منا في إثراء الموضوع قمنا بدراسة قياسية للفترة 1990-2018 من أجل معرفة تأثير بعض المتغيرات مثل الناتج الوطني الخام و سعر الصرف و التضخم و سعر الفائدة على الكتلة النقدية باستخدام نموذج ARDL و قادتنا الدراسة إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الكتلة النقدية و المتغيرات المفسرة لها إلا أنها عرفت وجود علاقة عكسية مع سعر الفائدة و التضخم

الكلمات المفتاحية: السياسة النقدية، المعروض النقدي، السلطة النقدية، التكامل المشترك، نموذج ARDL

Resume

L'impact de la politique monétaire sur l'offre monétaire est l'un des sujets les plus importants à étudier et à analyser en Algérie et souligne son importance dans l'intervention de la politique monétaire de l'économie nationale à travers ses divers instruments qualitatifs et quantitatifs afin d'atteindre la stabilité économique et monétaire et de faire progresser le développement.

La politique monétaire affecte également l'offre monétaire, c'est-à-dire le montant d'argent échangé dans l'économie sur une certaine période, soit en augmentant en adoptant une politique monétaire expansionniste, soit en la réduisant en adoptant une politique déflationniste, à partir de cette logique, l'autorité monétaire représentée par la

Banque centrale a tenté de stabiliser le niveau global des prix et de freiner l'inflation et d'atteindre le développement, l'équilibre économique et le plein emploi.

Afin d'enrichir le sujet, nous avons mené une étude standard pour la période 1990–2018 afin de découvrir l'impact de certaines variables telles que le PIB brut, le taux de change, l'inflation et le taux d'intérêt sur le bloc monétaire en utilisant le modèle ARDL, et l'étude nous a conduits à l'existence d'une relation équilibrée à long terme entre le bloc monétaire et les variables qui lui ont été expliquées, mais elle savait qu'il y avait une relation inverse avec le taux d'intérêt et l'inflation.

Mots clés: Politique monétaire, Approvisionnement monétaire, Pouvoir monétaire, Intégration conjointe, Modèle ARDL